دولـــة لـيبيـــا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة المـــرقب
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كـــلية الآداب / الخمس
قسم اللغة العربية وآدابها / شعبة اللغويات

اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما من كتاب :

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

رسالة علمية مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية " الماجستير " في الدراسات اللغوية

إعداد الطالب : **محمد مفتاح محمد إشويخة**

إشراف الأستاذ الدكتور : **محمد عبد السلام ابشيش**

رقم القيد : ١٢٠٢

العام الجامعي : ١٤٣٧هـ . ٢٠١٥م

اعتراضات أبي حيان على ابن مالك

في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما من كتاب

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

بسم الله الرحمن
الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾ النمل: ١٩

صدق الله العظيم

ملخص الرسالة

العنوان : اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما من كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .

الهدف من البحث : خدمة لغة القرآن الكريم وذلك من خلال التعرف على الفكر النحوي العربي بدراسة اعتراضات بعض أعلام اللغة على آراء بعض ، فالفكر النحوي هو الأساس الذي ترتكز عليه اللغة العربية ، وبالتعرف عليه يمكن الوقوف على النتائج التي تترتب على اختلافات الفهوم للنصوص .

منهج البحث : اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في جمع مادة هذا البحث ، واستندت في الترجيح بين اعتراض أبي حيان و قول ابن مالك على أقوال العلماء وترجيحاتهم بما نقلوه من أدلة .

مكونات البحث : خرج البحث على صورته النهائية في مقدمة ، و ثلاثة فصول ، ثم خاتمة ، وثبت لمصادر البحث ومراجعه . أما المقدمة فقد وضحت فيها أهمية البحث ، والهدف منه ، والمنهج الذي اتبعته في دراسة المسائل ، وطريقة تقسيمها . وتناولت في الفصل الأول : التعريف بابن مالك وكتابه تسهيل الفوائد ، والشارح أبي حيان وكتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، وبيان معنى الاعتراض وأهميته في ثلاثة مباحث . وخصّصتُ الفصل الثاني لمسائل الاعتراضات النحوية ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث . أما الفصل الثالث ففيه دراسة مسائل الاعتراضات الأصولية ، والنقول ، والتخريجات ، فاستوى في ثلاثة مباحث . وقفّيْتُ البحث بخاتمة احتوت خلاصة البحث وثمرته ، فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ومنها :

ـ بعد مناقشة مسائل الاعتراضات اتضح أن أكثر آراء ابن مالك هي التي وافقت الرأي الذي عليه أغلب النحاة ، على خلاف اعتراضات أبي حيان .

ـ ثبت أن أبا حيان كثير النقل عن ابن عصفور في شرح الجمل وكان حيناً ينسب النقل ولا ينسبه حيناً آخر وهو في ذلك غالباً ما يميل إلى هذا النقل .

ـ تركزت اعتراضات أبي حيان على المسائل التي فيها خلاف بين العلماء فكان يأخذ برأيٍ غيرَ الذي أخذ به ابن مالك .

والله أعلم ، والحمد لله رب العالمين .

الإهداء

إلى أمي وأبي العزيزين .....

إلى أهل لغة القرآن الكريم ومحبيها .....

.....أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي خلق فسوى ، و أنعم فهدى ، والذي يسر طريق العلم وأعان عليه .

ثم إن أعمق الشكر وخالصه موصول لأستاذي الأستاذ الدكتور : **محمد عبد السلام بشيش** الذي كان لي أباً ومعلماً ، فكان خير ناصح مرشد ، أخذ بيدي فدلني وأقالني من عثراتي بفضل الله ، ولم يدّخر جهداً حتى أوصلني إلى الجادة التي انبنى عليها إنجاز هذا العمل ، فجزاه الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وجزيل الشكر للأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة الكريمين على ما تجشّماه من عناء تصحيح هذا البحث وتهذيبه أسأل الله أن يكون في ميزان حسناتهم .

وأتقدم بخالص الشكر إلى صديقيّ العزيزين الأستاذ : نور الدين سهل والأستاذ حمزة أبوكرش اللذيْن قدما لي كل مساعدة احتجتها .

و أشكر كل من أسهم في إنجاز هذا العمل فمد يد العون ولو بكلمة طيبة فجزى الله الجميع خيراً .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

السيرة الذاتية

محمد مفتاح محمد إشويخة ، مواليد مدينة زليتن سنة : سبع وثمانين وتسعمائة وألف ميلادية ١٩٨٧م ، تحصلت على الثانوية التخصصية شعبة (اللغة العربية) سنة :٢٠٠٧م بتقدير عام ممتاز ، ثم التحقت بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية بالجامعة الأسمرية فتحصلت منها على (اللسانس) من قسم اللغة العربية سنة : ٢٠١١م بتقدير عام جيد جداً ، بدأت على إثرها في الدراسات العليا وأنهيت المرحلة التمهيدية في خريف ٢٠١٣م بتقدير عام ممتاز .

بَيَانٌ :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوثِ رحمة للعالمين ، سيدُنا وحبيبُنا ، وصفوةُ خلق الله أجمعين ، محمدٌ بنُ عبد الله الصادقُ الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على هديه ونهج نهجه إلى يوم الدين ، وبعد ...

فعلم النحو علم جليل ، به تستقيم الألسن ، ويحسن الكلام ، وهو قنطرة العبور لكل علم سواه ، ولا يتم إلاّ بتمامه ؛ إذ لا ظهور لأي علم على أرض التطبيق إلاّ بالحديث عنه ، وتدوينِه ، وهذا لا يصح إلاّ بإتقان علم النحو .

فالله ـ تبارك وتعالى ـ حفظ القرآن الكريم بحفظ لغته فسخر علم النحو ليخدم لغة القرآن ، وسخر له رجالاً تتبعوا أصوله ، ودونوا قواعده ؛ لصونها من الانتثار والضياع ، فظهر على أيديهم علم يُعرف به أصيلُ الكلام العربي من دخيله ، ومن هؤلاء الجهابذة : أبوعبد الله جمال الدين محمد بن مالك المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة ، صاحب الألفية وغيرها من التصانيف المشهورة التي عكف على تصنيفها وتدوينها ومن أهمها " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " وهو كتاب مختصر يغلب عليه طابعُ الترميز والإشارات مما جعل منه كتاباً يفتقر للشرح والتوضيح وحل الرموز وتبيين المشكل فيه ، قال عنه أبو حيان : (ولما كان مفرط الإيجاز غريب الاصطلاح ، حاشداً لنوادر المسائل ، عرض فيه من الاستعجام مما أدى إلى التأخر عنه والإحجام ، ... ولاستعصائه قلما قرأه أحد على مؤلفه ، ولا تجاسر على اقرائه نحوي بعد موت مصنفه ...) التذييل والتكميل ٦/١ . وقد شرحه مصنفه شرحاً لم يتمه سماه " شرح التسهيل " ولم يشرحه أحد بعده حتى تولى ذلك أبو حيان ، ثم شرحه جمعٌ من العلماء منهم ابن عقيل ، والعلامة الدماميني، وناظر الجيش وغيرهم . ويظل شرحُ أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة للهجرة ، من أوسع الشروح وأتمها وقد سماه " التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل " ، وفي هذا الشرحِ وافق أبو حيان ابن مالك في مسائل وخالفه في أخرى، فاعترض رأي المصنف أو نقله برأيه هو أو بميله إلى رأي عالم لغوي آخر، بسبب تباين وجهات النظر في المسألة الواحدة ، أو انحياز أحدهما لمذهب مخصوص واتباع الآخر لغيره، ومن هنا

ينتج الاعتراض النحوي ، وهي قضية قديمة بقدم علم النحو نفسِه ، ونشأت بنشأته ، وهذه الاعتراضات هي ضالة البحث .

فحين اطلعت على كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل في نسخة مصورة أعجبني هذا السفر بما ضمّنه صاحبه من تتبع لأصول المسائلِ عند العلماء ودقة انتقائه من الآراء ، وشدة حرصه على توضيح الخلافات ، ثم انتخاب أسلمها وأدقها ، وتفنيد الخاطئ منها ـ في نظره ـ بالحجة والدليل ، وكثرة استشهاده بآيات الكتاب الحكيم وبأشعار العرب ومثلهم ، مما جعلني أفكر في دراسة شيء من هذه الخلافات ، ورغبةً مني في التعرف على دقائق علم النحو والاتساع في مشكله ، والغوص في غريبه ؛ إذ لذة العلم والاستمتاع به غالباً ما تكون في اكتشاف الغريب ، أو اختراع الجديد ، وهذا لا يكون إلاّ بارتقاء كبار الأعمال كهذا السفر النفيس، ومحاولةً لتذليل مسائل الاعتراضات النحوية أمام طلاب العلم ؛ إذ ليس خافياً عزوفُ طلاب الجامعات وغيرِهم عن مسائل الخلاف لما تكوّن عندهم من هاجس المشقة و التشعب فيها .

فبدا لي أن دراسة الاعتراضات النحوية ـ وقد اخترت منها اعتراضاتِ أبي حيان على ابن مالك ـ ستكون هي السبيل لولوج علم النحو من باب التحليل والتطبيق إذ هي حقيقة العلم وفائدتُه لا مجردُ الدراسة النظرية فقط .

ووسمت البحث بعنوان : اعتراضاتُ أبي حيان على ابن مالك في أبواب المبتدأ والخبر ونواسخهما من كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .

والهدف منه خدمة اللغة العربية وأهلِها من جوانبَ أهمها :

ـ اثراء البحث اللغوي بتوضيح مسائلَ لغويةٍ استدركها عالم لغوي على عالم لغوي آخر .

ـ تصحيحُ بعض الأخطاء الشائعة بين طلاب اللغة باعتمادهم على رأي عالم لغوي واحد والاقتصار عليه دون الرجوع إلى الآراء الأخرى في المسألة .

ـ تبيينُ أن كلَ علماء اللغة يؤخذ منهم ويرد ؛ لأن رأيهم يصيب ويخطئ ، وما رأيهم إلاّ اجتهاد منهم ، يجب علينا احترامه لا تقديسه .

ـ إنشاء عمل صغير يخدم سفر أبي حيان الذي لاحظت أن معظم ـ إن لم يكن كل ـ المكتبات في البلاد تخلو منه ؛ فلعل هذا العمل يكون أنموذجاً يضع القارئ على أعتاب بحرٍ في النحو .

ـ التعرف على النحو في الفكر العربي من خلال دراسة رأيين مختلفين اعترض أحدهما على الآخر ، ثم ترجيح أحدهما بمناقشة آراء بعض العلماء والمحققين التي تدعم أو تفند أحد الرأيين .

ـ الاستفادة من تعدد آراء العلماء في قضية ما للوصول إلى حلولٍ لمسائل مشابهة قياساً عليها .

وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في بناء هذا البحث ، حيث قمت ـ والحمد لله ـ بجمع بعض مسائل الاعتراض التي وردت في هذه الأبواب ، وكان اختياري لهذه المسائلِ على سبيل دراسة اعتراضات أبي حيان على ابن مالك لا على سبيل حصر مسائل الاعتراض في كتاب التذييل والتكميل ، وقد بلغ عدد مسائل البحث تسع عشرة مسألة ، موزعة على مباحث فصول الرسالة .

وسرت في عملي بخطوات على الطريقة الآتية :

ـ رتبت مسائل كلِ مبحث أو مطلب حسب ورودها في التذييل والتكميل .

ـ وضعت عنواناً لكل مسألة يميزها عن غيرها .

ـ وضعت متناً للمسألة بخط غامق يتكون من رأي ابن مالك في التسهيل أو شرحه ، ثم اعتراض أبي حيان على هذا الرأي وحاولت فيه الاختصار قدر الإمكان .

ـ لخصت المسألة بأسلوبي في السطور الأولى لتقرير المسألة ، وفيه فككت نصّ ابن مالك وأبي حيان ليسهل تصور المسالة عند القارئ .

ـ مناقشة المسألة ، وفيها قمت بجمع آراء العلماء في المسألة وأقوال المحققين ، ونسجت من ذلك حلقة نقاش رد فيها كل علم بدليله ؛ ليتضح ما إذا كان اعتراض أبي حيان هذا من بُنيات أفكاره أم هو من ترجيحاته لرأي غيره من العلماء ، وهل وافقه من جاء بعده من العلماء أم وافقوا ابن مالك وخالفوه ، وبذلك يمكن معرفة أي الرأيين أرجح وأقرب لرأي جمهور النحاة من خلال جمع الأدلة.

ـ دونت خلاصة النقاش في المسألة وما أسفرت عنه من تقوية إما لرأي ابن مالك أو اعتراض أبي حيان في السطور الأخيرة من كل مسألة .

ـ سعيت جاهداً إلى توثيق النقول ، والآيات ، و تخريج الأحاديث الشريفة ، والأبيات الشعرية .

ـ ذكرت اسم العلم أو شهرته وتاريخ وفاته في المتن ، ولم أزد في الهامش ـ طلباً للاختصار ـ على الإحالة في ترجمة الأعلام إلى المصادر مرتبة على تاريخ الوفاة .

ـ إذا ذكرت في الهامش " شرح التسهيل " مفرداً فأعني به شرح بن مالك .

أما هيكل البحث فخرج على صورته النهائية في مقدمة ، وثلاثةِ فصول ، ثم خاتمة ، وثبت لمحتويات البحث ومصادره . وضحت في المقدمة أهميةَ البحث ، والهدفَ منه ، والمنهجَ الذي اتبعته في دراسة المسائل ، وطريقة تقسيمها . وتناولت في الفصل الأول : التعريف بابن مالك وكتابه تسهيل الفوائد ، والشارح أبي حيان وكتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، وبيان معنى الاعتراض وأهميته في ثلاثة مباحث . وخصّصتُ الفصل الثاني لمسائل الاعتراضات النحوية ، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث . أما الفصل الثالث ففيه دراسة مسائل الاعتراضات الأصولية ، والنقول ، والتخريجات ، فاستوى في ثلاثة مباحث . وقفّيتُ البحث بخاتمة احتوت خلاصة البحث وثمرته ، فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها ومنها :

ـ أن مناقشة مسائلَ الاعتراضات أوضحت أن أكثر آراء ابن مالك هي التي وافقت الرأي الذي عليه أغلب النحاة ، على خلاف اعتراضات أبي حيان .

ـ ثبت أن أبا حيان كثير النقل عن ابن عصفور في شرح الجمل وكان حيناً ينسب النقل ولا ينسبه حيناً آخر وهو في ذلك غالباً ما يميل إلى هذا النقل .

ـ تركزت اعتراضات أبي حيان على المسائل التي فيها خلاف بين العلماء فكان يأخذ برأيٍ غيرَ الذي أخذ به ابن مالك .

هذا وقد كانت قلة المصادر في المكتبات وصعوبة الحصول عليها من أهم الصعوبات التي واجهتني في البحث كما أن صعوبة التوفيق بين مشاغل الحياة ولوازمها والتفرغ للبحث والكتابة في مجتمعنا يعد من أشد التحديات التي تواجه الطالب الباحث .

وقد تغلبت عليها والحمد لله الذي بفضله يسر لي رجالا مدوا لي يد العون ، وأخص منهم الأستاذ الدكتور/ محمد عبد السلام بشيش الذي يحمل كنز البشاشة ، وأخلاق العلماء ، تواضع فصبر عليّ و تعهدني كما يتعهد الأب ابنه أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء ، ويمد في عمره ، ويبارك له في صحته .

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد علي أبومداس الذي أفتخر بكوني من تلاميذه منذ المرحلة الجامعية ولا أزال ، اللهم احفظه ومتعه بصحته وأدم عليه نعمتك .

والشكر موصول إلى الدكتور / محمد إمحمد أبوراس الذي تولى مهمة تصحيح البحث وتنقيحه ، وإقالته من هفواته فجزاه الله خيراً ، وجعله ذخراً للعلم والعلماء.

وأخص بالشكر الدكتور / علي سالم جمعة شخطور أستاذي الذي لم يبخل علي بوقته ولا بجهده من أول المرحلة التمهيدية لما في قلبه من حب للعلم وطلبة العلم ، وإن لساني لعاجز عن شكره أدعو الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته .

ولا يفوتني أن أشكرَ كلَ من أسهم في هذا العمل فجز الله الجميع خيراً .

وإن وفقت في هذه الدراسة فذاك ما أصبو إليه وإن كانت الأخرى فإنما هي محاولة ينقصها الترميم وسيكون إصلاحكم لها تاج عليها .

وأخيراً أسأل الله التوفيق والسداد ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجزي كل من بذل فيه جهداً خير الجزاء إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وما توفيقي إلاّ بالله ، والحمد لله رب العالمين .

مُقَدِّمَةٌ :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا وحبيبنا ، وصفوة خلق الله أجمعين ، محمد بن عبد الله الصادق الأمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على هديه ونهج نهجه إلى يوم الدين ، وبعد ...

فعلم النحو علم جليل ، به تستقيم الألسن ، ويحسن الكلام ، وهو قنطرة العبور لكل علم سواه ، ولا يتم إلاّ بتمامه ؛ إذ لا ظهور لأي علم على أرض التطبيق إلاّ بالحديث عنه ، وتدوينه ، وهذا لا يصح إلاّ بإتقان علم النحو .

إن الله تبارك وتعالى قد حفظ القرآن الكريم بحفظ لغته فسخر علم النحو ليخدم لغة القرآن ، وسخر له رجالاً تتبعوا أصوله ، ودونوا قواعده ؛ لصونها من الاندثار والضياع ، فظهر على أيديهم هذا العلم ليَبِين أصيلُ الكلام العربي من دخيله ، ومن هؤلاء الجهابذة ، أبوعبد الله جمال الدين محمد بن مالك ت ٦٧٢هـ ، صاحب الألفية المشهورة التي لو لم يصَنّف في النحو إلاّ إياها لكفته ، ولكنه عكف على التصنيف والتدوين فصنف العديد من المؤلفات من أهمها " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " وهو كتاب مختصر يغلب عليه طابع الرمزية وأسلوب الإشارة مما جعل منه كتابا يفتقر للشرح والتوضيح وحل الرموز وتبيين المشكل فيه ، قال عنه أبو حيان :(ولما كان مفرط الإيجاز غريب الاصطلاح ، حاشداً لنوادر المسائل ، عرض فيه من الاستعجام مما أدى إلى التأخر عنه والإحجام ...، ولاستعصائه قلما قرأه أحد على مؤلفه ، ولا تجاسر على إقرائه نحوي بعد موت مصنفه ...) التذييل والتكميل ٦/١ . وقد شرحه المصنف شرحاً لم يتمه سماه " شرح التسهيل " ثم شرحه بعد ذلك أبو حيان، ثم شرحه بعد أبي حيان ابن عقيل وسماه " المساعد في شرح تسهيل الفوائد " ، ومن شروحه أيضاً "تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفرائد " وهو شرح للعلامة الدماميني ، وشرحه ناظر الجيش وسماه : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد وهو شرح قيم مطول ، وكذلك " كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل " تأليف محمد بن محمد الدلآئي. ويظل شرح أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ت٧٤٥هـ من أوسع الشروح وأتمها وقد سماه " التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل " ، وفي الشرح وافق أبو حيان ابن مالك في مسائل وخالفه في أخرى، فاعترض على

رأي المصنف أو نقله برأيه هو أو بميله إلى رأي عالم آخر، وهذه الاعتراضات هي ضالة البحث .

فلعل من فضل الله على الناس أن جعلهم مختلفين في الفكر، والرأي ، والمذهب ، واللغة ،كاختلافهم في الأشكال والأجناس ، وما اختلافهم إلاّ رحمة بهم ، ومن مظاهر الاختلاف اختلافات أهل اللغة وعلمائها ، واعتراض بعضهم على بعض في مصنفاتهم وشروحهم ، بسبب تباين وجهات النظر في المسألة الواحدة ، أو انحياز أحدهما لمذهب مخصوص واتباع الآخر لغيره ، ومن هنا ينتج الاعتراض النحوي ، وهي قضية قديمة بقدم علم النحو نفسه ، ونشأت بنشأته .

إن قضية الاختلافات والاعتراضات تعتبر إحدى الوسائل التي يتطور ويتوسع بها أي علم من العلوم ؛ فإذا عارض العالِم في علم ما شيخه ، و أستاذه ، أو عالماً قد سبقه برأي جديد من عنده ، أو من نقله ، يكون قد أضاف إلى مجال بحثه شيئاً جديداً ، وربما تكون هذه الإضافة نفسها محط اعتراض لعالم آخر ، وهكذا.. وعلم النحو ما هو إلاّ أحد العلوم ، التي اعترض علماؤها آراء مشايخهم وأسلافهم ، وكانت في علم النحو منذ الطور الأول من نشأته ؛ فهذا كتاب سيبويه يزخر بالاعتراضات والردود على الخليل ، ثم جاء المبرد ليعترض على كثير من آراء سيبويه ، فينتصر للأخير ابن ولاد في كتابه " الانتصار لسيبويه " ، وهكذا.. وقلما تجد شارحاً لكتاب إلاّ وله اعتراضات على بعض آراء المصنف ، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي في كتابه التذييل والتكميل الذي شرح فيه كتاب التسهيل لابن مالك ، فلا يكاد يشرح مسألة إلاّ ويذكر فيها رأياً يوافق أو يخالف المصنف فيه ، فيستخدم في تفنيد رأي المصنف ، أو تضعيفه جملاً منها : " كلام المصنف فيه إبهام " ، أو " لا حجة للمصنف فيه " ، أو " وليس كما ذكر" ، أو " الذي اختاره المصنف غير مختار" وما إلى ذلك من الجمل التي توحي بالاعتراض .

وحين اطلعت على كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل في نسخة مصورة أذهلني هذا الكتاب بما ضمّنه صاحبه من تتبع لأصول المسائل عند العلماء ودقة انتقائه للآراء ، وشدة حرصه على توضيح الخلافات ، ثم انتخاب أسلمها وأدقها ، وتفنيد الخاطئ منها ـ في نظره ـ بالحجة والدليل ، وكثرة استشهاده بآيات الكتاب الحكيم وبأشعار العرب وأمثالهم ، مما جعلني أفكر في دراسة شيء من هذه الخلافات ، ورغبةً مني في التعرف على دقائق علم النحو والاتساع في مشكله ، والغوص في غريبه ؛ إذ لذة العلم والاستمتاع به غالباً ما تكون في اكتشاف الغريب، أو اختراع الجديد ، وهذا لا يكون إلاّ بارتقاء كبار الأعمال كهذا الكتاب النفيس،

ولمحاولةً تذليل مسائل الاعتراضات النحوية أمام طلاب العلم ؛ وليس خافياً عزوف طلاب الجامعات وغيرهم عن مسائل الخلاف لما تكوّن عندهم من هاجس المشقة و التشعب فيها .

فبدا لي أن دراسة الاعتراضات النحوية ـ وقد اخترت منها اعتراضات أبي حيان على ابن مالك ـ ستكون هي السبيل لولوج باب هذا الصرح العظيم تحليلاً وتطبيقاً ؛ إذ هي حقيقة العلم وفائدته لا مجرد الدراسة النظرية .

إن هدفي من هذا البحث أن يخدم اللغة العربية وأهلها من جوانب أهمها :

ـ إثراء البحث اللغوي بتوضيح مسائل لغوية استدركها عالم لغوي على آخر .

ـ تصحيح بعض الآراء الخاطئة بين طلاب اللغة باعتمادهم على رأي عالم لغوي واحد والاقتصار عليه دون الرجوع إلى الآراء الأخرى في المسألة .

ـ تبيين أن كل علماء اللغة يؤخذ منهم ويرد ؛ لأن رأيهم يصيب ويخطئ ، وما رأيهم إلاّ اجتهاد منهم ، يجب علينا احترامه لا تقديسه .

ـ إنشاء عمل صغير يخدم مؤَلَفَ أبي حيان الذي لاحظت أن معظم ـ إن لم يكن كل ـ المكتبات في البلاد تخلو منه ؛ فلعل هذا العمل يكون أنموذجاً يضع القارئ على أعتاب هذا الصرح .

ـ التعرف على النحو في الفكر العربي من خلال دراسة رأيين مختلفين اعترض أحدهما على الآخر ، ثم ترجيح أحدهما بمناقشة آراء بعض العلماء والمحققين التي تدعم أو تفند أحد الرأيين .

ـ الاستفادة من تعدد آراء العلماء في قضية ما للوصول إلى حلول لمسائل مشابهة قياساً عليها .

هذا وقد بحثت عن الدراسات السابقة التي تناولت مؤَلَفَ أبي حيان " التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل " بالدراسة فلم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ دراسة بهذه الصفة إلاّ عملا تناول اعتراضات أبي حيان على النحاة واستثني منه الاعتراضات على ابن مالك وابن عصفور ، وقد وسمه بـ " اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه التذييل والتكميل جمعاً ودراسة " إعداد منصور أحمد ، إشراف د. عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وهي رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه ، وهناك بعض الدراسات الأخرى التي

تناولت موقف أبي حيان من النحويين في تفسيره " البحر المحيط " أو في كتابه " ارتشاف الضرب من لسان العرب " .

وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في بناء مادة هذا البحث ، حيث قمت بجمع بعض مسائل الاعتراض التي وردت في هذه الأبواب ، وكان اختياري لهذه المسائل على سبيل دراسة اعتراضات أبي حيان على ابن مالك لا على سبيل حصر مسائل الاعتراض في كتاب التذييل والتكميل وكان اختيار هذه المسائل دون غيرها لتكون موزعة على الأبواب التي انحصرت فيها الدراسة ، وقد بلغ عدد مسائل البحث تسع عشرة مسألة ، موزعة على مباحث فصول الرسالة .

أما الطريقة والخطوات التي سرت عليها في العمل فتتمثل في الآتي :

- رتبت مسائل كل مبحث أو مطلب حسب ورودها في التذييل والتكميل .

- وضعت عنواناً لكل مسألة يميزها عن غيرها .

- وضعت متن المسألة بخط غامق يتكون من رأي ابن مالك في التسهيل أو شرحه ، ثم اعتراض أبي حيان على هذا الرأي وحاولت فيه الاختصار قدر الإمكان .

- لخصت المسألة بأسلوبي في السطور الأولى لتقرير المسألة ، وفيه فككت نصّ ابن مالك وأبي حيان ليسهل تصور المسالة عند القارئ .

- مناقشة المسألة ، وفيها قمت بجمع آراء العلماء في المسالة وأقوال المحققين ، ونسجت من ذلك حلقة نقاش رد فيها كل عالم بدليله ؛ ليتضح ما إذا كان اعتراض أبي حيان هذا من بُنيات أفكاره أو هو من ترجيحاته لرأي غيره من العلماء ، وهل وافقه من جاء بعده من العلماء أو وافقوا ابن مالك وخالفوه ، وبذلك يمكن معرفة أي الرأيين أرجح وأقرب لرأي جمهور النحاة من خلال جمع الأدلة .

- دونت خلاصة النقاش في المسالة وما أسفرت عنه من تقوية إما لرأي ابن مالك أو اعتراض أبي حيان في السطور الأخيرة من كل مسألة .

- سعيت جاهداً إلى توثيق النقول ، وتخريج الآيات ، والأحاديث الشريفة ، والأبيات الشعرية .

- ذكرت اسم العالم أو شهرته وتاريخ وفاته في المتن ، ولم أزد في الهامش - طلباً للاختصار - على الإحالة في ترجمة الأعلام إلى المصادر مرتبة على تاريخ الوفاة .

ـ إذا ذكرت في الهامش " شرح التسهيل " مفرداً فأعني به شرح ابن مالك .

وقد حصرت الرسالة في مقدمة وخاتمة بينهما ثلاثة فصول ، وهذا التقسيم على النحو الآتي :

-المقدمة ، وفيها توضيح خطة البحث و أسباب اختياره والهدف منه .

الفصل الأول : التعريف بالمصنف ، والشارح ، وعرض كتابيهما ، وبيان مفهوم الاعتراض ، وثمرته .

المبحث الأول : المصنف وكتابه التسهيل .

المبحث الثاني : الشارح وكتابه " التذييل والتكميل " .

المبحث الثالث : مفهوم الاعتراض وأهميته .

الفصل الثاني ـ مسائل الاعتراضات النحوية .

المبحث الأول : اعتراضات في باب المبتدأ والخبر .

المبحث الثاني : اعتراضات في باب الأفعال الناسخة للمبتدأ والخبر ، وفيه :

أولاً : الاعتراضات في باب كان وأخواتها .

ثانياً : الاعتراضات في باب كاد وأخواتها .

ثالثاً : الاعتراضات في باب ظن وأعلم وأخواتهما .

المبحث الثالث : اعتراضات في باب الحروف الناسخة وفيه :

أولاً : اعتراضات باب إن وأخواتها .

ثانياً : اعتراضات في باب لا النافية للجنس .

الفصل الثالث - مسائل الاعتراضات في الأصول النحوية ، والنقول ، والتخريجات:

المبحث الأول : اعتراضات في القياس والسماع .

المبحث الثاني : اعتراضات في النقل والرواية عن العلماء ، وترجيح مذهبٍ نحوي على مذهب آخر .

المبحث الثالث : اعتراضات في تخريج إعراب مشكل الأبيات وتوجيهها .

-الخاتمة ، وفيها تلخيص البحث وبيان ثمرته .

فإن وفقت في هذه الدراسة فذاك ما أصبو إليه وإن كانت الأخرى فإنما هي محاولة ينقصها الترميم وسيكون إصلاحكم لها تاجاً عليها .

وأخيراً أسأل الله التوفيق والسداد ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجزي كل من بذل فيه جهداً خير الجزاء إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وما توفيقي إلاّ بالله ، والحمد لله رب العالمين .

الباحث.....

الفصل الأول :

التعريف بالمصنف ، والشارح ، وعرض كتابيهما ، وبيان مفهوم الاعتراض وأهميته .

المبحث الأول : التعريف بابن مالك وكتابه تسهيل الفوائد

المبحث الثاني : التعريف بأبي حيان وكتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.

المبحث الثالث : مفهوم الاعتراض.

المبحث الأول :

- التعريف بابن مالك
-
- وكتابه

تسهيل الفوائد

نسـبـه ومـولـده :

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، جمال الدين ، أبو عبد الله ، الطائي ، الجياني ، الشافعي ، النحوي ، المعروف بابن مالك رحمه الله تعالى[١].

اختلف أهل التاريخ والترجمة في إثبات سنة ميلاده ، فأثبتت طائفة أنه ولد سنة ستمائة للهجرة على التحقيق ، ومنهم ابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)[٢] في فوات الوفيات ، وأبو الفداء إسماعيل ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)[٣] في البداية والنهاية ، وإسماعيل البغدادي (ت ١٣٣٩هـ)[٤] في هدية العارفين ، وخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦ هـ)[٥] في الأعلام ، وغيرهم . ومنهم من تردد بين سنة ستمائة للهجرة، أو إحدى وستمائة هجرية ، وهو السواد الأعظم الغالب في كتب التراجم ،

---

[١]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ١٠٩/٥٠ ، تاريخ ابن الوردي ٢١٥/٢- ٢١٦ فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، الوافي بالوفيات ٢٨٥/٣-٢٨٩ ، مرآة الجنان وعبرة اليقضان ١٣١/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦٧/٨ ، طبقات الشافعية للآسنوي ٢٥٠/٢ ، البداية والنهاية ٣١٢/٣- ٣١٣ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٩٦ ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٢٢٣/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء١٨٠/٢ ـ ١٨١ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ٨٨/٢ ، طبقات الشافعية للقاضي شهبة ١٤٩/٢-١٥١ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٢٢٢/٢-٢٣٤ ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥٩٠/٧ ، هدية العارفين ١٤/٢ ، الأعلام ٢٣٣/٦ ، معجم المؤلفين ٢٣٤/١٠ .

[٢]- ينظرترجمته في : الدرر الكامنة ١٩٤/٥ ، شذرات الذهب ٦٣/١ ـ ٣٤٦/٨ ، الأعلام ١٥٦/٦ ، معجم المؤلفين ٦١/١٠ .

[٣]- ينظر ترجمته في : تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٦٤/١ ، الدرر الكامنة ٤٤٥/١ ، شذرات الذهب ٦٧/١ ، الأعلام ٣٢٠/١ .

[٤]- ينظر ترجمته في : الأعلام ٣٢٦/١ ، معجم المؤلفين ٢٨٩/٢ .

[٥]- ينظر : الأعلام ٢٦٧/٨ .

ومن بين هؤلاء : أبو العباس محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)[١] في تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)[٢] في طبقات الشافعية الكبرى ، وجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)[٣] في بغية الوعاة ، و أبو العباس أحمد بن محمد المقري (ت١٠٤١هـ)[٤] في نفح الطيب.

كما ذكر بعض المؤرخين أن سنة ميلاد ابن مالك هي ثمان وتسعين وخمسمائة للهجرة – وهو قليل جداً – وممن ذكره تقي الدين أبو بكر ابن قاضي شهبة(ت٨٥١هـ) [٥] في طبقاته .

ولد – رحمه الله – بجَيَّان ، بفتح الجيم ، وتشديد الياء المعجمة باثنتين من تحتها ، وفي آخرها نون[٦]وهي : " بلدة كبيرة من بلاد الأندلس من المغرب "[٧]

---

[١]- ينظر ترجمته في : المعجم المختص بالمحدثين ٩٧/١ ، الوافي بالوفيات ١١٤/٢ ، الدرر الكامنة ٦٦/٥ ، شذرات الذهب ٦١/١ ، البدر الطالع ١٠٤/٢ ، الأعلام ٣٢٦/٥ .

[٢]- ينظر ترجمته في : طبقات الشافعية للقاضي شهبة ١٠٤/٣ ، الدرر الكامنة ٢٣٢/٣ ، شذرات الذهب ٢٢٠/٦ ، البدر الطالع ٤١٠/١ ، الأعلام ١٨٤/٤ ،.

[٣]- ينظر ترجمته في : الضوء اللامع ٦٥/٤ ، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة ٢٢٧/١ ، شذرات الذهب ٧٤/١٠ ، البدر الطالع ٣١١/١ ، الأعلام ٣٠١/٣ ، معجم المؤلفين ١٢٨/٥ .

[٤]- ينظر ترجمته في : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣٠٢/١ ، الأعلام ٢٣٧/١ ، معجم المؤلفين ٧٨/٢ .

[٥]- ينظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣٩٢/٩ ، البدر الطالع ١٥٤/١ ، الأعلام ٢٢٥/١ ، معجم المؤلفين ٥٧/٣ .

[٦]- ينظر: معجم البلدان ١٩٥/٢ ، الباب في تهذيب الأنساب ٣٢٠/١ ، لب اللباب في تحرير الأنساب ٧٣/١ ، معجم قبائل العرب ٢٢٣/١ .

[٧]- الأنساب ١٣٩/٢ .

وذكر شهاب الدين أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)[١] أن " بنو جيان : بطن من جرم طي من القحطانية وهم بنو جيان بنو جرم ... "[٢] وإليها نسبة الطائي والجياني ، وأما الشافعي فنسبةً إلى مذهبه الفقهي ، حيث كان ابن مالك – رحمه الله – شافعيّ المذهب[٣] ، مع كونه من أهل الأندلس والمغرب العربي الذي يغلب عليه المذهب المالكي ، وقد تطبع بطباع المشارقة فتحول بتحوله إلى المشرق إلى المذهب الشافعي بعد أن كان مالكياً قال المقري : " المالكي حين كان بالمغرب الشافعي حين انتقل إلى المشرق "[٤] حتى أن بعض المؤرخين ذكر أن ابن مالك قد "انفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ومذهب الشافعي "[٥] .

نشـــأته وشهـــرته :

إن نسبة ابن مالك إلى (جيان) لا يعني أنه اشتهر فيها ، بل ينسب إليها لميلاده فيها ـ لا غير ـ أما حياته العلمية ، وشهرته ، وتصدره للحلقات ، فقد كان في المشرق العربي ، وبلاد الشام ، حين رحل إليها حوالي سنة ثلاثين وستمائة للهجرة[٦] ، فقرأ بحلب على بعض مشايخها ، ثم تصدر بها لإقراء العربية[٧] مدة ،

---

[١] ـ ينظر ترجمته في : الضوء اللامع ٨/٢ ، شذرات الذهب ٢١٨/٩ ، الأعلام ١٧٧/١ ، طبقات النسابين ١٥٠ .

[٢] - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٢٣٣/١ .

[٣] - ينظر : طبقات الشافعية الآسنوي ٢٥٠/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦٧/٨ ، طبقات الشافعية القاضي شهبة ١٤٩/٢ .

[٤] ـ نفح الطيب ٣٥٥/٢ .

[٥] - الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ .

[٦] - ينظر: المدارس النحوية ص ٣٠٩ .

[٧] ـ ينظر: فوات الوفيات ، ٤٠٧/٣ ، نفح الطيب ، ٢٢٣/٢ ، الوافي بالوفيات ٢٨٥/٣ .

بالمدرسة السلطانية [1] ، ثم نزل دمشق ، وتصدر بها ، فأقام بها مدة طويلة يصنف و يشتغل . كما تصدر الجامع المعمور والعادلية[2] ، فكان يشيعه قاضي القضاة ، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت٦٨١هـ)[3] إلى بيته ، تعظيماً له ، لأنه كان إمام المدرسة . فذاع صيته في البلاد ، وقصده الطلبة ، فتخرج على يده خلق كثير حملوا علمه ورووا عنه آراءه ومصنفاته ، وسأذكر بعضاً منهم عند الكلام عن تلاميذه إن شاء الله تعالى .

كان العلامة ابن مالك – رحمه الله تعالى – إماماً جامعاً لعلوم شتى ، وكان يتمتع بملكة نظم الشعر ، كما هو حال جل علماء عصره وخاصة الأندلسيين ، وكان إماماً في القراءات وعللها ، عالماً بأصحابها ، حتى إنه نظم قصيدة دالية من الطويل مرمّزة في قدر الشاطبية ولم تشتهر[4] ، يقول في أولها :

وَلاَبُدّ مِنْ نَظْمِي قَوَافِي تَحْتَوِي لِمَا قَدْ حَوَى حِرْزَ الأَمَانِي وَ أَزِيدَا

وله قصيدة أخرى في القراءات ، وهي لامية يقول في أولها :

بِذِكْرِ إِلَهِي حَامِداً وَمُبَسْمِلاً بَدَأْتُ فَأَوْلَى الْقَوْلِ يَبْدَأُ أَوْلاً

وآخرها قوله:

وَزَادَتْ عَلَى حِرْزِ الأَمَانِي إِفَادَةً وَقَدْ نَقَصَتْ فِي الْجُرْمِ ثُلْثاً مُكَمَّلاً

---

[1] ـ هذه المدرسة إحدى المدارس المهمة في حلب وتقع تجاه باب قلعة حلب . ينظر : نهر الذهب في تاريخ حلب ٦٠٣/٣ .

[2] - العادلية مدرسة كبيرة للشافعية بدمشق ، ينظر: رحلة بن بطوطة ٣١٧/١ ، وينظر : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ١١٠/٥٠ ، بغية الوعاة ١٣٢/١ .

[3] - ينظر ترجمته في : فوات الوفيات ١٠١/١ ، الوافي بالوفيات ١٦٤/١ ، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ٨٩/٢ ، الأعلام ، ٢٢٠/١ .

[4] - ينظر: تاريخ الإسلام ١١٠/٥٠ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١٨٠/٢ . نفح الطيب ٢٢٣/٢ .

كما كان للشيخ ابن مالك – رحمه الله تعالى – اطلاع على الحديث وعلومه ومسانيده[1] ؛ فكان يستشهد بالحديث لقواعد اللغة ، وكان "يرجح بالحديث بعض الآراء الضعيفة عند الجمهور ، ويقوي به بعض اللغات الغريبة "[2] وسيأتي الكلام – إن شاء الله – عن استشهاد ابن مالك بالحديث .

توسع ابن مالك – رحمه الله – في علوم العربية ، فأتقن : اللغة ، والنحو ، والمعاني ، والعروض فقد " صرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين "[3] ، فذاع صيته في علم النحو ، والتصريف ، واللغة ، وأشعار العرب ، فكان راوية ثقة يستشهد بأشعار العرب " على اللغة ، والنحو ، فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويتعجبون من أين يأتي بها "[4] .

وكان – رحمه الله – لغويا بارعاً جمع من اللغة ما أدهش المؤرخين ، حتى وصفه بعضهم بالأمر المعجز ، يقول صاحب الوافي بالوفيات : " أما في اللغة فكان إليه المنتهى فيها ، أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أبو الثناء محمود [5] – رحمه الله – من لفظه قال : جلس يوماً وذكر ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في اللغة ، قلت : وهذا أمر معجز ؛ لأنه يريد نقل الكتابين "[6].

اشتهر ابن مالك في النحو أكثر من باقي العلوم في جميع الأمصار ، فحاز قصب السبق على غيره من العلماء في عصره ، بل قد بلغت شهرته في علم النحو أكثر حتى من بعض المتقدمين عليه ، وكثرت مصنفاته ، فذاع صيته بذيوعها

---

[1]- ينظر: الوفي بالوفيات ٢٨٥/٣ .

[2]- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٤٥٠/٢ .

[3]- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٢٢٣/٢ .

[4]- بغية الوعاة، ١٣٠/١ .

[5]- ينظر ترجمته في : معجم الشيوخ للذهبي ٣٢٩/٢ ، ذيل طبقات الحنابلة ٤٥٩/٤ ،البدر الطالع ٢٨٧/٢ ، شذرات الذهب ١٢٤/٨ ، الأعلام ١٧٢/٧ .

[6]- الوافي بالوفيات ٢٨٥/٣ .

وتنافس الشراح على شرح ألفيته ولازالوا . وقد تنوعت تصانيفه بين التصنيف المرمّز المُشكل الذي لا يرومه إلا كبار أهل الاختصاص ، كـ " تسهيل الفوائد " وبين التصنيف السهل الميسّر الذي لا يخفى على المبتدئين .

وقد كان – رحمه الله تعالى – إلى جانب علمه يتصف بالورع ، والديانة ، والحفظ ، والذكاء ، وحسن السمت ، والحياء ، والأمانة ، حيث كان يتحرى كل ما ينقله في مصنفاته ، وكان كثير المطالعة سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه ، ويحلله ، ويثبته ، وهذه حال المشايخ الثقاة والعلماء الأثبات[1].

****

حيـــاتــه العــلــميــة :

كان ابن مالك – رحمه الله – يكثر من الاطلاع والتنقيب عن كل ما يوصّل إلى المعرفة ، وكان شديد التدقيق في رجوعه إلى المصنفات ، والصحف ، والأخذ عنها ، فلا يُرى إلا وهو يقرأ ، أو يصنف ، أو يتصدر حلقة بين تلاميذه .

حرص على الاستفادة من كل وقته في العلم وتحصيله ، والاطلاع على ما دُوّن منه ، فقد حُكي عنه أنه توجه يوما مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذي أرادوا ، غفلوا عنه سويعة ، فطلبوه فلم يجدوه ، فلما بحثوا عنه ، وجدوه منكباً على أوراق يقرأها [2].

---

[1]- نفح الطيب ٢/٢٢٨-٢٢٩ .

[2]- ينظر: نفح الطيب ٢/٢٢٩ .

إن من شدة اعتنائه بالعلم ، وتحصيله ، وعدم اكتراثه بتقدم عمره ، ولا مرضه ، أنه حفظ يوم موته عدة أبيات ، حددها بعضهم بثمانية أبيات ، لقنه إياها ابنه[١] ، فيا لله لهذه الهمة العلية الصادقة ! .

كان – رحمه الله تعالى – يقول عن الشيخ أبي عمرو جمال الدين بن الحاجب(ت ٦٤٦هـ)[٢] : إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوي صغير، فيا لله ما حال من يقول هذا الكلام في حق أبي القاسم جارالله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ![٣] ، وما أدراك أي رتبة اعتلى ! ، بل وقال بعض المؤرخين : إن ابن مالك ما خلّى للنحو حرمة[٤].

إن كتب التاريخ لم ترو لابن مالك أنه تقلد أي منصب ذا قيمة ، أو وظيفة مهمة في البلاد ، وذلك يدل على تواضعه وعدم استغلاله لمكانته العلمية في خدمة نفسه ، مع ما هو عليه من حُضوة عند قاضي القضاة كما مر[٥] لكنه آثر بساطة الحياة والتفرغ للعلم .

****

شيـــوخـــــــــه :

إن الناظر إلى سيرة ابن مالك ، وما هو عليه من إلمامٍ بعلوم العربية ، يتبين له أنه لا مناص من كونه تلقى هذه العلوم عن شيوخٍ مختلفين ؛ فمنهم من تلقى عنه

١- نفسه ٢٢٩/٢ .

٢- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ، ١٢١/١٩ ، غاية النهاية ٥٠٨/١ ، بغية الوعاة ١٣٤/٢ ، شذرات الذهب ، ٤٠٥/٧ ، الأعلام ٢١١/٤ .

٣- ينظر : ترجمته في :نزهة الألباء ٣٣٨ ، طبقات الفسرين ٣١٤/٢ ، شذرات الذهب ١٩٤/٦ ، الأعلام ١٧٨/٧ ، معجم المؤلفين ١٨٦/١٢ .

٤- ينظر : بغية الوعاة ١٣٥/١ .

٥- ينظر : ص٦ من هذا البحث .

النحو وعلومه ، ومنهم من أخذ عنه القراءات ، وعلوم القرآن ، وأخذ عن البعض الآخر اللغة وعلومها . فقد أخذ علومه عن مشايخ بلدته جيّان ثم عن غيرهم من مشايخ الأندلس ، ثم عن مشايخ حلب ، ثم دمشق .

ولكن أبا حيّان (ت٧٤٥هـ) – على عادته – دائم الاعتراض على ابن مالك ومن بين اعتراضاته أنه جعل ابن مالك لا مشايخ له فقال : " أنه لم يصحب من له البراعة في علم اللسان ، ولذا تضعف استنباطاته ، وتعقباته على أهل هذا الشأن ، وينفر من المنازعة ، والمباحثة ، والمراجعة ... وهذا شأن من يقرأ بنفسه ، ويأخذ العلم من الصحف بفهمه ، ولقد طال فحصي وتنقيري عمن قرأ عليه ، وأستند في العلم إليه ، فلم أجد من يذكر لي شيئاً من ذلك "[١] .

وقد دفع بعض المؤرخين والعلماء كلامَ أبي حيان ، فأسقطوه بالحجة والبرهان ، فهذا أبو الخير شمس الدين ابن الجزري(ت٨٣٣هـ)[٢] يقول في طبقاته : " وقد شاع عند كثير من متنحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولافي القراءات وليس كذلك ... "[٣] ، وقال صاحب فيض نشر الانشراح : " ... أما أبو حيان فقد أطال على عادته - عفا الله عنه – في التحامل على الإمام ابن مالك بلا طائل وأبدى أدلة حاليّة بالتمويه ، خالية من الدلائل "[٤] ، وقد ذكر المؤرخون[٥] أن ابن مالك قد أخذ عن عدد من الشيوخِ العربيةَ ، والقراءات ، والحديث ، أذكر هنا بعضاً منهم على سبيل التمثيل لا الحصر فمنهم :

١- نفح الطيب ٢٣٢/٢ .

٢- ينظر ترجمته في : طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٤٩/١ ، شذرات الذهب ٢٩٨/٩ ، الأعلام ٤٥/٧ ،.

٣- غاية النهاية في طبقات القراء ، ١٨١/٢ .

٤- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٦٨/١ .

٥- ينظر: بغية الوعاة ٣/ ١٣١ ، تاريخ الاسلام ١٠٩/٥٠، نفح الطيب ٢٢٢/٢-٢٣٠ ، الوافي بالوفيات ٢٨٥/٣.

١ ـ أبو رزين ، ثابت بن حيان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ)[١] :

ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكُلاعي ، بضم الكاف ، أبو الحسن الغرناطي ، المعروف بـ " أبي رزين " ، نحوي ماهر من أئمة المقرئين ، فاضل معروف بالزهد والجود ، أقرأ القرآن ، والنحو ، بجيان ، وغرناطة ، فكان ممن أخذ عنه ابن مالك .

٢ ـ ابن صباح المخزومي (ت٦٣٢هـ)[٢] :

أبو صادق الحسن بن يحي بن صباح بن حسين بن علي المخزومي المصري ، الكاتب ، كان أحد شهود الخزانة بدمشق ، ولد بمصر سنة : إحدى وأربعين وخمسمائة للهجرة ، حدّث عنه جمال الدين بن مالك ، ذكر المؤرخون في سيرته أنه كان يبقى ستة أشهر لا يشرب الماء ، ويقول لا أشتهيه .

٣ ـ علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)[٣] :

علي بن محمد بن عبدالصمد الهمداني ، المعروف بـ " السخاوي " ، أبو الحسن ، علم الدين عالم بالقراءات ، والأصول ، واللغة ، والتفسير ، ولد سنة : ثمانٍ وخمسين وخمسمائة للهجرة ، قرأ القراءات على الشاطبي وغيره ، فكان إماماً علامة ، مقرئاً ، محققاً مجوّزاً بصيراً بالقراءات وعللها ، من تصانيفه : هداية

---

[١]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ، وفيه " يوسف بن خيار الكلاعي " ٢٩١/١٠ ، تاريخ الإسلام للذهبي ٣٠٧/٤٥ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، ١٢/١ ، غاية النهاية ١٨٠/٢، بغية الوعاة ٤٨٢/١ .

[٢]- ينظرترجمته في : العبر في أخبار من غبر ١٢٨/٥ ، سير أعلام النبلاء ، ٢٦٨/١٦ ، الوافي بالوفيات ١٨٩/١٢ ، شذرات الذهب ، ٢٦٠/٧ ،.

[٣]- ينظر ترجمته في : تاريخ بن الوردي ١٧١/٢ ، الوافي بالوفيات ٤٣/٢٢ ، البداية والنهاية ٢٨٥/١٧١ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة٤٧ ، غاية النهاية ٥٦٨/١ ، شذرات الذهب ٣٨٥/٧ ، الأعلام ٣٣٢/٤ .

المراتب وهي منظومة في متشابه كلمات القران ، المفضل في شرح المفصل وغيرها .

٤ ـ ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)[١] :

يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي ، أبو البقاء ، موفق الدين الأسدي ، المعروف بابن يعيش ، وابن الصانع ، من كبار علماء العربية ، ولد في حلب سنة : ثلاثٍ وخمسين وخمسمائة للهجرة ، ثم رحل إلى دمشق ، وبغداد ، كان يعلوه الوقار والسكينة ، ظريفاً ذا نكتة ، ماهراً بالنحو والتصريف ، طال عمره وشاع ذكره ، وتصدر بحلب للإقراء زماناً ، من تصانيفه: شرح المفصل ، شرح التصريف الملوكي .

٥ ـ الشَّلَوْبين (ت٦٤٥هـ)[٢] :

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، أبو علي ، الشلوبين ، من كبار العلماء بالنحو واللغة ، ولد بإشبيلية ، سنة : اثنتين وستين وخمسمائة للهجرة ، ومعنى (الشلوبين) هو الأبيض الأشقر بلغة اشبيلية ، من تصانيفه : القوانين في علوم العربية ، شرح المقدمة الجزولية في النحو ، تعليق على كتاب سيبويه .

٦ ـ ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[١]:

---

[١]- ينظر : البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٨٣ ، بغية الوعاة ، ٣٥١/٢ ، شذرات الذهب ، ٣٩٤/٧ ، الأعلام ٢٠٦/٨ .

[٢]- ينظر : تاريخ ابن الوردي ١٧٤/٢ ، البداية والنهاية ٢٩٣/١٧ ، شذرات الذهب ٤٠٢/٧ ، الأعلام ٦٢/٥ .

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو ، جمال الدين ، ابن الحاجب ، من كبار العلماء بالعربية ، كردي الأصل ، ولد في " أسنا " من صعيد مصر سنة : سبعين وخمسمائة ، ونشأ في القاهرة . ثم سكن دمشق ، وكان أبوه حاجباً فعرف به ، من تصانيفه : الكافية في النحو ، الشافية في الصرف ، مختصر فقه اللغة ، وغيرها .

٧ ـ جمال الدين ابن عمرون (ت٦٤٩هـ)[٢] :

محمد بن محمد بن ابي علي بن أبي سعد بن عمرون ، الشيخ أبو عبدالله ، جمال الدين ، الحلبي ، ولد سنة ، ستٍ وسبعين وخمسمائة ، أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، نبغ في العربية ، وتصدر لإقرائها ، وأخذ عنه جماعة منهم : بهاء الدين بن النحاس ، وجمال الدين ابن مالك وغيرهم ، وقد شرح المفصل شرحاً مطولاً .

٨ ـ شرف الدين المرسي (ت٦٥٥هـ)[٣] :

محمد بن عبدالله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المرسي ، أبو عبد الله ، شرف الدين ، عالم بالأدب ، والتفسير ، والحديث ، ولد سنة : سبعين وخمسمائة ، من تصانيفه : التفسير الكبير ، الكافي في النحو ، الإملاء على المفصل ، وغيرها .

مـذهـبـه النـحـــوي :

---

[١]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ، ١٢١/١٩ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٣٩ ، غاية النهاية ٥٠٨/١ ، بغية الوعاة ١٣٤/٢ ، شذرات الذهب ، ٤٠٥/٧ ، الأعلام ٢١١/٤ ..

[٢]- ينظر : تاريخ الإسلام ٤٣١/٤٧ ، الوافي بالوفيات ١٦١/١ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧١، بغية الوعاة ، ٢٣١/١ ،.

[٣]- ينظر : سير أعلام النبلاء ٤٥٨/١٦ ، العبر في خبر من غبر ٢٢٤/٥ ، الوافي بالوفيات ٢٨٢/٣ ، البداية والنهاية ١٩٧/١٣ ،طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٢٢/٢ ، شذرات الذهب ٢٦٨/٥ ، الأعلام ٢٣٣/٦ .

يعد ابن مالك من كبار رواد المدرسة الأندلسية التي تقوم على الانتخاب من آراء البصريين ، والكوفيين ، مع إضافة الجديد الخاص بها . وكذلك هو ابن مالك.

فقد اتسعت آراؤه واختياراته ، ولم تقتصر على مذهب نحوي واحد " فلقوة اجتهاده ، وسعة معرفته بفنون العربية ، لا يتقيد بمذهب من المذاهب ... بل ينظر في المسائل النحوية نظر المجتهدين "[1].

إن أكثر ما كان يستشهد به ابن مالك في مصنفاته على اللغة وقواعدها ، القرآن الكريم ، فإن لم يجد عاد إلى الحديث النبوي الشريف ، فإذا لم يكن فيه شاهد لجأ إلى أشعار العرب وأمثالها[2] ، وهو لم يكن في ذلك يقدم الحديث على الشعر فهو ديوان العرب ، ولكنه اتخذ من الحديث النبوي أصلاً من أصوله التي بنى عليها آراءه .

****

استشهاد ابن مالك بالقراءات القرآنية :

يعد ابن مالك – رحمه الله – عالماً بالقراءات وأصحابها وعللها ، فكان يستشهد بالقراءة فينسبها إلى من قرأ بها تارة ، ويهمل نسبتها تارة أخرى ، قال في شرح التسهيل ، عندما تكلم على حذف نون الفعل إذا اجتمعت مع نون الوقاية ، فهي : " على ثلاثة أوجه : أحدها : الفك نحو :﴿ أَتَعِدَانِنِيَ أَنْ أُخْرَجَ ﴾[3] ، والثاني : الإدغام نحو : (أتعدانّي) وهي قراءة هشام عن ابن عامر ، والثالث : الحذف ،

---

[1]- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٦٥/١ .

[2]- ينظر: بغية الوعاة ، ١٣٥/١ .

[3] ـ الآية ١٧ من سورة الأحقاف .

نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ﴾ [1] قرأ بها نافع ، وقرأ غيره (تشاقون) وقرأ ابن عامر : (أفغير الله تأمروننني) ، وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو، والكوفيون بالإدغام "[2] .

وقال في شرح الكافية الشافية " إذا أخذت أداة الشرط جوابها ، وذكر بعدها، فعل مضارع بعد فاءٍ ، أو واوٍ ، جاز جزمه عطفاً على الجواب ورفعه على الاستئناف ، ونصبه على إضمار " أن " قال سيبويه : (فإذا انقضى الكلام ، ثم جئت بـ " ثم " ، جزمت وإن شئت رفعت ، وكذلك الواو ، والفاء ، إلا أنه يجوز النصب بالواو ، والفاء ، وبلغنا أن بعضهم قرأ: ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾[3] قرأ بالرفع عاصم ، وابن عامر ، وبالجزم نافع ، وابن كثير، وأبو عمر ، وحمزة ، والكسائي "[4] ، فهو لا يذكر ـ غالباً ـ صاحب القراءة إلا إذا كان فيها خلاف بين القراء ، فخرّج النحويون كل قراءة على وجه من الوجوه العربية ، فهو حينذاك ينسب كل قراءة إلى صاحبها ، وفي غير ذلك يكتفي بالاستشهاد بها دون نسبتها والله أعلم .

أما القراءات الشاذة فكان – رحمه الله – يستشهد بها كما يستشهد بالسبع المتواترة ، إلا أنه كان ينبه على شذوذها . فإنّ كل القراءات القرآنية حجة في العربية ، قال السيوطي في الاقتراح : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً "[5] ، فمثال ما نبه

---

[1] ـ الآية ٢٧ من سورة النحل .

[2] ـ شرح التسهيل ٦٢/١ .

[3] ـ الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

[4] ـ شرح الكافية والشافية ، ١٦٠٣/٣ .

[5] ـ الاقتراح ص ٤٠ .

عليه ابن مالك من القراءات الشاذة قوله : " ولو توسطت " إذاً " بين ذي خبر وخبر ، أو بين جواب وجواب ، ألغيت ، ولو تقدم عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وإعمالها ، وإلغاؤها أجود ، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1] ، وفي بعض الشواذ : (لا يلبثوا) بالنصب "[2] .

****

استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي الشريف :

يعد الحديث النبوي الشريف أحد أدلة النحو السماعية النقلية ، قال السيوطي في الاقتراح : " الكتاب الأول السماع : وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فيشمل : كلام الله – تعالى – وهو القرآن - ، وكلام نبيه – صلى الله عليه وسلم - ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ..."[3] .

اختلف علماء العربية في جواز الاستشهاد بالحديث ، وذلك لسببين أولهما : أنّ الحديث يروى بالمعنى ، وذلك يعني عدم النقل الحرفي لكلام الرسول – صلى الله عليه وسلم – بل الاكتفاء بمعنى الحديث ، وثانيهما : أن رواية الحديث دخل فيها الأعاجم ، والمولدون ، حيث : " أن المحدِّثين جوزوا الرواية بالمعنى ، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ ، وسقط الاستدلال لهذا الاحتمال "[4] .

---

[1]- الآية ٧٦ من سورة : الإسراء .

[2]- شرح الكافية الشافية ، ١٥٣٧/٣ .

[3]- الاقتراح ، ص ٤٠ .

[4]- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٥٤/١ .

لا خلاف في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي إذا كان مروياً بلفظ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد أجمع النحاة على جواز الاستشهاد به ، إنما الخلاف يدور حول الاحتجاج بالحديث المروي بالمعنى ، قال السيوطي : " أما كلامه ـ صلى الله عليه وسلم ــ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً "[١] .

أما ابن مالك ــ رحمه الله ــ " يعد أول من أكثر من رواية الحديث في النحو "[٢] ، واتخذ من رواية الحديث حجة يأنس بها فما " ما ذكره الشيخ ابن مالك من الأحاديث في القواعد النحوية ليس للإثبات بل للاعتضاد ... وقد يستدل على ترجيح بعض اللغات غير المتداولة بما ثبت لديه من الأحاديث الصحيحة ، مؤيدة بشواهد من كلام العرب "[٣].

وقد كان على علم بالحديث ، وعلومه ، ولا يخفى عليه صحيحها من موضوعها ، بدليل شرحه لصحيح البخاري الذي وسمه[٤] بـ : " التوضيح لإشكالات الجامع الصحيح " الذي " أبدى فيه من فتح المقفلات ، وحل المشكلات، [ما هو] كافٍ في الشهادة على ماله من الإمعان والإتقان "[٥] ، وبذلك يظهر السر في كثرة استشهاده بالحديث ، وعلى عادة أبي حيان الأندلسي فقد اعترض عليه في هذا ، وقد نقل عنه السيوطي قوله : " فقد نهج هذا المصنف في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع في إثبات القواعد الكلية ، في لسان العرب ، وما رأيت أحداً من المتقدمين ، والمتأخرين سلك هذه الطريقة ، غير هذا الرجل"[٦].

١- الاقتراح ص ٥٣ .

٢- المدارس النحوية ، ص ٣١٠ .

٣- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح ٥٤/١ .

٤- ينظر: كشف الظنون ١/ ٥٥٢ ، هدية العارفين ١٣٠/٢ .

٥- فيض نشر الانشراح ٦٧/١ .

٦- الاقتراح ص ٥٢ .

إذا كان ابن مالك – كما مر – هو أول من أكثر من رواية الحديث في النحو، فهو بطبيعة الحال " لم يكن أول من اعتمد رواية الحديث ، فقد استشهد به من قبله : ابن خروف ، والسهيلي ، بل كان أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وابن بري ، يستشهدون به أحياناً ، ولكن ابن مالك ، أول من توسع في ذلك "[١] . وقد وردت بعض الأحاديث في كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)[٢] . واستدل المبرد (ت٢٨٥هـ)[٣] بعدد من الأحاديث في المقتضب[٤] ، وكذلك الكسائي(ت١٨٩هـ)[٥] استدل بأحاديث[٦] منها قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : **(لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفّاراً يَضْرِبُ بَعضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)**[٧] وقد استشهد اللغويون الأولون بالأحاديث كالأزهري (ت٣٧٠هـ)[٨] صاحب " تهذيب اللغة " ، الذي يعمد إلى الحديث الشريف ويجعله مركزا يدور حوله البحث[٩] ، فذكر عند جمعه مادة " خفّ "

١- في أدلة النحو ، عفاف حسنين ٧٤/١ .

٢- ينظر ترجمته في : أخبار النحويين للسيرافي ٣٨ ، إنباه الرواة ٣٤٦/٢ ، طبقات النحويين واللغويين ٦٦ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٤٩ ، ، بغية الوعاة ٢٢٩/٢ ، الأعلام ٥/ ٨١ ،.

٣- ينظرترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ١٠١ ، نزهة الألباء ١٦٤ ، إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ، تاريخ الإسلام ٢٩٩/٢١ ، غاية النهية ٢٨٠/٢ ، بغية الوعاة ٢٦٩/١ ، الأعلام ١٤٤/٧ ،.

٤- ينظر: المقتضب ، وقد استدل بقول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (**ليسَ في الخضرواتِ صدقةٌ**) ٢١٧/٢ ، وهي دليل على استشهاد المبرد بالحديث .

٥- ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ١٢٧، نزهة الألباء ٦٦ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٢ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ ، الأعلام ٢٨٣/٤ .

٦- ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٢٥٨/٣ .

٧- أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب المغازي ، باب : حجة الوداع ، برقم : (٤٤٠٣) ، ١٧٦/٥ ، ومسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب : لا ترجعوا بعدي كفارا، برقم : (٦٥) ٨١/١ ، و ابن ماجه في سننه ، كتاب الفتن ، برقم : (٣٩٤٢) ، ١٣٠٠/٢ .

٨- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٧٧/٤ ، الوافي للوفيات ٢/ ٣٤ ، الأعلام ٣١١/٥ .

٩- ذكر ذلك : عبد المنعم احمد الهروي في مقدمة تحقيقه لشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٩٣.

التي صدّرها بقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : **(لَا سَبْقَ إلاّ فِي خُفٍ أَوْ نَعْلٍ أَوْ حَافِرٍ)**[1] أي لا يكون السباق إلاّ فيما ذكره صلى الله عليه وسلم .

****

آراء ابن مالك النحوية بين الترجيح والابتكار :

إن عقل ابن مالك الراجح ، وعلمه الذي اتسع أصنافاً جمةً من المعارف ، وكثرة مدارسته لأهل العلم ، ومصنفاتهم ، ساعده على الاطلاع على آراء النحاة الذين سبقوه .

فكان يعتمد ما صح عنده من آراء[2] ، سواء أكانت من عالمٍ بصري ، أم كوفي ، أم بغدادي ، أم أندلسي ، فكل هؤلاء يمثلون لابن مالك المعين الذي لا ينضب ، دون أن يكون مقلدا ، بل كان – دائما – يُضفي على ما يأخذه طابعه الخاص فهو كثيراً ما " يذكر الشاذ ولا يقيس عليه كما صنع الكوفيون ، ولا يعمد إلى تأويله كما يصنع البصريون كثيراً. وكان رائده دائماً السماع ، فهو لا يدلي بحكم دون سماعه بسنده ، بل استغله ـ أيضاً ـ في تحرير مباحث النحو ، وأبوابه ، ومصطلحاته وتذليل مشاكله ، وصعابه "[3] .

---

[1]- أخرجه الإمام مالك في الموطأ ، حديث رقم : (٤٨) ، ١١٠/١ ، وابن ماجة في السنن ، كتاب الجهاد، باب : السبق والبرهان ، برقم : (٢٨٧٨) ، ٩٦٠/٢ ، وأبو داود في السنن ، كتاب الجهاد ، باب : السبق ، برقم: (٢٥٧٤) ، ٣٤/٢ .

[2]- ذكر شوقي ضيف كثيراً من اختياراته من المدرستين في كتابه " المدارس النحوية " ص ٣١٠ وما بعدها .

[3]- المدارس النحوية ، ص ٣١٧ .

فمما اعتمده من مذهب البصريين : ما نقله عن سيبويه في مسألة[1] (عسيت أن تفعل) بأن " عسيت " تضمن معنى " قاربت " ، و" أن تفعل " في محل نصب على الخبرية ، أو المفعولية[2] .

وكذلك اعتمد ما اختاره يونس (ت١٨٢هـ)[3] من أن " الذي " يأتي بمعنى "أن" المصدرية[4] حيث : " ذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن " الذي " قد يقع موصولاً حرفياً فيؤول بالمصدر ، وخرّجوا عليه ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[5] أي كخوضهم ، والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا الآية أي كالجمع الذي خاضوا "[6].

ومما اعتمده ابن مالك من آراء الكوفيين مسألة : دخول الفاء على الخبر إذا كان أمراً كقوله تعالى : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[7] فتدخل الفاء على الخبر جوازا لتضمّن المبتدأ شرطاً " وهذا ما جزم به ابن مالك ونقله عن الكوفيين ، والمبرد ، والزجاج ، وذهب سيبويه ، وجمهور البصريين إلى منع

١- ينظر المسألة في : " الكتاب " ١٥٧/٣ .

٢- ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٣/١ ، والمدارس النحوية ص ٣١٠ .

٣- ينظر : أخبار النحويين البصريين ٣٣ ، مراتب النحويين ٢١ ، طبقات النحويين واللغويين ٥١ ، نزهة الألباء ٤٩ ، إنباه الرواة ٧٤/٤ ، شذرات الذهب ٣٧١/٢ الأعلام ٢٦١/٨ ،.

٤- ينظر: مغني اللبيب ، ٧٠٩/١ ، المدارس النحوية ٣١٠ .

٥- الآية ٦٩ من سورة : التوبة .

٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، ١/ ٣٢١ .

٧- الآية ٣٨ من سورة : المائدة .

دخول الفاء في هذه الصورة ، وخرّجوا الآيتين ، ونحوهما على حذف الخبر أي فيما يتلى عليكم ... "[1] .

واعتمد أيضاً رأي الكوفيين بأن " إياه " في مثل قولك : (رأيته إياه) توكيد، لا بدل حيث : " أجاز النحويون أنْ يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمر كـ " رأيته إياه " أو لظاهرٍ كـ " رأيت زيداً إياه " وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثاني لم يسمع وأن الصواب في الأول قول الكوفيين : إنه توكيد كما في " قمتَ أنت " "[2].

إن اختيارات ابن مالك ـ رحمه الله ـ من آراء غيره قوت فكره ، وشحذت همته ، ليظهر بآراءٍ جديدةٍ تخصه ، قد انفرد بها ، أذكر منها للاستئناس :

رأى ابن مالك في أنّ (ذان ، وتان ، واللذان ، واللتان) مثناة حقيقة ، وأنها لما ثنيت أعربت[3].

ومما انفرد به ابن مالك أيضاً : دخول الفاء على جواب " لما " إذا كان جملة اسمية ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ ﴾ [4] .

قال ابن مالك في الكافية الشافية[5] :

حَرْفُ وُجُوبٍ لِوُجُوبٍ لَمّا ... أَوْلَى فِعْلاً مَاضِياً كـَ " اهْتَمَا "

وَبَعْدَ تِلْوِهَا جَوَابٌ مِثْلُهُ ... كـَ " الْفَضْلَ لَمّا جَاءَ سَرّ أَهْلَه "

وَقَدْ يُجَابُ بِابْتِدَاءٍ مَعَ فَا ... وَبِـ " إذا " فُجَاءَةَ قَدْ يُكْتَفى

---

[1]- همع الهوامع ، ٤٠٣/١ .

[2]- مغني اللبيب ، ٢/ ١١٧ .

[3]- ينظر: همع الهوامع ، ١٥٦/١ ، المدارس النحوية ٣١٥ .

[4]- الآية ٣٢ من سورة : لقمان .

[5]- ينظر : ١٦٤٢/٣ .

والجمهور على أن الخبر محذوف ، في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ ، ونحوه ، وهو جملة فعلية أي : انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وذلك ؛ لأن الفاء لا تدخل عندهم على جواب " لما " ، لذلك " تأوّل النحاة هذه الآية بتقدير حذف الجواب أو بغير هذا ، ولا داعي للتأويل في القران بغير حاجة شديدة "[1] .

****

تلامـــيـــذه :

تخرج على يد الشيخ ابن مالك - رحمه الله تعالى – جمعٌ غفير من علماء العربية الذين تصدر معظمهم للإقراء ، أو الرواية في شتى علوم العربية ، والحديث ، قال ابن الجزري : " قد أخذ عنه العربية غير واحد من الائمة ، غير أني لا أعلم أحداً قرأ عليه القراءات ولا أسندها عنه ... وكان يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية ، وينتظر من يحضر يأخذ عنه ، فإذا لم يجد أحداً يقوم إلى الشباك ، ويقول : القراءات القراءات ، العربية العربية ، ثم يدعو ، ويذهب ، ويقول : أنا أرى أن ذمتي لا تبرأ إلاّ بهذا ، فإنه قد لا يعلم أني جالس في هذا المكان لذلك "[2] وقد ذكر المؤرخون بعض تلاميذ ابن مالك[3] ، منهم على سبيل التمثيل لا الحصر :

---

[1]- النحو الوافي ، ٢٦٨/٢ .

[2]- غاية النهاية ١٨٠/٢ .

[3]- ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ١١١/٥٠ ، اليافعي ، مرآة الجنان وعبرة اليقضان ١٣١/٤ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢ ، الوافي بالوفيات ٢٨٧/٣ .

١ ـ بدر الدين ابن الفُوَيْرة (ت٦٢٥هـ)[١] :

محمد بن عبد الرحمن بن محمد الدمشقي ، بدر الدين ، ابن الفويرة الحنفي ، كان فقيهاً ذا نظرٍ في الأصول ، أخذ العربية عن جمال الدين ابن مالك .

٢ ـ محيي الدين النووي (ت٦٧٦هـ)[٢]:

يحيى بن شرف بن مري بن حسين النووي ، أبو زكرياء ، عالم بالفقه ، والحديث ، ولد بـ " نوا " بسورية سنة : إحدى وثلاثين وستمائة للهجرة ، تعلم بدمشق ، وقرأ على ابن مالك بعض كتبه . من تصانيفه : المناهج في شرح صحيح مسلم ، التقريب والتيسير في مصطلح الحديث ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين .

٣ ـ شمس الدين ابن جعوان (ت٦٨٢هـ)[٣]:

محمد بن محمد بن عباس بن أبي بكر بن جعوان ، الحافظ شمس الدين ، أبو عبدالله الأنصاري ، نحوي ، ولد سنة : خمسين وستمائة للهجرة ، أقبل على الحديث وعني به ، وأخذ النحو عن جمال الدين ابن مالك ، وكان من كبار

---

[١]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام للذهبي ١٩٥/٥٠ ، تاريخ ابن الوردي ٣٠٠/٢ ، الوافي بالوفيات ١٩٤/٣ ، البداية والنهاية ٢٧٣/١٣ السلوك لمعرفة دول الملوك ١٠٢/٢ ، الدرر الكامنة ١٩٦/٦ ، شذرات الذهب ٣٤٦/٥ .

[٢]- ينظرترجمته في : تاريخ الإسلام للذهبي ٢٤٦/٥٠، تاريخ ابن الوردي ٢١٩/٢ ، فوات الوفيات ٢٦٤/٤ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٣٩٥/٨ ، البداية والنهاية ٢٧٨/١٣ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ٢١٨/١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ، شذرات الذهب ٣٥٣/٥ ، الأعلام ١٤٨/٨ ، ١٥٣/٢ .

[٣]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام للذهبي ١٢٦/٥١ ،المعين في طبقات المحدثين ٢١٨ ، الوافي بالوفيات ١٦٤/١ ، البداية والنهاية ، ٣٠٢/١٣ ، بغية الوعاة ٢٢٤/١ ، شذرات الذهب ٣٨٠/٥ .

أصحابه ، كان مليح الشكل ، ظريفاً حسن العشرة ، توفي سنة : اثنتين وثمانين وستمائة للهجرة .

٤ ـ ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)[١] :

محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ، الإمام بدر الدين ، بن الإمام جمال الدين ، اشتهر بعلم العربية خصوصاً معرفة كلام والده ، أخذ النحو عن والده ؛ فكان ذكياً حاد الخاطر ، جيد المشاركة في الفقه والأصول ، حصل بينه وبين والده " صورة " سكن بسببها بـ بعلبك ، من تصانيفه : شرح ألفية والده ، العروض، شرح غريب تصريف ابن الحاجب .

٥ ـ زين الدين بن المنجّى (ت٦٩٥هـ)[٢]:

المنجى بن عثمان بن أسعد أبو البركات ، زين الدين بن المنجى ، التنوخي ، الدمشقي ، فقيه مالكي ، متبحر في علم العربية ، ولد سنة : إحدى وثلاثين وستمائة للهجرة ، جمع بين الأصول ، والفروع ، والعربية ، والتفسير ، ثم انتهت إليه رئاسة المذهب ، وهو عالم وقور جليل القدر ، من تصانيفه : الممتع في شرح المقنع ، تفسير القرآن الكريم .

٦ ـ شمس الدين المقدسي (ت٦٩٩هـ)[١]:

---

[١]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات، ١٥٢/١ ، طبقات الشافعية للسبكي ٩٨/٨١ ، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٩٩/٢ ، بغية الوعاة ٢٢٥/١ ، الأعلام ٣١/٧ .

[٢]- ينظر ترجمته في : معجم الشيوخ للذهبي ٥٩/٢ ، الوافي بالوفيات ١٠/٢٦ ، البداية والنهاية ٣٤٥/١٣ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ٢٨١/١ ، الأعلام ٢٩٠/٧ .

محمد بن عبد القوي بن بدران ، شمس الدين المقدسي ، النحوي الحنبلي ، ولد بـ مَرْدَا من قرى نابلس ، وقدم الصالحية ، وله قصيدة دالية في الفقه ، وحكايات ونوادر ، قرأ النحو على الشيخ ، جمال الدين بن مالك وغيره .

٧ ـ شمس الدين البعلبكي (ت٦٩٩هـ)[٢]:

محمد بن عبدالرحمن بن يوسف بن محمد ، شمس الدين ، أبو عبد الله بن البعلبكي ، ولد سنة : أربعة وأربعين وستمائة للهجرة ، كان إماماً مفتياً ، قرأ الأدب على الشيخ جمال الدين بن مالك وغيره ، وقرأ المعاني والبديع على بدر الدين بن مالك .

٨ ـ شهاب الدين الشاغوري (ت٦٧٣هـ)[٣]:

أبو بكر بن يعقوب الشاغوري ، الطبيب النحوي ، شهاب الدين ، كان من تلامذة الشيخ جمال الدين بن مالك ، وقد أجاد العربية ، وظن أنه يلي مكان ابن مالك إذا توفي ، فلما أخرجت عنه الوظيفة ، تألم لذلك ، وكان شرح التسهيل للمصنف عنده كاملاً ، فأخذه معه وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر الناس في هذه البلاد .

٩ ـ شمس الدين البعلي (ت٧٠٩هـ)[١]:

---

[١]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٤٤٦/٥٢ ، المعجم المختص بالمحدثين ٢٤١ ، الوافي بالوفيات ٢٢٨/٣ ، بغية الوعاة ١٦١/١ ، الأعلام ٢١٤/٦ .

[٢]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام للذهبي ٤٤٤/٥٢ ، أعيان العصر وأعوان النصر ٤٨٨/٤ ، الوافي بالوفيات ، ١٩٦/٣ ، هدية العارفين ٥٢٦/١ .

[٣]- ينظر ترجمته في : معجم الشيوخ للذهبي ٤٢١/٢ ، الوافي بالوفيات ١٦٧/١٠ ، الدرر الكامنة ٥٥٩/١ ، بغية الوعاة ٤٧٣/١ ، معجم المؤلفين ٧٧/٣ .

محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي ، أبو عبد الله شمس الدين ، فقيه حنبلي ، محدث ، لغوي ، ولد بـ " بعلبك " سنة : خمسٍ وأربعين وستمائة ، نزل دمشق ، أخذ عن الشيخ جمال الدين بن مالك ، من تصانيفه : " المطلع على أبواب المقنع ، شرح الفية ابن مالك ، الفاخر في شرح جمل عبد القهار ، وهو شرح كبير للجرجانية .

١٠ ـ علاء الدين ابن العطار (ت٧٢٤هـ)[2]:

علي بن إبراهيم بن داود بن سليمان ، أبو الحسن ، علاء الدين ، ابن العطار ، كان إماماً ، مفتياً ، محدثاً ، ولد سنة : أربعٍ وخمسين وستمائة ، حفظ القرآن وسمع من ابن مالك وغيره .

١١ ـ ابن عساكر (ت٧٣٠هـ)[٣]:

شافع بن علي بن عباس بن اسماعيل بن عساكر العسقلاني ، ولد سنة : تسعٍ وأربعين وستمائة ، كان جماعة للكتب ، حتى قيل : إنه خلّف وراءه ثماني عشرة خزانة ، فيها كتبٌ ونفائس أدبية جمة ، وكانت زوجته تعرف ثمن كل كتاب فكانت تبيع منها إلى أن خرجت من القاهرة .

١٢ ـ البدر بن جماعة (ت٧٣٣هـ)[١]:

---

[١]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٢٤/٤ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ٣٧١/١ ، بغية الوعاة ٢٠٧/١ ،، شذرات الذهب ١٩/٦ ، الأعلام ٣٢٥/٦ ، هدية العارفين ١٤١/٢ ، أعلام الحنابلة ٣٢/١٦،.

[٢]- ينظر ترجمته في : معجم الشيوخ للذهبي ٧/٢ ، الوافي بالوفيات ١٠/٢٠ ، البداية والنهاية ١١٧/٤ ، الدرر الكامنة ٤/٤ ، الأعلام ٢٥١/٤ .

[٣]- ينظر ترجمته في : نكث الهميان في نكت العميان ١٤٣ ، الوافي بالوفيات ٤٤/١٦ ، الدرر الكامنة ٣٣٤/٢ ، الأعلام ١٥٢/٣ ، هدية العارفين ٤١٤/١ ،.

محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة ، قاضي القضاة ، بدر الدين ، أبو عبد الله الكناني ، ولد بحماة سنة : تسعٍ وثلاثين وستمائة للهجرة ، كان فقيهاً ، محدثاً عالماً بالأصول ، والتفسير ، من تصانيفه : رسالة في الكلام على الاسطرلاب ، التبيان لمهمات القرآن ، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل .

****

مصنفاته :

لابن مالك تصانيف كثيرة ، ونظم ، حتى أن مصنفاته ربت على ثلاثين مصنفاً ، بين منظومٍ ومنثور[٢] ، وقد وصفت مصنفاته بأنها : " غزيرة المسائل، ولكنها على الناظر بعيدة الوسائل ، وهي مع ذلك كثيرة الإفادة ، موسومة بالإجادة، وليست لمن هو في هذا الفن في درجة ابتدائه ، بل للمتوسط يرتقي بها درجة انتهائه "[٣] .

شمل تصنيفه جميع أنواع علوم اللغة من قراءات ، ونحو ، وتصريف ، وعروض ، وإعراب للحديث النبوي الشريف ، وقد تراوحت هذه المصنفات في طولها ، بين الطويل المسترسل ، كـ " التسهيل " الذي " جمع فيه مسائل النحو ، بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله ، وقواعده "[٤] ، وبين القصير الذي تناول

---

[١]- ينظر ترجمته في : أعيان العصر وأعوان النصر ٢٠٨/٤ ، فوات الوفيات ٢٩٧/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ١٣٩/٩، طبقات الشافعية للآسنوي ٣٤٩/٢ ، الأعلام ٢٩٧/٥ ، هدية العارفين ١٤٨/٢.

[٢]- ينظر: المدارس النحوية ص ٣١٠ .

[٣]- نفح الطيب ٢٣٢/٢ .

[٤]- كشف الظنون ٤٠٥/١ .

موضوعاً واحداً لا يتعداه كـ " تحفة المودود في المقصور والممدود " . فمن بعض مؤلفاته التي ذكرها المؤخرون[1] :

١- الإعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.
٢- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .
٣- الأفعال وتصريفها .
٤- أفعل و إفعل .
٥- إكمال الإعلام بمثلث الكلام .
٦- ألف الإبدال .
٧- ألفية (منظومة) في النحو .
٨- إيجاز التعريف في شرح ضروري التصريف .
٩- بغية الأريب وغنية الأديب (في الأصول) .
١٠- بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة .
١١- تحفة المودود في المقصور والممدود
١٢- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .
١٣- التصريف .
١٤- التعريف بشرح ضروري التصريف .
١٥- حوز المعاني في اختصار حرز الأماني .
١٦- السبك المنظوم وفك المختوم في حل الموصول .
١٧- شرح الاعتضاد .
١٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري .
١٩- الضرب في معرفة لسان العرب .
٢٠- عدة الحافظ وعمدة اللافظ في النحو .
٢١- العروض .
٢٢- فتوى في العربية .
٢٣- الفوائد في النحو .
٢٤- قصيدة داليه في القراءات .
٢٥- الكافية الشافية (في النحو) .
٢٦- لامية الأفعال .
٢٧- المثلث في النحو .
٢٨- المقدمة الأسدية (في النحو) .
٢٩- المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي .
٣٠- النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز .

---

[1]- ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ١١٠/٢ ، فوات الوفيات، ٤٠٨/٣ ، الوافي بالوفيات ٢٨٦/٣ ، بغية الوعاة ١٣١/١ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢ ، كشف الظنون ٤٠٥/١ ، الأعلام ٢٣٣/٦ ، هدية العارفين ١٣٠/٢ ، معجم المؤلفين ٢٣٩/١١ .

٣١- نظم الفوائد . ٣٢- الوافية في شرح الكافية .

وقد ذكر السيوطي أن الشيخ تاج الدين بن مكتوم (ت٧٤٩هـ)[١] ذكر في تذكرته قصيدة من ثمانية وعشرين بيتاً على الطويل عدّد فيها تصانيف ابن مالك أولها[٢] :

سَقَى اللهُ ربُّ العرشِ قبرَ ابنَ مالكِ سحائبَ غفرانٍ تغاديه هُطّلا

فقدْ ضمّ شملَ النحوِ بعد شتاته وبيّن أقــوالَ النــحاةِ وفصّـلا

****

وفــاتــه :

بعد انقضاء اثنتين وسبعين سنةً أو إحدى وسبعين ، من الحياة العلمية ، العامرة بالتصنيف ، والتدريس ، والتجميع ، قضى الشيخ الإمام – رحمه الله – نحبه في الثاني عشر من شعبان سنة : اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (٦٧٢هـ)[٣] فرثاه أصحابه ، وتلاميذه ، ونعاه المؤرخون في تواريخهم ، وفقدت العربية حَبراً من أحبارها ، إلاّ أن العزاء فيه ، أنه خلف تراثاً علمياً لا زال الباحثون ينهلون منه حتى الساعة ، فجزى الله الإمام عن أهل العربية خير الجزاء .

ومن المراثي التي قيلت في ابن مالك قول[٤] البهاء ابن النحاس (ت٦٩٨هـ)[١] من الكامل :

١- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٤٨/٧ ، بغية الوعاة ٣٢٦/١ ، الأعلام ١٥٣/١ .

٢- ينظر: بغية الوعاة ، ١٣١/١ .

٣- ينظر : العبر في خبر من غبر ٣٠٠/٥ ، فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، الوافي بالوفيات ، ٢٨٥/٣ ، مرآة الجنان ١٣١/٤ ، السلوك لمعرفة دول الملوك ٨٨/٢ ، شذرات الذهب ٣٣٨/٥ ،

٤- ينظر: بغية الوعاة ١٣٧/١ .

قُلْ لاِبْنِ مَالِكٍ إنْ جَرَتْ بَكَ أَدْمُعِي حَرَّاءَ يَحْكِيهَا النَّجِيعُ الْقَانِي

فَلَقَدْ بَرَحْتَ الْقَلْبَ حِينَ نُعِيتَ لِي فَتَدَفَّقَتْ بِدِمَائِهِ أَجْفَانِي

لَكِنْ يُهِّونُ مَا أَجْنِ مِنَ الأَسَى عَنّي بِنَقْلَتِهِ إلَى رِضْوَانِ

وذكر الصفدي (ت٧٦٤هـ)[٢] مرثية طويلة قال عنها : " وما رأيت مرثية في نحوي أحسن منها على طولها "[٣] وهي من الخفيف أولها :

يَا شَتَاتَ الأَسْمَاءِ وَالأَفْعَالِ بَعْدَ مَوْتِ ابْنِ مَالِكٍ الْمِفْضَالِ

وَانْحِرَافِ الْحُرُوفِ مِنْ بَعْدِ ضَبْطٍ مِنْهُ فِي الانْفِصَالِ وَالاتِّصَالِ

مَصْدَرَاً كَانَ لِلعُلُومِ بإذْنِ اللهِ مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ وَمُحَالِ

.

****

---

[١]- ينظر ترجمته في : أعيان العصر و أعوان النصر ١٩٤/٤ ، الوافي بالوفيات ١١/٢ ، البلغة في ترجمة أئمة النحو واللغة ٥٧ ، غاية النهاية ٤٦/٢ ، بغية الوعاة ١٣/١ ، شذرات الذهب ٧٧٢/٧ ، الأعلام ٢٩٧/٥ .

[٢]- ينظر ترجمته في : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة٨٩/٣ ، الدرر الكامنة ٤٠٧/٢ ، شذرات الذهب ٢٠٠/٦ ،البدر الطالع ٢٤٣/١ ، الأعلام ٣١٥/٢ .

[٣]- الوافي بالوفيات ٢٨٩/٣ .

كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

إن من أهم الكتب التي صنفها ابن مالك – رحمه الله – كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)[1] ، وقد وضعه المصنف ليبسّط فيه كتابه " الفوائد " " وهو " الفوائد النحوية والمقاصد المحوية " فقد وضع كتابه هذا - وهو من مؤلفاته التي لم يعثر عليها بعد – ثم رأى أنه في حاجة إلى إيضاح وتيسير ، فوضع كتابه " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " "[2] ، فـ " أل " من " الفوائد" و " المقاصد " هنا هي للعهد ، وقال محمد الدلائي (ت١٠٨٩هـ)[3] – وهو أحد شراح التسهيل : " ويجوز أنها استغراقية ، على سبيل المبالغة ، والمعنى أن المحصِّل لهذا الكتاب يحظى بكل الفوائد وكل المقاصد "[4]. وذكر الصفدي كتاب التسهيل عند تعريفه بابن مالك فقال : " مدحه سعد الدين محمد بن عربي بأبيات مليحة إلى الغاية [من البسيط] وهي:

إنَّ الإمَامَ جَـمَالُ الدِّينِ جمّله رَبُّ العُلَا ولِنَشْرِ الْعِلْمِ أهَّلَهْ

أمْلَى كِتَاباً لَهُ يُسَمَّى الْفَوائد لَمْ يَزَلْ مُفِيداً لِــذِي لُبٍ تَأمَّلَهْ

فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ فِي النَّحْوِ يَجْمَعُــهَا إنَّ الْفَـوَائِدَ جَمَعٌ لاَ نَظِيَر لَهُ

... أجاب العجيسي عن ذلك بأن الأبيات ليست في التسهيل ، وإنما في كتاب له يسمى " الفوائد " وهو الذي لخصه في " التسهيل " ، فقوله في اسم التسهيل "تسهيل الفوائد " معناه تسهيل هذا الكتاب ، وذكر أنه مثل التسهيل في القدر ، على

---

[1]- ينظر: كشف الظنون ٤٠٦/١ ، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ٩٢/١ ، هدية العارفين ١٣/٢ ، معجم المؤلفين ٢٣٤/١٠ .

[2]- شرح التسهيل ٥/١ ، والمنقول من كلام المحقّقيْن : عبدالرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، في مقدمتهما للتحقيق .

[3]- ينظر ترجمته في : الأعلام ٦٤/٧ ، معجم المؤلفين ١٩٩/١١ .

[4]- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١٢٣/١ .

ما ذكر من وقف عليه ... وذكر غير واحدٍ أن له كتاباً آخر سماه بـ " المقاصد " وضمنها تسهيله ، فسماه لذلك " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ... "[1].

لقد عُني المصنف بكتابه " التسهيل " أيما اعتناءٍ ، فنمقه ، وهذبه ، وصححه كذا مرة ، قال أبو حيان : " وكان – رحمه الله – كثيراً ما يعنى بتحريره ، ويولع بتهذيبه ، وتغييره ، فيزيد ويُنقص ، وينقح ويلخص ... "[2] ، وعلى هذا يكون كتاب " التسهيل " بالنسبة للمصنف " خلاصة تجاربه ، وخبراته ، ودراسته في النحو ، فكان بحقٍ أعظم كتب ابن مالك ، بل أعظم كتب النحو جميعاً ، بعد كتاب سيبويه"[3].

إن كتاب " التسهيل " كتابٌ كثير المسائل إذ ضم فيه المصنف جميع أبواب النحو ، ولكنه قليل العبارات مما جعل منه كتاباً صعب الفهم ، لا يلين الاّ لحُذّاق هذا الفن ، المطلعي على ألفاظ المصنف ، ومقاصده ؛ فعباراته تميل إلى الترميز أكثر من الإفصاح قال عنه أبو حيان : " ولمّا كان مفرط الإيجاز ، غريب الاصطلاح ، حاشداً لنوادر المسائل ، عرض فيه من الاستعجام ما أدى إلى التأخر عنه ، والإحجام ، فنبذه الناس بالعراء ، وطرّحوه اطراح واصل[4] للراء ، وأصبح حاليه عطلاً ، ومعلمه غفلاً ، وأنواره لا تتبلج ، وأزهاره لا تتأرج ، ولاستعصائه ؛ قلما قرأه أحد على مؤلفه ، ولا تجاسر على إقرائه نحوي بعد موت مصنفه ... "[5].

يعد كتاب " التسهيل " من نفائس كتب اللغة ، قال عنه مؤلفه : " فهو جدير أن يلبي دعوته الألباء ، ويجتنب منابذته النجباء ، ويعترف العارفون برشد المغرى

---

[1]- نفح الطيب ، ٢٢٤/٢ .

[2]- التذييل والتكميل ٦/١ .

[3]- المساعد على شرح تسهيل الفوائد ، وهذا النقل من مقدمة المحقق : محمد كامل بركات ٩/١ .

[4]- واصل بن عطاء الغزّال ، رأس المعتزلة ، وكان خطيباً لكنه ألثغ يقال : إنه خطب خطبة طويلة لم يذكر فيها كلمةً أحد حروفها راء .

[5]- التذييل والتكميل ٦/١ .

بتحصيله ، وتتألق قلوبهم على تقديمه ، وتفضيله ، فلْيثِقْ متأمله ببلوغ أمله ، وليتلقَ بالقبول ما يرد من قِبله ... "[1] ، فقوله : " يلبي دعوته الالباء " " جمع لبيب للعاقل، وفيه تعريض بأن المُعْرِضَ عن هذا الكتاب ليس في عداد العقلاء "[2].

لقد شدد المصنف – رحمه الله – في تلخيص تسهيله حتى إنه تكاد تنفرد كل جملة منه بقاعدة نحوية لوحدها ، فلو أُخِذَ – اعتباطاً – نصٌ من متن التسهيل لوُجِدَ ذلك واضحاً ، كما في قوله في إلغاء عمل ظن وأخواتها : " وتوكيد الملغى بمصدرٍ منصوبٍ قبيح ، وبمضافٍ إلى الياء ضعيف ، وبضميرٍ أو اسم اشارةٍ أقل ضعفاً ..."[3] ، وهكذا فإن القارئ يستطيع أن يلحظ قاعدة نحوية في كل جملة من كلامه رحمه الله .

إن الناظر فى متن التسهيل يلحظ قلة استشهاد المصنف فيه ، فهو يمثل لما يقول كثيراً ولا يستشهد إلاّ قليلاً ، والأخير على عكس ما صنع في الشرح تماماً ، فهو في الشرح كثير الاستشهاد بالآيات ، والحديث ، وأشعار العرب ، وأمثالهم ، وأقوالهم .

إن ما أودعه المصنف في كتابه " التسهيل " دفع الكثير من العلماء إلى شرحه والاعتناء به ؛ لأنهم وجدوا فيه الأرض الخصبة ، والمنبت الحسن ، فقاموا بين ناظمٍ ، وشارح له ومحقق ، فقد نظم التسهيل شهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي ، المتوفي سنة : عشرين وثمانمائة ، واختصره عز الدين محمد بن أبي بكر بن جماعة وسماه " القوانين " ، وقد شرحه أكثر من خمسةٍ وعشرين عالماً[4] ، أذكر من هذه الشروح على سبيل التمثيل لا الحصر :

---

[1]- المساعد على شرح تسهيل الفوائد ٢/١ .

[2]- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١٢٣/١ .

[3]- التذييل والتكميل ٥٤/٦ .

[4]- ينظر : كشف الظنون ٤٠٥/١-٤٠٦-٤٠٧ .

- شرح : المصنف ، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ولم يتمه ، وقيل بل كمّله وكان عند تلميذه شهاب الدين الشاغوري – كما مر – كاملاً .
- شرح : بدر الدين ابن مالك (ابن الناظم) ، وكمل فيه شرح والده إلى آخر الكتاب .
- شرح : أثير الدين أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، وسماه : " التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل " .
-شرح : الشيخ عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ) ، وسماه: " المساعد على تسهيل الفوائد " .
- شرح : ابن أم قاسم المرادي ، وسماه " (ت٧٤٩هـ)شرح التسهيل "
- شرح : ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، وسماه : " تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد " .
- شرح : بدر الدين الدماميني (ت٨٢٧هـ) ، وسماه : " تعليق الفرائد ".
- شرح : الشيخ محمد بن محمد الدلائي (ت١٠٨٩هـ) ، وسماه : " نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل "[1] .

[1]- ينظر : معجم المؤلفين ٢٠٠/١١ .

المبحث الثاني :

الشارح أبو حيان

وكتابه

التذييل والتكميل في شرح كتاب

التسهيل

نسبه ومولده :

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، الجياني ، النفزي ، الأندلسي، أثير الدين ، المعروف بأبي حيان الأندلسي[١] ، عالم بالنحو ، واللغة ، والأدب ، والتفسير، والحديث .

ولد – رحمه الله – سنة : أربع وخمسين وستمائة للهجرة ، بـ " غرناطة " بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة ، ثم نون ، وبعد الألف طاء مهملة ، وهي مدينة مشهورة من بلاد الأندلس يفصلها عن قرطبة ثلاثة وثلاثون فرسخاً[٢] ، أما " النفزي " فنسبة إلى " نَفْزَة " بفتح النون المفردة ، وسكون الفاء المفردة ، ثم الزاي وهي قبيلة من قبائل البربر بالمغرب بالأندلس[٣] ، وقد ذكرها هو في نسبه ، كما ينسب إلى جيّان لأن أباه منها ؛ فهو جياني الأصل ، غرناطي المولد[٤] ، "ويلقب من الألقاب المشرقية بأثير الدين "[٥] .

****

نشأته وشهرته :

١- ينظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ٣٨٧ ، من ذيول العبر ٢٤٣/٦ ، تاريخ بن الوردي ٣٢٨/٢ ، فوات الوفيات ٧١/٤ ، الوافي بالوفيات ١٧٥/٥ ، أعيان العصر وأعوان النصر ٣٢٥/٥ ، معجم الشيوخ للسبكي ٤٧٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ٢٧٦/٩ ، الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣ ، البلغة في ترجمة أئمة النحو واللغة ٥٨/١ ، غاية النهاية ٢٨٥/٢ ، طبقات الشافعية لابن القاصي شهبة ٦٧/٣ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٥٨/٦ ، بغية الوعاة ٢٨٠/١، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ٥٣٤/١ ، شذرات الذهب ١٤٤/٦ ، البدر الطالع ٢٨٨/٢ ، الأعلام ١٥٢/٧ ، معجم المؤلفين ١٣٠/١٢ .

٢- ينظر : الأنساب ٢٨٧/٤ ، معجم البلدان ١٩٥/٤ .

٣- معجم البلدان ٢٩٦/٥ .

٤- ينظر : طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكي ٢٧٦/٩ ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٦٣/٦ .

٥- الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣ .

نشأ أبو حيان – رحمه الله – بغرناطة ، فسمع من مشايخها ، وأخذ عنهم علوم العربية ، والقراءات ، وعلوم الحديث ، ثم تركها ورحل عنها في شبابه "وكان سبب رحلته عن غرناطة أنه حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع[١] ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير[٢] وقعة ، فنال منه وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره إلى السلطان فأمر بإحضاره ، وتنكيل به ، فاختفى ثم ركب البحر ولحق بالمشرق "[٣] فمرّ "بمَالَقَة[٤] " " ثم " بافريقية " ثم تنقّل حتى وصل " الإسكندرية " ، ومنها إلى القاهرة التي استقر فيها منذ سنة : تسع وسبعين وستمائة[٥] .

ومما شجع أبا حيان على الرحيل أيضا ما حكاه السيوطي عنه أنه ذكر في كتابه النضار " أن بعض العلماء بالمنطق ، والفلسفة ، والرياضة ، والطبيعة ، قال للسّلطان : إني كبرت وأخاف أن أموت ، فأرى أن ترتب لي طلبة أعلمهم هذه العلوم ، لينفعوا السلطان من بعدي ، قال أبوحيان فأشير إليّ أن أكون من أولئك ، ويرتب لي راتب جيد وكساء وإحسان ، فتمنعت ، ورحلت مخافة أن أكره على ذلك"[٦] ؛ لأنه - رحمه الله – كان لا يميل إلى المنطق والفلسفة والتعليل[٧].

اتبع أبو حيان قبل رحيله من بلده المذهب الظاهري ، وكان يقول : محال أن يرجع عن المذهب الظاهري من علق بذهنه[٨] ، ولكنه لما قدم القاهرة ورأى

١- تأتي ترجمته في شيوخ أبي حيان .

٢- تأتي ترجمته في شيوخ أبي حيان .

٣- بغية الوعاة ٢٨١/١ .

٤- بفتح اللام والقاف ، كلمة أعجمية ، وهي مدينة بالأندلس ، على شاطئ البحر بين الجزيرة الخضراء ومرية ، ينظر : معجم البلدان ٤٣/٥ .

٥- ينظر : طبقات الشافعية، ابن القاضي شهبة ٦٨/٣ ، المدارس النحوية ٣٢٠ .

٦- بغية الوعاة ٢٨١/١ .

٧- ينظر : شذرات الذهب ١٤٥/٦ .

٨- ينظر : الدرر الكامنة ٥٩/٦ ، بغية الوعاة ٢٨١/١ .

المذهب الظاهري مهجوراً فيها فتمذهب للشافعي[1] – وهو مذهب أهل البلد – وهذا من حسن خلق العلماء .

قال محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)[2] معقباً على قول أبي حيان : " محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه " : " ولقد صدق في مقاله ؛ فمذهب الظاهر هو أول الفكر آخر العمل عند من مُنح الإنصاف ، ولم يَرِد على فطرته ما يغيرها عن أصلها ، وليس هو مذهب داوود الظاهري وأتباعه فقط ، بل هو مذهب أكابر العلماء المتقدمين بنصوص الشرع من عصر الصحابة إلى الآن ، وداوود واحد منهم ، وإنما اشتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظاهر حيث لا ينبغي الوقوف، وأهمل من أنواع القياس مالا ينبغي لمنصف إهماله ، وبالجملة فمذهب الظاهر ؛ وهو العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات ، وطرح التعويل على فحص الرأي الذي لا يرجع إليه بوجه من وجوه الدلالة ، وأنت إذا أمعنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشتغلين بالأدلة وجدتها من المذهب الظاهر بعينه ، بل إذا رزقت الإنصاف ، وعرفت العلوم الاجتهادية كما ينبغي ، ونظرت في علوم الكتاب والسنة حق النظر ، كنت ظاهيرياً أي عاملاً بظاهر الشرع ... "[3].

اشتهر أبوحيان بالنحو، فقد أتقن النحو والتصريف " فهو الإمام المطلق فيهما قدّم لهذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يذكر أحد في أقطار الأرض فيهما غيره"[4]، كما اشتهر أيضا في التفسير ، وكان عارفاً باللغة ، والقراءات ، والحديث ،

---

[1]- ينظر: الدرر الكامنة ٦٣/٦ .

[2]- ينظر ترجمته في : الأعلام ٢٩٨/٦ ، معجم المؤلفين ٥٣/١١ .

[3]- البدر الطالع ٢٩٠/٢ .

[4]- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٥٩/٦ .

والتراجم ، وخاصة تراجم المغاربة[١] ، وقد تصدر لإقراء العربية بعد موت ابن النحاس (ت٦٩٨هـ)[٢] ، فأصبح شيخ النحاة من تلك الساعة إلى حين وفاته[٣] .

كان أبو حيان يلوم طلبته على شراء الكتب وبذل الدراهم فيها ، فقد رُوي في سيرته أنه " مشهور بالبخل حتى إنه كان يفتخر به كما يفتخر الناس بالكرم "[٤] حتى أنه أنشد في مدح البخل قوله[٥] :

رجاؤك فلساً قـد غدا في حبائلي قــنيصاً رجـــاء للنتاج من العقم

أأتعب فــي تحصيله وأضيعــه إذاً كنت معتاضاً من البرء بالسقم

وكان كثير الميل إلى محاسن الشباب[٦] ، شديد التأثر عند سماع الأشعار الغزلية[٧] .وقد أضر قبل موته بقليل[٨].

****

حيـاتـه الـعلـمـيـة :

١- ينظر : البدر البدر الطالع ٢٨٨/٢ .

٢- تأتي ترجمته في شيوخ أبي حيان .

٣- ينظر: طبقات الشافعية، ابن القاضي شهبة ٦٩/٣ .

٤- البدر الطالع ٢٩١/٢ .

٥- ينظر: فوات الوفيات ٧٤/٤ .

٦- ينظر: بغية الوعاة ٢٨٢/١ .

٧- ينظر: بغية الوعاة ٢٨٢/١ ، الدرر الكامنة ٦٤/٦-٦٥ ، شذرات الذهب ١٤٥/٦ .

٨- ينظر : البدر الطالع ٢٩١/٢ .

توسع أبو حيان – رحمه الله تعالى – في طلب العلم وتحصيله ، ثم في إقرائه وتوصيله ، ففاق في زمانه أهل عصره ، وذاع صيته في حياته ، فوفد إليه الطلبة من كل الأمصار فـ" الحق الصغار بالكبار، وصار تلامذته أئمة وشيوخاً في حياته ، والتزم أن لا يقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته"[١] وذلك اعترافاً منه بفضل هذين العالمين ومصنفيهما "وكان يقول : خير الكتب النحوية المتقدمة كتاب سيبويه ، وأحسن ما وضع المتأخرون كتاب التسهيل لابن مالك ، وكتاب الممتع في التصريف لابن عصفور"[٢].

وكان يعظم شأن سيبويه كثيراً حتى روي عنه أنه أعرض عن أبي العباس تقي الدين ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)[٣] ، ورماه في تفسيره " النهر " بكل سوء مع أنه كان قبل ذلك يعظمه ؛ والسبب أن أباحيان نقل شيئاً عن سيبويه ، فقال ابن تيمية : وسيبويه كان نبي النحو! لقد أخطأ سيبويه في ثلاثين موضعاً من كتابه[٤] ، فحصلت بهذه الكلمات القطيعة .

أما ابن مالك وهو صاحب التسهيل مع أن أبا حيان قد عاصره إلا أنه لم يسمع منه ولم يأخذ عنه ؛ فلما توفي ابن مالك كان عمره ثمان عشرة سنة ، ولكنه عرف قدره وحفظ مقامه .

يعد أبو حيان عالم الديار المصرية ، وإمام النحاة في عصره ، ومفخرة لأهل مصر[٥] في وقته ، عارفاً بالقراءات ، والحديث ، وشاعراً مجيداً " قرأ القرآن بالروايات ، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس ، وبلاد إفريقية ، وثغر الإسكندرية ،

١- شذرات الذهب ١٤٥/٦ .

٢- المدارس النحوية ٣٢٠ .

٣- ينظر ترجمته في : أعيان العصر وأعوان النصر ٢٣٣/١ ، الوافي بالوفيات ١١/٧ ،الدرر الكامنة ١٦٨/١ ، شذرات الذهب ١٤٢/٨ ، الأعلام ١٤٤/١ ، أعلام الحنابلة في أصول الفقه ٣٤/١٦ .

٤- ينظر: بغية الوعاة ٢٨٢/١ .

٥- ينظر: غاية النهاية ٢٨٦/٢ .

وديار مصر ، والحجاز ، وحصّل الإجازات من الشام ، والعراق ، وفي ذلك اجتهد، وطلب وحصل ، وكتب ، وقيد ... وله إقبال على الطلبة الأذكياء ، وعنده تعظيم لهم، نظم ونثر ، وله الموشحات البديعية "[1] .

طال باعه في التفسير الذي ألف فيه " البحر المحيط " ثم اختصره في "النهر" واهتم فيه كثيرا بالإعراب ، واللغة ، والتصريف ، كما كان له طول باع في القراءات التي ألف فيها عدة مصنفات منها قصيدة نظمها على وزن الشاطبية بغير رموز ، وهي أخصر وأكثر فوائد لكنها لم تشتهر[2].

وقد مهد ـ رحمه الله ـ لطلبته طريق العلم ، وذلل لهم الصعاب ، وحفزهم على قراءة علم النحو خصوصاً ؛ لأنه هو مفتاح العلوم ولا سيّما علوم القرآن ، قال[3] في إحدى قصائده من الطويل :

هُوَ الْعِلْمُ لاَ كَالْعِلْمِ شَيْءٌ تُرَاوِدُهُ ... لَقَدْ فَازَ بَاغِيهِ وَأَنْجَحَ قَاصِدُهُ

وَمَا فُضّلَ الإِنْسَانُ إِلاَّ بِعِلْمِهِ ... وَمَا امْتَازَ إِلاَّ ثَاقِبُ الذِّهْنِ وَاقِدُهُ

وَقَدْ قَصُرَتْ أَعْمَارُنَا وَعُلُومُنَا ... يَطُولُ عَلَيْنَا حَصْرُهَا وَنُكَابِدُهُ

وَفِي كُلِّهَا خَيْرٌ وَلَكِنْ أَصْلُهَا ... هُوَ النَّحْوُ فَاحْذَرْ مِنْ جَهُولٍ يُعَانِدُهُ

بِهِ يُعْرَفُ الْقُرْآنُ وَالسَّنَّةُ الَّتِي ... هُمَا أَصْلُ دِينِ اللهِ الَّذْ أَنْتَ عَابِدُهُ

قال عنه الصَّفَدِي : " وهو الذي جسر الناس على مصنفات جمال الدين بن مالك ، ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها ، وفتح لهم مقفلها "[1].

---

[1]- الوافي بالوفيات ١٧٥/٥ .

[2]- ينظر: الدرر الكامنة ٦١/٦-٦٢ .

[3]- ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣٥/٣ .

أسندت إلى أبي حيان مهمة تدريس النحو بجامع الحاكم بالقاهرة سنة أربع وسبعمائة[٢]، كما أسندت إليه مهمة " تدريس التفسير بالقبة المنصورية ، والإقراء بالجامع الأقمر "[٣].

أجاد أبوحيان الشعر وكان مكثراً فيه ، تتراوح قصائده بين المقطوعات والقصائد الطوال ، و أكثر من قول شعر الغزل والتشبيب ، وذكْر محاسن الشباب ، فمن مطولاته قوله[٤] من البسيط :

لاَ تَعْذِلاَهُ فَمَا ذُو الْحُبِّ مَعْذُولُ الْعَقْلُ مُخْتَبِلٌ وَالْقَلْبُ مَتْبُولُ

هَزّتْ لَهُ أَسْمَراً مِنْ خُوطِ قَامَتِهَا فَمَا انْثَنَى الصَّبُّ إِلاَّ وَهْوَ مَقْتُولُ

وهي قصيدة غزلية طويلة ، وهذا هو حاله مع الشعر لا يروق له إلاّ الغزل، والنسيب، وشيء من الحماسة ولا يستهويه شعر الكرم[٥] ؛ لأنه عكس طبيعته .

ومن أجمل ما قيل في الحكمة قوله[٦] من الطويل :

عُدَاتي لَهُمْ فَضْلٌ عَلَيّ وَمِنّةٌ فَلَا صَرَفَ الرَّحْمَنُ عَنِّي الأَعَادِيَا

هُمْ بَحَثُوا عَنْ زَلَّتِي فَاجْتَنَبْتُهَا وَهُمْ نَافَسُونِي فَاكْتَسَبْتُ الْمَعَالِيَا

وكانت موشحاته أجود من شعره[٧].

١- الوافي بالوفيات ١٧٥/٥ .

٢- ينظر: المدارس النحوية ٣٢٠ .

٣- الوافي بالوفيات ١٧٦/٥ .

٤- ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ٣١/٣ .

٥- ينظر: الدرر الكامنة ٦/ ٦٤-٦٥ .

٦- ينظر: البدر الطالع ٢٩١/٢ .

٧- ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٩/٩ .

إن ما ساعد أبا حيان على التوسع في المعرفة أنه كان على اطلاعٍ ومعرفة باللغات الأخرى غير العربية فلم يكن " مبرزاً في العربية وآدابها فحسب بل كان ملماً بلغات أخرى ، مما ساعده على اتساع في المعرفة ؛ فقد كان يجيد اللغتين الفارسية والتركية ، كما أتقن الحبشية ، وليس أدل على إتقانه هذه اللغات من أنه ألف كتاباً في نحو اللغة الفارسية " منطق الخرس في لسان الفرس " وآخر في نحو اللغة التركية " كتاب الإدراك للسان الأتراك " ... أما رسالته في الحبشية فلم يتمها " نور الغبش في لسان الحبش " "[1].

****

شـــيـوخـه :

أخذ أبو حيان عن عدد كبيرٍ من مشايخ العربية من أهل بلده جيان بالأندلس وغيرهم من شيوخ الأمصار ، وقد صنف كتاباً ذكر فيه نشأته ، وشيوخه ، واشتغاله، ومصنفاته ، فذكر أنه أخذ القراءات ، والحديث ، والعربية عن أكثر من أربعمائة وخمسين شيخاً[2] قال شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)[3] " وأجاز له جمع جمٌ ، وقد جمعهم في كتاب البيان في شيوخ أبي حيان ، فبلغوا ألفا وخمسمائة "[4] أي أن مجموع من أخذ عنهم ومن أجازوا له بلغ خمسمائة وألف شيخ في شتى علوم العربية والقراءات والحديث ، وقد قال في إجازته طلب صلاح الدين الصفدي " قد أجزت لك – أيدك – الله جميع ما رويته عن أشياخي بجزيرة الأندلس ، وبلاد إفريقية ، وديار مصر، والحجاز وغير ذلك بقراءة ، وسماع ،

---

[1]- تقريب المقرب ، والكلام المنقول من مقدمة المحقق عفيف عبد الرحمن ص٨ .

[2]- ينظر: بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، شذرات الذهب ١٤٤/٦ ، معجم المؤلفين ١٣٠/١٢ .

[3]- ينظرترجمته في : طبقات الحفاظ للسيوطي ٥٥٢ ، نظم العقيان في أعيان العميان ٤٥ ، شذرات الذهب ٢٧٠/٧ ، الأعلام ١٧٨/١ ، طبقات النسابين١٥٣ .

[4]- الدرر الكامنة ٦٤/٦ .

ومناولة ، وإجازة بمشافهة ، وكتابة ، وجميع ما أجيز لي أن أرويه بالشام، والعراق وغير ذلك ، وجميع ما صنفته ، واختصرته ، وجمعته ، وأنشأته نثراً ونظماً ... "[1] فمن بعض مشايخه الذين ذكرهم :

١- ابن أبي الأحوص (ت٦٧٩هـ) [2]:

الحسين بن عبد العزيز بن محمد ، أبو علي بن أبي الأحوص ، محدث حافظ، نحوي ، فقيه ، ولد سنة : ثلاث وستمائة للهجرة ، لازم في العربية والأدب الشلوبين ، واعتنى بالرواية ، ولي القضاء بـ " مَرّيّه " إحدى حواضر غرناطة ثم قضاء " بسطة " ثم " مالقة " ، حمدت سيرته وكان من أهل الضبط والإتقان في الرواية من تصانيفه : التبيان في أحكام القرآن ، المشرع المسلسل في الحديث المسلسل ، العَرِبُ المُفْهِمْ في شرح صحيح مسلم .

٢-ابن الطباع (ت٦٠٨هـ)[3]:

أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ، أبو جعفر بن الطباع الأندلسي ، مقرئ غرناطة ، وهو شيخ القراء فيها ، وقد ولي القضاء كرهاً ، فحكم حكومة واحدة ، ثم عزل نفسه ، أخذ عنه أبو حيان القراءات .

٣- ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)[1]:

---

[1]- الوافي بالوفيات ١٨٢/٥ .

[2]- ينظر ترجمته في :الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٥٩/١ ، تاريخ قضاة الأندلس ١٢٧ ، غاية النهاية ٢٤٢/١ ، بغية الوعاة ٥٣٥/١ ، الأعلام ٢٤١/٢ ، معجم المؤلفين ٢٣٧/٣ .

[3]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٤٠/٦ ، معرفة القراء الكبار ٣٨٢ ، غاية النهاية ٨٧/١ ، الدرر الكامنة ٩٦/١ ، بغية الوعاة ٢٩١/١ ، الأعلام ٨٦/١ .

علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي ، أبو الحسن ، المعروف بابن الضائع ، عالم بالعربية ، أخذ عن الأستاذ أبي علي الشلوبين ، من تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، شرح الجمل للزجاجي .

٤- ابن المُلَيْجِي (ت٦٨١هـ)[٢]:

إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله ، فخر الدين ، أبو الطاهر ابن المليجي ، المقرئ ، ولد سنة : تسع وثمانين وخمسمائة ، وهو آخر من روى عن أبي الجود ، أخذ عنه أبي حيان القراءات .

٥- رضي الدين الشاطبي (اللغوي) (ت٦٨٤هـ)[٣]:

محمد بن علي بن يوسف ، أبو عبد الله ، رضي الدين الشاطبي ، عالم باللغة، ولد سنة : إحدى وستمائة ، أخذ عنه أبوحيان وروى عنه كثيراً ، من تصانيفه : حواشٍ على صحاح الجوهري .

٦- قطب الدين القسطلاني (ت ٦٨٦هـ)[٤]:

---

[١]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٣٥٨/٥٠ ، الإحاطة في أخبار غرناطة ٩٥/٤ ، بغية الوعاة ٢٠٤/٢ ، الأعلام ٣٣٣/٤ .

[٢]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٧١/٥١ ، معرفة القراء الكبار ٣٥٧ ، الوافي بالوفيات ١٤٠/٩، غاية النهاية ١٦٩/١ .

[٣]- ينظر ترجمته في : المعين في طبقات المحدثين ٢١٨ ، غاية النهاية ٢١٣/٢ ، بغية الوعاة ١٩٤/١ ، شذرات الذهب ٣٨٩/٥ ، الأعلام ٢٨٣/٦ .

[٤]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٩٤/٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٤٣/٨ ، الأعلام ٣٢٣/٥ .

محمد بن أحمد بن علي القيسي ، أبوبكر ، قطب الدين القسطلاني ، عالم بالحديث ورجاله ، ولد سنة : أربع عشرة وستمائة للهجرة ، من تصانيفه : الإفصاح عن المعجم من الغامض والمبهم ، لسان البيان عن اعتقاد الجنان .

٧- ابن خطيب المزة (ت ٦٨٧هـ)[١]:

عبد الرحيم بن يوسف بن يحي بن يوسف ، شهاب الدين ، أبو الفضل ، المعروف بابن خطيب المزة ، ولد سنة : ثمانٍ وتسعين وخمسمائة ، شيخ جليل ، فاضل ، كثير السماع ، سمع " المسند " جميعه من ابن حنبل حضوراً ، وحدّث بعامة مسموعاته ، اشتهر بابن العلم .

٨- الجرائدي (ت٦٨٨هـ)[٢]:

يعقوب بن بدران بن منصور ، أبو يوسف ، تقي الدين الجرائدي ، شيخ القراءات في الديار المصرية في زمانه ، ولد بدمشق ، واشتهر بالقاهرة ، تصدر بالمدرسة الظاهرية ، نظم في القراءات أبياتاً كثيرة حل فيها رموز القراءات وجعلها بدل رموز الشاطبية ، من تصانيفه : المختار في القراءات ، حل رموز الشاطبية نظم ، سُكّر مصر في ذوق أهل العصر .

٩- ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ)[١]:

١- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٢٤٢/١٨ ، تاريخ الإسلام ٣٠٦/٥١ ، شذرات الذهب ٤٠١/٥ .

٢- ينظر ترجمته في : العبر في خبر من غبر ٣٦٠/٥ ، معرفة القراء الكبار٦٩٠/٢ ، غاية النهاية ٣٨٩/٢ ، حسن المحاضرة ٢٨٩/١ ، شذرات الذهب ٢٨٩/١ ، الأعلام ١٩٧/٨ .

محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين ، ابن النحاس الحلبي ، شيخ العربية بمصر في زمانه ، ولد بحلب سنة : سبع وعشرين وستمائة ، كان إماماً عالماً ، بارعاً في العربية ، نادرة عصره في فنون كثيرة ، وكان ذا خطٍ مليح صحيح قرأ القراءات والخلاف ، وقرأ النحو على ابن يعيش ، وجمال الدين بن عمرون ، من تصانيفه : إملاء على كتاب المقرب لابن عصفور ، هدي أمهات المؤمنين ، التعليقة.

١٠- أبو جعفر بن الزبير (ت٧٠٨هـ)[٢]:

أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي ، أبو جعفر ، محدث ، مؤرخ ، ولد بجيان سنة : سبع وعشرين وستمائة ، وهو آخر المؤرخين والنحاة والمحدثين في الأندلس ، وقد قرأ القرآن ، والنحو ، والحديث بمالقه ، وغرناطة ، وغيرهما ، من تصانيفه : صلة الصلة ، ملاك التأويل في متشابه اللفظ في التنزيل ، البرهان في ترتيب سور القران .

****

مذهبه النحوي :

---

[١]- ينظر ترجمته في : أعيان العصر وأعوان النصر ١٩٤/٤ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٤٨، غاية النهاية ٤٦/٢ ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٨٣/٨ ، بغية الوعاة ١٣/١ ، شذرات الذهب ٤٤٢/٥ ، الأعلام ٢٩٧/٥ ، معجم المؤلفين ٢١٩/٨ .

[٢]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٤٠/٦ ، غاية النهاية ٣٢/١ ، الدرر الكامنة ٩٦/١ ، بغية الوعاة ٢٩١/١ ، الأعلام ٨٦/١ .

إن مذهب أبي حيان النحوي يعني طريقة تعامله مع النصوص المسموعة والقواعد المستنبطة منها ، وكيف يجمع بينهما إن تخالفا ، وليس المقصود نسبته إلى البصرة أو الكوفة أو غيرهما ، قال : " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية "[1]. وكأنه بهذه الكلمة يقول إن تقسيم مذاهب النحو لا يكون بالأقطار وإنما هو بالأفكار، فهو أندلسي الأصل ، وعاش وتصدر للإقراء بمصر ويتضح مذهبه من خلال الوقوف على رأيه في المسموع والمُقاس عليه .

فقد كان أبو حيان – على عادة الأندلسيين – مطلعاً على آراء البصريين والكوفيين ، والبغداديين ، كثير النقل عن كل المتقدمين عليه ، إلا أنه كان ميّالاً في جُل آرائه إلى الرأي البصري أكثر من الكوفي ، لذلك كان غالباً ما يصف البصريين بـ " أصحابنا " .

فكان يعتمد في تحليل المسائل على عرض أقوال العلماء فيها دون النظر إلى أجناسهم ، مع نسبة كل قول إلى صاحبه في الغالب ، ثم يذكر رأيه هو فيها ، وبه يرجح بعض الآراء على بعض ، وفي الغالب يرجح رأي أصحابه البصريين .

****

موقفه من القراءات والاستشهاد بها :

تعد القراءات القرآنية بالنسبة إلى أبي حيان شاهداً ودليلاً وإن كانت آحاداً أو شاذة ، ودافع عنها بكل جهد وإصرار، وقد " رد أبو حيان على كل من وصف

---

[1]- البحر المحيط ٥٠٠/٣ .

قراءة قرآنية بالضعف ، أو اللحن ، أو ما إلى ذلك من الصفات يحاول الطعن فيها"[1].

إن القراءة القرآنية عند أبي حيان مقدَّمة على الرأي النحوي بصرياً كان أو كوفياً ، فهو لا ينظر إلى صاحب الرأي ، بل المذهب الصحيح عنده هو ما وافق القراءة ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [2] بخفض الأرحام عطفاً على الضمير في " به " فـ " ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على ضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك " مررت بك وزيد " ، وذهب البصريون أنه لا يجوز "[3] قال أبو محمد ابن عطية (ت٥٤٢هـ)[4] في تفسير هذه الآية : "ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان : أحدهما أنّ ذكر الأرحام فيما يُتساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله ... والوجه الثاني أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها ، والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام : (**مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ باللهِ أو لِيصْمِتْ**)[5] "[6]. فرد عليه أبو حيان بقوله : " وأما قول ابن عطية : ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان ، فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا طهارة لسانه ؛ إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء

---

[1]- خصائص مذهب الأندلس النحوي ١٥٣ .

[2]- الآية ١ من سورة النساء .

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٩/٢ .

[4]- ينظر ترجمته في : بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ٣٨٩/١ ، الوافي بالوفيات ٩٠/١٨ ، بغية الوعاة ٧٣/٢ ، طبقات المفسرين٥٠ ، الأعلام ٢٨٢/٣ .

[5]- أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان ، باب " الحلف بغير الله تعالى " حديث رقم : (٨١٠٦) ٤٣٧/٨ ، النسائي في سننه الكبرى ، كتاب الأيمان والكفارات ، باب " التشديد في الحلف بغير الله " حديث رقم : (٤٧٠٥) ١٢٢/٣ .

[6]- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥/٢ .

الصحابة الذين تلقوا القران من فيّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بغير واسطة ... عمد إلى ردها بشيء خطر له في ذهنه ...)[1].

وكذلك دافع عن قراءة ابن عامر[2] لقول الله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [3] ببناء " زين " للمجهول ، ورفع " قتل " نائباً عن الفاعل وجر شركائهم مضافاً إلى نائب الفاعل ، والفصل بينهما بـ " أولادهم " المنصوب على المفعولية ، قال ابن عطية : " وقرأ ابن عامر " وكذلك زين " بضم الزاي " قتل " بالرفع ، " أولادهم " بنصب الدال " شركائهم " بخفض الشركاء ، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ؛ وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر ... فكيف بالمفعول في أفصح الكلام "[4] وقال الزمخشري : " وأما قراءة ابن عامر ... فشيء لو كان في مكان الضرورات – وهو الشعر – لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القران المعجز بحسن نظمه وجزالته "[5].

فهذه المسألة منعها البصريون وأجازها الكوفيون[6]، ولكن أبا حيان انتصر للقراءة وجعلها هي الصواب ، مع أن البصريين قالوا بعكسها قال : " فجمهور

---

[1]- البحر المحيط ٥٠٠/٣ .

[2]- عبد الله بن عامر بن زيد أبو عمران اليحصني ، أحد القراء السبعة ، ولي القضاء في عهد الوليد بن عبد الملك وكان صدوقاً في رواية الحديث ، توفي سنة : ثماني عشرة ومائة ، ينظر: الأعلام ٩٥/٤ ، شذرات الذهب ٣٨٩/٥ ، الوافي بالوفيات ١١٩/١٧ .

[3]- الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.

[4]- المحرر الوجيز ٣٤٩/٢-٣٥٠ .

[5]- الكشاف ٧٠/٢ .

[6]- ينظر: المسالة في الإنصاف ٣٤٩/٢ .

البصريين يمنعها ، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ... و لا التفات إلى قول ابن عطية ... ولا إلى قول الزمخشري ... وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محضٍ ، قراءةً متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً "[1].

وهكذا فإن أبا حيان لا يرد قراءة من القراءات ، بل ينتصر لها ، وإن كان مذهب البصريين الذي دائماً ما ينتصر له على خلافها .

****

موقفه من الحديث النبوي والاستشهاد به :

قد مر رأى أبي حيان في الاستشهاد بالحديث ، واعتراضه على ابن مالك في ذلك ، وحجته في منعه الاستشهاد بالحديث – كما مر – هو أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى ، إذ المعنى هو المطلوب ، وخاصة مع تقادم السماع ، وعدم ضبطه بالكتبة، وكذلك وقوع اللحن كثيراً فيما روي من حديث؛ لأن الرواة كانوا غير عرب[2] وقد علل رأيه هذا بقوله : " وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ ، ما بال النحويين يستدلون بقول العرب ، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كـ " البخاري " ، " ومسلم " وأضرابهما ؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث "[3] ، وقد مر رد

---

[1]- البحر المحيط ٤/ ٦٥٧-٦٥٨ .

[2]- ينظر: الاقتراح ٥٣-٥٤ .

[3]- الاقتراح ٥٥ .

العلماء على رأيه هذا ، وإثبات أن العلماء الأولين قد استشهدوا بالحديث النبوي في مصنفاتهم .

لكن الناظر في مصنفات أبي حيان يرى فيها تمام الرؤية أنه قد استدل بالحديث النبوي على إثبات قواعد نحوية أو ضبط ألفاظ لغوية ، فقد ذكر عند كلامه على دخول " علمت " على " إن " المخففة قوله : " ومن دخول " علمت " على " إن " المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله – صلى الله عليه وسلم – (**قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً**)[1] "[2]. فهو هنا يستدل بالحديث النبوي لإثبات قاعدة نحوية .

واستدل بالحديث أيضاً في باب الصفة المشبهة فقال : " ويجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع إلا الصفة ، كذا قال الزجاج ، وتبعه متأخرو أصحابنا ، وفي الحديث في صفة الدجال : (**أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى**)[3] واليمنى صفة العين ، وهو معمول الصفة ، فينبغي أن ينظر "[4].

وقد استدل على إثبات الألفاظ اللغوية بالحديث من ذلك ما قاله عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴿١٩﴾ يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴾[5] " وقرأ الحسن وفرقة " يصهّر " بفتح الصاد ، وتشديد الهاء وفي الحديث : (**إِنّ**

---

[1]- أخرجه الإمام مالك في الموطأ برواية أبي مصعب الزهري ، باب " صلاة خسوف الشمس " رقم (٦٠٤) ٢٣٥/١ ، والبخاري ، كتاب الوضوء ، باب " من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل " رقم (١٨٤) ٤٨/١ .

[2]- التذييل والتكميل ١٣٨/٥ .

[3]- أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الجمعة ، باب " من انتظر حتى تدفن " رقم (٣٤٤١) ١٦٧/٤، والترمذي في سننه ، كتاب الفتن ، باب " صفة الدجال " رقم (٢٢٤١) ٥١٤/٤ .

[4]- ارتشاف الضرب ٢٣٠٤/٥ .

[5]- الآية ١٩ من سورة الحج .

الْحَمِيمَ لَيُصَبُّ عَلَى رُؤُوسِهِمْ فَيَنْفَذُ الْجُمْجُمَةَ حَتَّى يَخْلُصَ إِلَى جَوْفِهِ فَيَسْلُبُ مَا فِي جَوْفِهِ حَتَّى يَمْرُقَ مِنْ قَدَمَيْهِ ، وَهُوَ الصَّهْرُ ، ثُمَّ يُعَادُ كَمَا كَانَ)[1] "[2].

وقال – رحمه الله – عند كلامه عن جمع كلمة " أَمَة " " وجمعت أيضاً على إماءٍ ، وأآم ، نحو أكم وأكام وآكم ، وأصله أأْمو ، وجرى فيه ما يقتضيه التصريف ، وفي الحديث : (**لاَ تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ الله**)[3] "[4]، ومثل ذلك كثير في مصنفاته وخاصة في تفسيره البحر المحيط .

لذلك يمكن القول بأن أبا حيان قد استدل بالحديث النبوي في مصنفاته لإثبات قواعد نحوية ، ومعاني لغوية ، وجرى في ذلك على غير مذهبه الذي عارض به ابن مالك ؛ لأن أبا حيان قد عارض المكثرين من الاستدلال بالحديث كابن مالك ، ولكن لم يمتنع هو نفسه عن الاستدلال به .

****

موقفه من التعليل النحوي :

يعد التعليل النحوي أحد أصول النحو التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعد اللغة ، وتفسير الظواهر اللغوية المسموعة عن العرب ، ثم القياس عليها بموجب هذه العلة التي تكون جامعة بين المُقاسِ وهو ما لم يسمع عن العرب ، وبين المقاس عليه وهو المسموع عن العرب " وهي الركن الثالث من أركان القياس لا

---

[1]- أخرجه الإمام أحمد في مسند رقم (٢٨٥١) ٣٧١/٢ ، والترمذي في سننه ، كتاب صفة جهنم ، باب " صفة شراب أهل النار " رقم (٢٥٨٢) ٧٠٥/٤ .

[2]- البحر المحيط ٤٩٦/٧ .

[3]- أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة باب " خروج النساء إلى المساجد " حديث رقم (٦٦٨) ٤٤١/٢ ، الموطأ باب " خروج النساء إلى المساجد " حديث رقم (٥٤٠) ٢١٢/١ .

[4]- البحر المحيط ٤٠١/٢ .

يتم إلا به . إذ لابد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من جامع يأخذ على أساسه المقيس عليه "[1] .

ثم إن علل النحو تنقسم إلى ثلاثة أقسام : العلل التعليمية ، والعلل القياسية ، والعلل الجدلية النظرية ؛ فيتوصل بالتعليمية إلى تعلم كلام العرب ، وبالقياسية إلى قياس كلام العرب على كلام العرب ، كقياس الحروف الناصبة للجملة الاسمية على الفعل المتعدي إلى المفعول ، فقد شابهته في العمل لذلك حُملت عليه ، والعلة الجدلية غير ذلك ، كأن يعلل لماذا شبهت هذه الحروف بالفعل ؟ إلى غير ذلك[2].

إن من سمات المذهب البصري النحوي أنه يتخذ من التعليل سبيلاً لتحليل الظواهر اللغوية وما يبنى عليها ، قال ابن جني (ت٣٩٢هـ) [3] : " اعلم أن محصول مذهب أصحابنا ، ومنصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل ، وذلك أنها – وإن تقدمت علل الفقه – فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق "[4].

وقد لجأ العلماء الأولون إلى التعليل حيث روي أن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)[5] سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفتْ مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه علة لما عللتُه منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي

---

[1]- أصول النحو في فكر الانباري ص٣٣٣.

[2]- ينظر: الاقتراح ١٦٦.

[3]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ ، الوافي بالوفيات ٣١١/١٩ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٩٤ ، بغية الوعاة ١٣٢/٢ ، الأعلام ٢٠٤/٤ .

[4]- الخصائص ١٩٨/١.

[5]- ينظرترجمته في : أخبار النحويين للسيرافي ٣١ ، إنباه الرواة ٣٧٦/١ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٣٣ ، بغية الوعاة ٥٥٧/١ ، الأعلام ٣١٤/٢ .

التمست ، وإن يكن هناك علة غير ما ذكرت فالذي ذكرته محتمل أن يكون علة له[١].

قد اختلف العلماء في التعليل النحوي بين مجيزٍ له ومنكر ، مع أن العرب قد اتفق لسانهم على الضوابط العامة للغة ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، ورفع المبتدأ وخبره ، وما اختلافهم إلاّ في الفروع التي هي لهجة بعضهم دون بعض ، ولكن علماء اللغة اختلفوا حتى في تعليل ما اتفقت عليه العرب " فالخلاف إذن بين العلماء أعم منه بين العرب ، وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضاً فيما اختلفت العرب فيه ، وكلٌ ذهب مذهباً وإن كان بعضه قوياً وبعضه ضعيفاً "[٢].

أما أبو حيان فهو أحد أبرز العلماء الذين أنكروا العلل ، ونَفَروا منها فقد " دعا مراراً وتكراراً إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغوية ، والنحوية ، وجلْب التمارين غير العملية "[٣]، وهو لذلك يصنف علم النحو من الوضعيات كما أن علم اللغة من الوضعيات ، أي من الأشياء الموضوعة على ما هي عليه ، لا تحتاج إلى تعليل قال : " ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل ، فلا يقال: لِمَ جاء التركيب في قولك : " زيد قائم " هكذا كما لا يقال : لِمَ يقال للعين الطرفَ ولليل الليلَ ؟ ... فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه ، فضلاً عن مستنبطه ، فهل هذا كله إلاّ من الوضعيات والوضعيات لا تعلل "[٤].

١- ينظر: الاقتراح ص ١٦٧ .

٢- الخصائص ٢٢٣/١ .

٣- المدارس النحوية ص٣٢١ .

٤- منهج السالك لأبي حيان ٢٣٠ ، وينظر خصائص مذهب الأندلس النحوي ص١٩٣-١٩٤ .

إن الناظر إلى مصنفات ابن مالك يلحظ رد أبي حيان جلياً على النحاة في هذه المسألة ، فمن ذلك ما أورده عند كلامه على الإعراب هل هو أصل في الأسماء أو في الأفعال فقال : " والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال ، وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال ، وعند بعض المتأخرين أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة"[1]، وقال عند كلامه على خصائص الاسم والفعل : " وأما طلب العلة لاختصاص كل واحد منهما بما اختص به ، فهو شيء قد بحث فيه النحويون وطولوا في ذلك بما لا فائدة في ذكره ...، إن التعرض لامتناع الجر من المضارع المعرب ، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق ، تعرضٌ للسؤال عن مبادئ اللغات ، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه ، لأنه يؤدي إلى التسلسل ...، فكما لا يتعرض لتعليل ذلك لأنه سؤال عن مبادئ اللغات ...، فكذلك لا ينبغي أن يتعرض لامتناع الخفض من الأفعال ، والجزم من الأسماء مطلقاً ، وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع "[2].

وقال عند شرحه لقول ابن مالك في التسهيل: " والجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه " قال بعد شرحه : " وهذه العلل في اختصاص العمدة بالضمة ، والفضلة بالفتحة ، وما بينهما بالكسرة ، ذكرها المصنف وغيرُه ، وهي غير محتاج إليها "[3].

وبذكر هذه المواضع وغيرها التي أنكر فيها أبو حيان على النحويين تعليلاتهم، التي غالباً ما يختمها بقوله " فلا حاجة إليها " ، " غير محتاج إليه " ، " ليس فيه كبير منفعة " ، من ذلك يتضح أن أبا حيان يرفض تعليل النحو ولا يرى له داعٍ ، وهو منهجه الذي عُرف به .

---

[1]- ارتشاف الضرب من لسان العرب ٨٣٤/٢ .

[2]- التذييل والتكميل ١٣٩/١-١٤٠ .

[3]- نفسه ٢٤٤/٣ .

تـــلاميـــذ ه :

أخذ كثير من طلبة العلم عن أبي حيان علوم القرآن والعربية ، فسمعوا منه ورووا عنه ، وتفننوا في شتى العلوم من قراءات ، وحديث ، وعربية ، وتاريخ ، فأصبحوا شيوخاً في حياته ، وأقرؤوا ما تلقوه عنه قبل مماته .

إن جُلّ من أخذ عن أبي حيان صاروا أئمة كباراً يُرجع إليهم في غير علم من العلوم ، وما ذاك إلا لأن أبا حيان جسرهم على أعقد الكتب ، وأصعبها ، فلم يزل بهم إلاّ وهم على صروح العلم ، يتفيؤون ظلاله ، ويجنون ثمره ، فزودوا أنفسهم ومن كان بعدهم من هذا المعين . فممن أخذ عن أبي حيان :

١ـ السفاقسي (تـ٧٤٢هـ)[١]:

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي ، أبو إسحاق ، برهان الدين لغوي ، وفقيه مالكي ، ولد سنة : سبعٍ وتسعين وستمائة للهجرة ، أخذ عن أبي حيان بالقاهرة ، وعن المزي بدمشق ، وغيرهم ، من تصانيفه : المجيد في إعراب القران المجيد ، شرح كتاب ابن الحاجب في أصول الفقه .

٢ـ تاج الدين بن مكتوم (تـ٧٤٩هـ)[٢]:

أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسي ، أبو محمد ، تاج الدين ، مؤرخ ، وفقيه حنفي ، وله دراية بالتفسير ، ولد بالقاهرة سنة : اثنتين وثمانين

---

[١]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٩٠/٦ ، الدرر الكامنة ٦٢/١ ، بغية الوعاة ٤٢٥/١ ، الأعلام ٦٣/١ .

[٢]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٤٨/٧ ، غاية النهاية ٧٠/١ ، الدرر الكامنة ٢٠٤/١ ، بغية الوعاة ٣٢٦/١ ، شذرات الذهب ١٥٨/٦ ، الأعلام ١٥٣/١ ، معجم المؤلفين ٢٧٨/١ .

وستمائة ، من تصانيفه : الدر اللقيط من البحر المحيط في التفسير ، والتذكرة ، وجمع المثناة في أخبار النحاة .

٣- ابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)[١]:

الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي ، أبو محمد ، بدر الدين ، نحوي لغوي ، مقرئ فقيه ، المعروف بابن أم قاسم ، وهي جدته أم أبيه واسمها زهراء ، أخذ العربية عن أبي حيان وغيره ، من تصانيفه : تفسير القرآن ، شرح الشاطبية في القراءات ، شرح ألفية ابن مالك في النحو ، الجنى الداني في حروف المعاني .

٤- السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)[٢]:

أحمد بن يوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبي ، شهاب الدين ، المقرئ ، النحوي ، المعروف بالسمين الحلبي لازم أبا حيان ، وأخذ القراءات عن ابن الصائغ، من تصانيفه : تفسير القرآن ، القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، وشرح للشاطبية .

---

[١]- ينظر ترجمته في : غاية النهاية ٢٢٧/١ ، بغية الوعاة ٥١٧/١ ، شذرات الذهب ١٥٩/٦ ، الأعلام ٢١١/٢ .

[٢]- ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٤٠٢/١ ، بغية الوعاة ٤٠٢/١ ، الأعلام ٢٧٤/١ ، معجم المؤلفين ٢١١/٢ .

٥- تقي الدين السُبكي (ت٧٥٦هـ)[١]:

علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي ، الأنصاري الخزرجي ، أبو الحسن ، تقي الدين ، ولد سنة ثلاث وثمانين وستمائة للهجرة ، بمصر ثم انتقل إلى الشام وولي بها القضاء ، من تصانيفه : الدر النظيم في التفسير ، مختصر طبقات الفقهاء ، التمهيد فيما يجب فيه التحديد ، وغيرها كثير .

٦- بهاء الدين بن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٢]:

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الهاشمي ، بهاء الدين ، ابن عقيل ، من أئمة النحاة ، ولد بالقاهرة سنة أربع وتسعين وستمائة ، قال عنه أبو حيان : " ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل " ، وقد ولي قضاء مصر فترة قصيرة ، من تصانيفه : شرح ألفية ابن مالك وقد ترجم إلى الألمانية ، والمساعد على شرح تسهيل الفوائد ، والتعليق الوجيز على الكتاب العزيز في التفسير ، والجامع النفيس في فقه الشافعية.

٧- جمال الدين الآسنوي (ت٧٧٢هـ)[٣]:

عبد الرحيم بن الحسن بن علي الآسنوي الشافعي ، أبو محمد ، جمال الدين ، عالم بالعربية ، وفقيه شافعي ، وله دراية بالتاريخ ، ولد سنة : أربع وسبعمائة ، من

---

[١]- ينظر ترجمته في : العبر في خبر من غبر ١٦٨/٤ ، الوافي بالوفيات ١٦٦/٢١ ، البداية والنهاية ٥٦٦/١٨ ، غاية النهاية ٥٥١/١ ، الأعلام ٣٠٢/٤ .

[٢]- ينظر ترجمته في : غاية النهاية ٤٢٨/١، بغية الوعاة ٤٧/٢، الأعلام ٩٦/٤ ، معجم المؤلفين ٧٠/٦.

[٣]- ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٣٢/٢ ، شذرات الذهب ٢٢٢/٦ ، الأعلام ٣٤٤/٩ ، معجم المؤلفين ٢٠٣/٥ .

تصانيفه : الهداية إلى أوهام الكفاية ، طبقات الفقهاء الشافعيين ، نهاية الراغب ، الكلمات المهمة في مباشرة أهل الذمة .

٨- بدر الدين بن الخشّاب (ت٧٧٥هـ)[١]:

إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن عمر بن خالد ، بدر الدين بن الخشاب ، ولد سنة : ثمانٍ وتسعين وستمائة ، اشتغل كثيراً ومهر وأفتى ودرّس ، وولي قضاء حلب بعد أن ناب في الحكم بالقاهرة ، ثم ولِي قضاء المدينة المنورة ، قرأ السبع على أبي حيان .

٩- ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)[٢]:

محمد بن يوسف بن أحمد، محي الدين الحلبي ، المعروف بناظر الجيش ، عالم بالعربية ، ولد بالقاهرة سنة : سبع وتسعين وستمائة ، ولي نظر الجيش بمصر، وبه عرف ، من تصانيفه : تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد وقد اعتنى فيه بالأجوبة الجيدة على اعتراضات أبي حيان ، شرح التلخيص في المعاني والبيان .

١٠- أبو العباس بن المعطي (ت٧٨٨هـ)[٣]:

أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن أحمد المكي المالكي ، شهاب الدين أبو العباس ، نحوي وفقيه مالكي ، ولد سنة : تسع وسبعمائة ، أخذ العربية عن أبي حيان وغيره ، فانتفع به أهل مكة في العربية .

---

[١]- ينظر ترجمته في : غاية النهاية ٨/١ ، الدرر الكامنة ١١/١ ، معجم المؤلفين ٧/١ .

[٢]- ينظر ترجمته في : شذرات الذهب ٢٥٨/٦ ، الأعلام ١٥٣/٧ ، معجم المؤلفين ١٢١/١٢ .

[٣]- ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٣٢٨/١ ، بغية الوعاة ٣٧٢/١ ، شذرات الذهب ٢٩٩/٦ ، معجم المؤلفين ١٢٥/٢ .

****

مصنفاته :

كثرت تصانيف أبي حيان ، وتنوعت ، حيث زاد عدد ما صنفه على الخمسين مصنفاً[1] بين منظوم ومنثور منها في القراءات ، ومنها في النحو والتصريف ، أو التاريخ ، أو الشعر ، أو الأدب ، وكان أكثرها في القراءات والنحو.

ذكر بعض المؤرخين أن كتاب التذييل والتكميل ، وكتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب ، من أطول المطولات التي ألفت في هذا المجال ، وأجمعها للخلاف[2]، وأفيدها للقارئ ، لكثرة النقولات ونسبتها إلى قائليها ، " وله التفسير الذي لم يُسبق إلى مثله ، سماه البحر المحيط ...، واختصره ... في النهر "[3].

اختصر هنا على ذكر تصانيفه في النحو والتصريف وفي القراءات . فمما صنفه في ذلك :

١- الأثير في قراءة بان كثير.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب.
٣- الارتضاء في الضاد والظاء.
٤- الأسفار المخلص من كتاب شرح الصفار لسيبويه.
٥- البر الجلي في قراءة زيد بن علي .
٦- التجريد لأحكام سيبويه .
٧- التدريب في شرح التقريب .
٨- التذكرة في العربية .

---

[1]- ينظر: كشف الظنون ١/١- ٢- ٥- ٢٢٦- ٢٣٨- ٣٦٢- ٣٩٣- ٤٠٦- ٤٤٠- ٦٨٨- ٧١٧- ٩١٨ ، ٩٦٢/٢- ١٠٣٨- ١١٨٩- ١١٩٤- ١٤٧٥- ١٥٣٩- ١٥٦١- ١٦١١- ١٦٧٨- ١٨١٦- ١٨٦٤- ١٩٥٨- ١٩٨٣- ١٩٨٦ ، معجم المطبوعات العربية والمعربة ٣٠٧/١ ، هدية العارفين ١٥٢/٢ ، معجم المؤلفين ١٣٠/١٢ .

[2]- ينظر: بغية الواعة ٢٨٢/١ ، شذرات الذهب ١٤٦/٦ .

[3]- غاية النهاية ٢٨٦/٢.

٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل .
١٠- التقريب مختصر المقرب .
١١- تقريب النائي في قراءة الكسائي .
١٢- التنجيل الملخص من شرح التسهيل .
١٣- الحلل الحاليه في أسانيد القراءات العالية.
١٤- المزة في قراءة حمزة.
١٥- الروض الباسم في قراءة عاصم .
١٦- الشذرة الذهبية في علم العربية .
١٧- شرح تحفة المودود لابن مالك في النحو.
١٨- عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي.
١٩- غاية الإحسان في النحو .
٢٠- غاية المطلوب في قراءة يعقوب .
٢١- لامية في القراءات .
٢٢- اللمحة البدرية في علم العربية .
٢٣- المبدع في التصريف .
٢٤- المقرب في النحو .
٢٥- الملحة في الاعراب .
٢٦- المنافع في قراءة نافع .
٢٧- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك.
٢٨- المورد الغمر في قراءة أبي عمرو .
٢٩- الموفور في تجريد أحكام ابن عصفور.
٣٠- نهاية الإغراب في علمي التصريف والإعراب.

****

وفـــاتـــه :

توفي أبو حيان – رحمه الله تعالى – في الثامن والعشرين من صفر سنة : خمس وأربعين وسبعمائة هـ[1] بالقاهرة ، بمنزله خارج باب البحر ، ودفن بمقبرة الصوفية .

عاش أبو حيان تسعين سنة ، سخرها لخدمة لغة القرآن ، فأفنى جلها في الإقراء والتحصيل والتعليم والتصنيف ، فلم يدخر لذلك جهداً ، وقد رزقه الله الصحة في جسمه حتى بعد أن صار شيخاً كُباراً ، قال عنه لسان الدين ابن الخطيب (ت٧٧٦هـ)[2]: " قال بعض أصحابنا : دخلت عليه وهو يتوضأ ، وقد استقر على إحدى رجليه لغسل الأخرى ، كما تفعل البرك والإوز "[3].

وقد رثاه الصفدي بمرثية رائية طويلة من السريع أولها[4]:

مَاتَ أَثِيرُ الِّدينِ شَيْخُ الْوَرَى فَاسْتَعَرَ الْبَارِقُ وَاسْتَعْبَرَا

وَرَقَّ مِنْ حُزْنِ نَسِيمِ الصِّبَا وَاعْتَلَّ فِي الأَسْحَارِ لَمَّا سَرَى

وَصَادِحَاتُ الأَيْكِ فِي نَوْحِهَا رَثَّتْهُ فِي السَّجْعِ عَلَى حَرْفِ رَا

يَا عَيْنُ جُودِي بِالدَّمُوعِ الَّتِي يُرْوَى بِها مَا ضَمْهُ مِنْ ثَرَى

---

[1]- ينظر : فوات الوفيات ٧١/٤ ، الوافي بالوفيات ١٧٥/٥ ، النجوم الزهرة ٢١٤/١٣ ، البدر الطالع ٢٨٨/٢ ، شذرات الذهب ١٤٤/٦ ،.

[2]- ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢١٣/٥ ، شذرات الذهب ٢٤٤/٦ ، الأعلام ٢٣٥/٦ ، معجم المؤلفين ٢١٦/١٠.

[3]- الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٨/٣ .

[4]- الوافي بالوفيات ١٨٥/٥ .

كـــتاب التـــذ ييل والتـــكمـــيل في شـرح كـــتاب التـــسهـــيل[1]

كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لمؤلفه أبي حيان الأندلسي ، كتاب مطول في النحو والتصريف ، جامع للخلاف ، وضعه مؤلفه لشرح كتاب التسهيل لابن مالك ، بعد أن طلب منه ذلك بعض أهل مصر والشام ، قال أبو حيان: " فلطالما سألني سائلون من أهل مصر والشام في شرح باقيه ، وتكميله ، وانتقاده ، وتذييله ، ... ولما تكمل شرح الخُمسَيْنِ ، اللذين لم يشرحهما المصنف ... كان من بعض المعتنين بهذا العلم تشوّفَ إلى أن أشرح الكتاب كاملاً ، ولا أترك منه مكان حلي عاطلا ؛ ليكون الكتاب كله جارياً في الشرح على نسق واحد ، وحاوياً ما أُغفل من الزوائد والفوائد ، فالشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه ، ذاك ينظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد ، وهذا يشرح كلام نفسه ، وله فيه حسن الاعتقاد"[2] فكان هذا الشرح من أوسع شروح التسهيل وأتمها .

شرع أبو حيان في هذا الشرح بعد أن فرغ من كتابة تفسيره " البحر المحيط" كما أشار إلى ذلك في مقدمته للشرح ، فبعد أن أخذ في إقرائه فترة من الزمن ، دون أن يتعرض لشرحه كاملاً ، حيث كان المانع من ذلك اشتغاله بطلب القوت والاكتساب ، وانشغال فكره وخاطره به ، فلم يستطع تفريغ نفسه والانتداب

---

[1] - بدأ الدكتور حسن هنداوي الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم ، بتحقيق الكتاب ، حيث صدرت الطبعة الأولى منه سنة : ١٩٩٧م ، وطبعت بدار القلم بدمشق إلى الجزء الرابع، ثم توالى تحقيق الأجزاء الأخرى حتى وصل إلى الجزء الحادي عشر ، وهي من طبع دار كنوز اشبيليا بالسعودية ، وهي طبعة جيدة غير أنها غير متداولة في المكتبات الليبية سواء العامة أو الخاصة إلاّ نادراً .

[2]- التذييل والتكميل ١/٧- ٩ .

له، حتى ارتفع ذلك المانع والعائق بعد أن كفاه الله على يد نائب السلطان بمصر حاجة طلب الاكتساب بأن أجرى له ما يعينه على ذلك[١].

عمد أبو حيان إلى كلام ابن مالك في التسهيل ، فدوّن منه القاعدة أو الفكرة على ما هي عليه في التسهيل ثم قام بشرحها شرحاً وافياً ؛ بأن فصل قول العلماء في المسألة فذكر جل الآراء حول القضية المثارة ، ما يؤيد منها رأي ابن مالك ، وما يعارضه ، ثم يدلي بدلوه فَيُسْقِي من معين النحو شرحه ، حتى كوّن موسوعة نحوية قائمة على أساسٍ متين ، وهو التسهيل ، ودعائم عِراض متمثلة في مجموعة من التصانيف من أهمها شرح ابن مالك لتسهيله ، و البسيط لضياء الدين بن العلج[٢]، و الإفصاح لأبي عبد الله ابن هشام الخضرواي (ت٦٤٦هـ)[٣] وغيرها.

قد وصف أبو حيان كتاب التذييل والتكميل بقوله : " فدونك أيها السائل من هذا الشرح كتاباً غريب المثال قريب المنال ، هبت عليه النفحات اليمانية ، واجتمعت فيه المعاني الثمانية ، وهي التي يصنف فيها العلماء ، ويتطلبها من التأليف الفهماء : معدوم قد اخترع ، ومفترق قد جمع ، وناقص قد كُمِّل ، ومجملٌ قد فصل ، ومسهب قد هُذِّب ، ومخلط قد رتب ، ومبهم قد عين ، وخطأ قد بين ..."[٤] وهو وصف يغني عما سواه.

١- نفسه ٩/١ .

٢- لم أقف له على ترجمة ، سوى أن اسمه : محمد أبو عبد الله ، ضياء الدين بن العلج ، بكسر العين المهملة وسكون اللام ثم جيم ، المعروف بصاحب البسيط ، سكن اليمن وصنف بها ، ينظر: بغية الوعاة ٣٧٠/٢ ، طبقات النحاة واللغويين لابن القاضي شهبه ٢٩٨ ، الكشف عن صاحب البسيط في النحو ١٤٩ .

٣- ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٦٧/١ ، الأعلام ٧/ ١٣٨ .

٤- التذييل والتكميل ١١/١ .

قسم أبو حيان شرحه على أبواب التسهيل حسب ترتيب ابن مالك لها ، وهو ترتيب لم يُسبق إليه ، وقد أكثر فيه من الاعتراضات على ابن مالك[1]. فتتبع أصول المسائل عند العلماء ، ودقق في انتقائه من الآراء ، وحرص على توضيح الخلافات ثم انتخاب أسلمها وأدقها في نظره ، وفند الخاطئ منها بالحجة ، والبرهان فأكثر من الاستشهاد بالآيات ، والأشعار وأمثال العرب ، وبعض الأحاديث النبوية ، وإن كان ذلك على غير مذهبه كما مر .

نقل أبو حيان عن أشهر العلماء الذين سبقوه ، فنقل عن أكثر من مِئَتي عالم نحوي [2]، فكان يأخذ من آرائهم ويرُد عليهم إلا رأي سيبويه لم يكن يخطئه ، بل كان يستأنس به ضد أي رأي يخالفه ، فهو لا يقبل تخطئة سيبويه ألبتة .

لخص أبو حيان كتاب التذييل والتكميل في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب قال : " ولما كان كتابي المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب ، وفرع بما حازه تأليف الأصحاب ، رأيت أن أجرد أحكامه ، إلاّ في النادر من الاستدلال والتعليل ... ولما كمل هذا الكتاب سميته ارتشاف الضرب من لسان العرب "[3].

---

[1]- ينظر: كشف الظنون ٤٠٦/١ .

[2] - ينظر : ارتشاف الضرب ٣٦/١ .

[3]- نفسه ٣/١-٤.

المبحث الثالث :

مفهـــوم الاعتـــراض

الاعتراض في اللغة:

الاعتراض مصدر على زنة (افتعال) من الفعل الخماسي " اعترض " ، ويدور معناه حول المنع[١] ، فتقول اعترض علي يعترض اعتراضاً فهو معترِض والمفعول معترَض[٢] .

وهو أحد اشتقاقات الجذر (ع ر ض) قال أبو الحسين أحمد ابن فارس[٣] : " العين والراء والضاد بناء تكثر فروعه ، وهي مع كثرتها ترجع إلى أصل واحدٍ وهو العرض الذي يخالف الطول "[٤] .

والعرب تقول : عَرَضَ لي الشيء ، وأعرض ، وتعرّض ، واعترض بمعنى واحد ، وعارض الشيء بالشيء معارضةً قابله[٥] ، وجاء في المصباح " اعترض من باب تَعِب وفي الأمر لا تعرض له بكسر الراء وفتحها أي لا تعترض له فتمنعه باعتراضك أن يبلغ مراده لأنه يقال : سِرْتُ فعرض لي في الطريق عارض من جبل ونحوه أي مانع يمنع من المضي ، واعترض لي بمعناه ومنه اعتراضات الفقهاء لأنها تمنع من التمسك بالدليل "[٦].

هذا ما يلحظه الناظر في كتب اللغة من أن الاعتراض هو المنع ، وأصله أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو نحوه منع المارة من المرور.

١- ينظر : مادة عرض في تهذيب اللغة ٢٩٣/١ ، صحاح اللغة وتاج العربية ١٠٨٤/٣ ، لسان العرب ٢٨٨٦/٤ ، المصباح المنير ٤٠٣/٢ ، القاموس المحيط ٨٣٣ ، المعجم الوسيط ٥٩٤/٢ .

2- ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة ١٤٨١/٢ .

٣- ينظر : ترجمته في : إبناه الرواة على أبناه النحاة ١٢٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٣٨/١٢ ، الوافي بالوفيات ١٨١/٧ ، بغية الوعاة ٣٥٢/١ ، شذرات الذهب ١٣٢/٣ ، الأعلام ١٩٣/١ .

٤- مقاييس اللغة ٢٦٩/٤ .

٥- ينظر : لسان العرب مادة عرض .

٦- المصباح المنير مادة عرض ٤٠٣/٢ .

وقد جمع أصحاب المعجم الوسيط خلاصة القول في معنى الاعتراض في قولهم : " اعترض الشيء صار عارضاً كما تكون الخشبة في الطريق ، ويقال : اعترض دونه حال ، واعترض له منه ، واعترض عليه : أنكر قوله أو فعله ، وله بشيء : أقبل نحوه فرماه به فقتله "[1].

****

الاعتراض في الاصطلاح :

يرجع المعنى الاصطلاحي للاعتراض إلى المعنى اللغوي الذي يدور حول المنع ، وهو يختلف باختلاف الفن المستخدم فيه ، فقد استخدمه النحاة ، والبلاغيون[2] ، والفقهاء[3] ، وغيرهم .

أما استخدام النحاة فمصطلح الاعتراض يطلق عندهم على تلك الجملة التي لا محل لها من الإعراب لوقوعها بين متلازمين معنى ، فقد عرفه عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)[4] بقوله : " هو أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإيهام "[5].

---

[1]- المعجم الوسيط ٥٩٢/٢ .

[2]- ينظر : نقد الشعر ص٨٧ ، المثل السائر ص ١٧٢ ، الإيضاح في علوم البلاغة ٢١٣/١ ، الكليات ص١٤٥ .

[3]- ينظر : معجم لغة الفقهاء ٧٥/١ .

[4]- ينظر : ترجمته في : نزهة الألباء ص ٣٦٣ ، إبناه الرواة ١٨٨/٢ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٨٥/١ ، بغية الوعاة ١٠٦/٢ ، شذرات الذهب ٣٤٠/٣ ، الأعلام ٤٨/٤ ، معجم المؤلفين ٣١٠/٥ .

[5]- التعريفات ص٣١ .

هذا هو حد الاعتراض عند النحاة ، وهو اشتقاق من معناه اللغوي : المنع ، حيث إنه جملة تامة اعترضت كلاماً فتوسطته قبل أن يتم لفائدة فمنعت اتصال أجزائه ببعضها .

أما الاعتراضات النحوية فهي مصطلح يراد به تلك الآراء التي يأتي بها عالم نحوي ينقض بها آراء عالم سبقه ، إما لاطلاعه على دليلٍ غير دليل العالم الأول ، أو نظره في نفس الدليل لكن بفهم آخر لدلالته ، وهذا هو شأن المعنى النحوي ، فهو متطور متجدد بتطور اللغة نفسها ، وهي حية بحياته .

وقد تم تعريف هذا الجانب من الاعتراض بأنه " إقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم أو إظهار ما في مقدمات دليل الخصم من خلل يمنع من قبول دعواه "[١] .

إذاً الاعتراض النحوي هو عبارة عن إثارة إشكال عماده إبراز نواحي الضعف في القول ، وإظهار فساده أو نقصه ، وذلك بإقامة الحجة والدليل عليه[٢].

وعرّف أحد الباحثين[٣] الاعتراض بقوله : " هو رد الحكم النحوي أو منعه سواءً في الأصول أم في الفروع لعدم استقامته بإقامة حجة أو دليل عقلي أو نقلي"[٤].

فالمعارضة في الحكم هي أن يقيم المعترِض دليلاً على نقيض الحكم المطلوب أو يقيم دليلاً على نفي شيء من مقدمات دليله[٥] .

١- المعجم الفلسفي ٥٠٢/٢ .

٢- ينظر : نفسه ٥٥٩/١ .

٣- هو غريب بن ياسين بن رشيد وداني ، في أطروحة قدمها لجامعة أم القرى لنيل درجة الماجستير .

٤- اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح ص ٢٥ .

٥- ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٩٤٣/٢ .

ومن حدود الاعتراض أنه " عملية نقد ونقض ومدارسة وتصحيح لأحد المسائل النحوية من قبل المعترِض الذي يرى أن فيها خللاً مع إسناد ذلك بإقامة الدليل الواضح على خلاف دليل المعترَض عليه "[1].

وبهذا يتضح أن الاعتراض النحوي مصطلح يرجع معناه اللغوي إلى معنى المنع ، فهو وضع العالم رأيه أمام رأي العالم الآخر معترضاً عليه منكراً لقوله لحجةٍ اعتمد عليها في ذلك ، وهذا عينه هو ما صنعه أبو حيان في التذييل مع بعض آراء ابن مالك في التسهيل ، فتجده ينكر رأي ابن مالك باستخدام جملٍ كقوله : "وليس كما ذكر " ، " كلام المصنف فيه إبهام " ، " الذي اختاره المصنف غير مختار " ، وغير ذلك من الجمل ، ثم يسوق اعتراضه مدعماً بالدليل في الغالب .

****

أهمية الاعتراض النحوي والدراسات التي قامت عليه :

يعد الاعتراض النحوي أحد أهم وسائل إثراء اللغة ، وخاصة في العصر الحديث ، حيث إن عملية الاعتراض ما هي إلاّ عملية نقد يقوم فيها المعترض بتبيين مواضع قصور المعترض عليه ، واستدراك أحكامٍ ، وأدلة ، أو حقائق قد غابت عن المعترض عليه .

إن من البيّن أن الخلافات النحوية قديمة بقدم ظهور علم النحو نفسه ، فقد ألف علماء النحو المؤلفات في ذكر خلافات النحاة ، كما صنع أبو البركات

[1]- الاعتراضات النحوية لشراح الجمل على الزجاجي ص ١ .

الأنباري[1] في "الإنصاف في مسائل الخلاف " ، وصنف أبو العباس أحمد بن مضاء (ت ٥٩٢ هـ)[2] كتاباً سماه " الرد على النحاة " ، وناقش محمد بن قدامة المقدسي (ت ٧٤٤ هـ)[3] أبا حيان في اعتراضاته على ابن مالك عند شرحه للتسهيل[4]، وغير ذلك مما يدرس الخلافات النحوية بين النحاة .

إن الاعتراض النحوي لا علاقة له بمذهب المعترِض هل وافق المعترض عليه أم لا ، لكن الاعتراض يتعلق بشخص المعترض نفسه ، فقد يعترض البصري على البصري أو على الكوفي أو على غيرهما ، أو العكس ، فأينما وجد العقل الناقد والذهن الحاذق الثاقب وُجد الاعتراض والاجتهاد ، وكلما كانت المادة خصبة كما هي في التسهيل كانت الاعتراضات أوسع ، والدراسات أشمل ، والنتائج أوفر .

تعد الاعتراضات النحوية منهلاً اتجهت الدراسات وخاصة الحديثة منها إلى النهل منه وجعله حقلاً للدراسة لما فيه من مجالٍ واسع وكم هائلٍ من المعرفة .

إن تلاقح الأفكار بين المعترِض والمعترَض عليه والراد على الاعتراض والمناقش له ، ثم الدارس له ــ لا شك ــ تُنتج ثمرة يانعة ، ومعلومة مشتركة واثقة.

لذلك قامت دراسات علمية حديثة كثيرة تحت عنوان الاعتراضات ، منها ما درس اعتراضات شارح على مصنف ومن ذلك :

---

[1]- ينظر : ترجمته في : إبناه الرواة ١٩٦/٢ ، بغية الوعاة ٨٦/٢ ، الأعلام ١٨٣/٥ ، معجم المؤلفين ١٨٣/٥ .

[2]- ينظر : ترجمته في : بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس ٢٠٧/١ ، الديباج المذهب ٢٠٨/١، بغية الوعاة ٣٢٣/١ .

[3]- ينظر : ترجمته في : السلوك لمعرفة دول الملوك ٤١٠/٣ ، الدرر الكامنة ٦١/٥ ، طبقات الحفاظ ٥٢٤/١ ، البدر الطالع ١٠٨/٢ .

[4]- ينظر : كشف الظنون ٤٠٦/١ .

- اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل[١].
- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافيه[٢] .
- اعتراضات الأزهري على ابن هشام في شرح التصريح[٣].
- الاعتراضات النحوية لشراح الجمل على الزجاجي[٤].

ومنها اعتراضات مصنف على النحويين ومن ذلك :

- اعتراضات الخوارزمي على النحويين في كتاب التخمير[٥].
- اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافيه[٦].
- اعتراضات ابن الشجري على النحويين في الامالي[٧].

ومنها اعتراضات شارح على شارح آخر ومن ذلك على سبيل المثال:

- اعتراضات ابن الضائع النحوية على ابن عصفور في شرح الجمل[٨].
- اعتراضات الدماميني على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد[٩].

إن توجه الدارسين نحو هذا النوع من الدراسات أمر طبيعي منطقي لما في هذه الدراسة من كمٍ ضخم من المعرفة ، مغمور في بطون الشروح والمطولات النحوية التي غالباً ما يبتعد عنها القارئ البسيط لطولها ، ويجد المتخصص نفسه أمام موسوعة من العلوم تحتم عليه بذل الجهد الذي ليس بهين للوصول إلى مبتغاه منها ، لكن بقيام مثل هذه الدراسات على الاعتراضات النحوية في تلك المطولات

١- رسالة دكتوراه قدمها محمد سعيد الغامدي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤١٩ هـ .

٢- رسالة دكتوراه قدمها مهدي بن علي آل ملحان القرني ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٠ هـ .

٣- رسالة ماجستير قدمها غريب بن ياسين وداني ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٦ هـ .

٤- رسالة ماجستير تقدمت بها زينة عادل عبد الوهاب ، جامعة بغداد، سنة ١٤٢٦ هـ .

٥- رسالة ماجستير تقدمت بها غالية حسن الفيفي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٣٢ هـ .

٦- رسالة ماجستير قدمها حسان محمد تايه ، الجامعة الإسلامية غزة ، سنة ١٤٣٢ هـ .

٧- رسالة دكتوراه تقدم بها سعيد بن علي الغامدي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٥ هـ .

٨- رسالة ماجستير قدمها جمعان بن بنيوس السيالي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤١٥ هـ .

٩- رسالة ماجستير تقدمت بها وداد بنت أحمد القحطاني ، جامعة بغداد ، سنة ١٤١٩ هـ .

وغيرها يمكن تجميع مادة مبوبة ، يظهر فيها رأي كل عالم واعتراضه وأدلته ، وترجيحه أو تفنيده من خلال إنشاء استعراض ممنهج لآراء العلماء في تلك المسألة.

من هنا يمكن القول بأن دراسة الاعتراضات النحوية لها أهمية كبيرة في إحياء التراث العلمي القديم ، والمساهمة في تطوير وسائل المعرفة من خلال دراسة القديم بمنهج جديد وهو ما يساعد على الربط بين تطور الدراسة الحديثة ، وأصالة المادة المدروسة ، وذلك لتكوين مخزون علمي قائم على المفاضلة والترجيح لا على التعصب لمذهب أو عالم دون غيره .

****

أمثلة للاعتراضات النحوية لبعض العلماء :

لا يكاد يخلو شرحٌ لكتابٍ ما من اعتراضاتٍ لصاحبه على المؤلف لأن ذلك أمر تفرضه طبيعة المادة والعقل البشري ، فنظرة الشارح غير نظرة المصنف في الغالب ، وإذا اتفقا في مسألة اختلفا في أخرى ، وبذلك تظهر الموافقات والاعتراضات .

ومن تلك الاعتراضات ما اعترضه ابن يعيش على الزمخشري في باب منع صرف " سراويل " و " حضاجر " ، قال الزمخشري في أنواع ما يمنع من الصرف : وأن يكون جمعاً ليس على زنته واحد كـ " مساجد " ، " ومصابيح " ... وحضاجر، وسراويل في التقدير جمع حضجر ، وسراولة .

فتعقبه ابن يعيش بقوله : فأما قول صاحب الكتاب : وحضاجر ، وسراويل في التقدير جمع " حضجر " ، " وسراولة " ، فإشكالٌ أورده على نفسه لأنه قد تقدم من قاعدة هذا الباب أن يكون جمعاً لا نظير له في الآحاد ، وحضاجر على زنة

"دراهم " – وهو اسم الضَّبُعْ – مفرد ... وسراويل اسم مفرد لهذا اللباس ، فكان في ذلك هدم هذه القاعدة بإيراد لهذا الجمع من الاحاد[١] .

واعترض الخوارزمي[٢] على النحاة في سبب علة منع الاسم من الصرف ، حيث ذهب جمهور النحاة إلى أن هناك عللاً تمنع الاسم من الصرف ، وقد قسم النحاة هذه العلل إلى قسمين ؛ ما يمنع الاسم من الصرف لوجود علتين من علل تسع، وما يمنع الاسم من الصرف لوجود علة واحدة تقوم مقام العلتين ، فخالف الخوارزمي إجماع النحاة واعترض عليهم وذهب إلى أن سبب المنع من الصرف الحكاية ، والتركيب فقال : اعلم أنّ كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبط[٣].

واعترض الرضي (ت ٦٨٤ هـ)[٤] على سيبويه في حكم تقديم الاسم على الفعل في الجملة التالية لـ " إذا الشرطية " ، قال : قال سيبويه : إذا كان أحد جزأي الجملة التي تلي " حيث " و " إذا " فعلاً فتصدير ذلك الفعل أولى لما فيها من معنى الشرط ، وهو بالفعل أولى ، " فحيث يجلس زيد " أولى من " حيث زيد يجلس " .

وفيما ذكر من ذلك في " إذا " نظر لكثرة نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[٥]

---

[١]- ينظر : المسألة في : اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل ص ٦٥٥ .

[٢]- ينظر : ترجمته في : معجم الأدباء ٢٣٨/١٦ ، تاريخ الإسلام ٣٥٨/٤٤ ، الوافي بالوفيات ٨٨/٢٤ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٥٤/١ ، بغية الوعاة ٢٥٢/٢ ، الأعلام ١٧٥/٥ ، معجم المؤلفين ٩٨/٨ .

[٣]- ينظر : التخمير ٢٠٩/١ ، وينظر المسألة في اعتراضات الخوارزمي على النحويين في كتاب التخمير ص ١٠٦.

[٤]- ينظر : ترجمته في : بغية الوعاة ٥٦٧/١ ، الأعلام ٨٦/٦ ، معجم المؤلفين ١٨٣/٩ .

[٥]- الآية : ١ من سورة الانشقاق.

و قوله تبارك وتعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ ﴾[١]. فالرضي هنا يعترض على سيبويه في القول بتقديم الفعل على الاسم في الجملة التالية لـ"إذا" الشرطية ودليله كثرة ورود الاسم مقدماً على الفعل في القرآن الكريم[٢].

واعترض الشيخ خالد الأزهري (ت ٨٣٨ هـ)[٣] على ابن هشام في جواز وقوع ظرف الزمان خبراً عن جثة ، فعند جمهور النحويين لا تقع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث ، وخالف ابن هشام الجمهور فجوز في أوضح المسالك الإخبار بظرف الزمان عن الجثث مشترطاً حصول الفائدة ، فإن لم تفد لم يجز ، فاعترض الأزهري مذهب التفصيل ، فقال : والصحيح المنع مطلقاً ، وما ورد من ذلك فيؤوّل، وهو مذهب سيبويه وطائفة من النحويين[٤] .

من ذلك وغيره يتضح أن شراح الكتب قدماءَ كانوا أو متأخرين كان لهم بعض التعقبات على مصنفي الكتب قيد الدراسة والشرح ، وإنّ اعتراضاتهم تلك لم تكن مجرد آراء زجوا بها ليخالفوا صاحب الكتاب ، وإنما هي في الغالب آراء مدعمة بالدليل ؛ لأنهم نظروا في المسائل بعين الشارح الناقد ، فتبين لهم وجه دلالي جديد في المسألة لم يظهر للمصنف لأن المعنى النحوي متطور متجدد ، وهذه النظرة الناقدة كثيراً ما كان أبو حيان يسلكها وينتهجها في كتابه " التذييل والتكميل " قال : " الشارح لكلام غيره ليس كالشارح لكلام نفسه ، ذاك ينظر إليه بعين الاستدراك والانتقاد ، وهذا يشرح كلام نفسه وله فيه حسن الاعتقاد "[٥] .

١- الآية : ١-٢ من سورة الانفطار.

٢- ينظر : المسألة في اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافيه ص ٢٨ .

٣- ينظر : ترجمته في : الضوء اللامع ١٧١/٣ ، الكواكب السائرة ١٩٠/١ ، شذرات الذهب ٢٦/٢ ، الأعلام ٢٩٧/٢ .

٤- ينظر : المسألة في اعتراضات الأزهري على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح ص ١١٦.

٥- التذييل والتكميل ٩/١ .

قد أكثر الشارح أبو حيان من الاعتراضات على ابن مالك في شرحه ، ومن تلك الاعتراضات على سبيل المثال :

اعتراضه على حد ابن مالك للمبتدأ الذي قال فيه : " باب المبتدأ ، وهو ما عدم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبرٍ عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل أو أغنى .. " فقال أبو حيان : " وهذا الحد الذي ذكره المصنف فيه إبهام بلفظ " ما " وتردد في قوله : (أو حكماً) وفي قوله : (أو وصف) حيث أتى بـ " أو " ، ثم هو حد يخالف فيه الكوفيين ؛ فإنهم يزعمون أن المبتدأ مرفوع بالخبر ، فإذاً ما عدم عاملاً لفظياً . وقد حددته بحد مختصر ، وهو " المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة "[1].

فأبو حيان هنا يعترض على ابن مالك في استخدامه لفظاً مبهماً في تعريف المبتدأ وهو " ما " ويعترض عليه أيضاً في استخدام أداة التردد " أو " في التعريف الذي يجب أن يكون على وجه الجزم لا التردد ، ثم يعترض بأن حد ابن مالك هذا يخالف الكوفيين الذين يقولون : إن المبتدأ والخبر قد ترافعا ، وسيتضح ذلك عند مناقشة المسألة إن شاء الله تعالى .

ومن اعتراضاته أيضاً اعتراضه على رأي ابن مالك في إلحاق " أرى " الحلمية سماعاً ، بـ " أعلم وأرى البصرية " كقوله تعالى : ﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ ﴾ [2] قال أبو حيان : " وما ذهب إليه من أن " أرى " الحلمية تتعدى إلى ثلاثة سماعاً ... ليس بجيد "[3] .

---

[1] ـ ينظر : المسألة في التذييل والتكميل ٢٥٦/٣ ، وهي المسألة الأولى في هذا البحث .

[2] ـ الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

[3] ـ ينظر : المسألة في التذييل والتكميل ١٧٠/٦-١٧١ ، وهي المسألة الرابعة عشرة من هذا البحث .

واعترض أيضاً على قول المصنف أن إعمال ليت وإهمالها إذا دخلت عليها " ما " جائز بإجماع العلماء ، قال أبو حيان : " وليس كما ذكر ، ألا ترى أن ... مذهب الفراء أنه لا يجوز في " ليتما " ، و " لعلما " إلاّ الإعمال فليس جوازها بالإجماع "[1] .

وقد اعترض أيضاً على ابن مالك في قوله : بأن همزة الاستفهام تدخل على لا النافية للجنس فيراد بها التمني ، ويجب إذاً إلحاقها بليت في العمل ، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني ، قال أبو حيان : " وهذا ضعيف لأن غالب أحوالها أنها لا تدخل عليها همزة الاستفهام بل غالب أحوالها أنها لمجرد النفي ، وإذا دخلت عليها الهمزة فقد تبقى على النفي ... "[2] .

ومن خلال هذه النظرة السريعة في بعض الاعتراضات لعلماء مختلفين ، وطريقة اعتراضهم يتضح مدى أهمية دراسة مثل هذه الخلافات ، والفائدة الناتجة عن تلك الدراسات ولعل دراسة اعتراضات أبي حيان على ابن مالك تكون لها الفائدة نفسها ولها عليها فضل زيادة ، إذ أن طريقة أبي حيان نفسه في الاعتراض مشوِّقة لما له من سعة اطلاع على آراء العلماء فلا يكاد يعترض على رأي حتى يذكر جل آراء سابقيه في المسألة ، فيفتح دروباً جمة للاحتجاج ، بحيث يصل القارئ من خلالها إلى فكرة ناضجة حول المسألة .

---

[1] ينظر : المسألة في التذييل والتكميل ١٤٧/٥-١٤٨ ، وهي المسألة الخامسة والعشرون من هذا البحث.

[2] ينظر : المسألة في التذييل والتكميل ٢٢٣/٥ ، وهي المسألة السابعة والعشرون من هذا البحث .

الفصل الثاني

مسائل الاعتراضات النحوية

- المبحث الأول: اعتراضات في باب المبتدأ والخبر.

- المبحث الثاني: اعتراضات في أبواب الأفعال الناسخة.

- المبحث الثالث: اعتراضات في أبواب الحروف الناسخة.

المبحث الأول :

مسائل الاعتراضات
في باب المبتدأ والخبر

مسألة : في حد المبتدأ

قال ابن مالك :

(باب المبتدأ وهو ما عدم ـ حقيقة أو حكماً ــ عاملاً لفظياً من مخبرٍ عنه ، أو وصف سابق رافعٍ ما انفصل وأغنى)[1] .

قال أبو حيان :

(وهذا الحد الذي ذكره المصنف فيه إبهام بلفظ " ما " وترديدٌ في قوله : " أو حُكماً" ، وفي قوله : " أو وصفٍ " حيث أتى بـ " أو " ثم هو حد يخالف فيه الكوفيون ، فإنهم يزعمون أن المبتدأ مرفوع بالخبر ، فإذاً ما عَدِم عاملاً لفظياً . وقد حددْتُهُ بحد مختصرٍ ، وهو : المبتدأ هو الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة ....) [2].

ذكر ابن مالك هنا تعريف المبتدأ ، فاعترض عليه الشارح أبو حيان على استخدام ألفاظٍ لا تستخدم عادة في الحدود ، فذكر أن فيه إبهاماً وترديداً ، أما الإبهام فناتج عن لفظة " ما " الموصولة ، وأما الترديد فبسبب استخدام لفظة " أو " التي أصل وضعها أنها للشك والتخيير أو الإباحة .

ثم اعترض على قول ابن مالك " عاملاً لفظياً " ؛ لأن ذلك يخالف الكوفيين الذين يقولون : أن " المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان "[3].

١ـ شرح التسهيل ٢٨٧/١ .

٢- التذييل والتكميل ٢٥٦/٣ .

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨/١ .

فلأبي حيان على تعريف ابن مالك للمبتدأ اعتراضان : الأول : استخدامه لألفاظٍ لا تستخدم في الحدود ، والثاني : اعتراضه على مخالفة ابن مالك طائفة من النحاة ، وهم الكوفيون .

لمناقشة الاعتراضات في الحدود أو التعريفات ، يتحتم أولاً معرفة ما هو التعريف ؟ وما أقسامه ؟ وما شروطه ؟ .

التعريف هو: " ما يلزم من تصوره في الذهن ، تصور المعرف بالكُنه والحقيقة ، أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه "[1] ، أما أقسامه فهي : الحد ، والرسم، واللفظي ، وقد ذكرها صاحب السلّم المرونق في قوله :

مُعَرِّفٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ قُسَمْ حَدُّ وَرَسْمِيَ وَلَفْظِيّ عُلِمْ

فَالْحَدُّ بِالْجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالْجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

وَمَا بِلَفْظِيّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

فالحد هو " قول دال على ماهية الشيء ، والرسم هو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصه جملتها بالاجتماع وتساويه "[2] ، فما كان فيه الفصل هو الحد ، وما كان فيه التمييز فقط بإحدى خواصه هو الرسم[3] .

وأما شروط التعريف فستة ذكرها أيضاً في قوله :

وَشَرطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطّرِدَا مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لَا أَبْعَدَا

وَلَا مُسَـــــاوِيًا وَلَا تُجُــوِّزَا بِـــــلَا قَرِينَةٍ بِهَا تُحُرِّزَا

وَلَا بِمَا يُدْرَى : بِمَحْدُودٍ وَلَا مُشْتَرِكٍ مِنَ الْقَرِينَةِ خَـــلَا

---

[1]- شرح السلم في المنطق ٣٨ .

[2]- معيار العلم في فن المنطق ٢٦٧ .

[3]- ينظر : تجريد المنطق ١٦ .

وَعِنْدَهُمْ مَنْ جُـمْلَةِ الْمَرْدُودِ أَنْ تُذْكَرَ الأَحْكَامُ فِي الْحُدُودِ

وَلاَ يَــجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْر أَوْ وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فادْرِ مَا رَوَوْا

ومن خلال النظر في حد المبتدأ عند النحاة يتبين أنهم متفقون في مضمون تعريفاتهم مختلفون في الألفاظ التي عبروا بها عنه ، فقد حد ابن جني المبتدأ بأنه " كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية ، وعرّضته لها ، وجعلته أولاً لثانٍ "[١]، وذكر عبد القاهر الجرجاني في تعريفاته أن المبتدأ " هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام أو حرف النفي ، رافعة لظاهر "[٢] ، وحده أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ)[٣] بأنه " ما جردته من عوامل الأسماء ، ومن الأفعال ،والحروف ، وأن تجعله أولاً لثانٍ، مبتدأ به بدون الفعل "[٤].

قد اتفق كل النحاة القدامى ، والمتأخرين على أن المبتدأ اسم تتم فائدته بالخبر يكوّنَان جملة تامة ، واتفق جلهم على أن المبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية وخالف في ذلك الكوفيون ، فالعامل عندهم لفظي وهو الخبر .

وضح ابن مالك في شرحه للتسهيل مراده من قوله : ما عدم عاملاً لفظياً فقال : " لذا لم أصدر حد المبتدأ بالاسم ؛ لأنه بعض ما يكون مبتدأ ، بل صدرته بـ

١- اللمع ٢٥ .

٢- التعريفات ٢٥٢ .

٣- ينظر ترجمته في : نزهة الألباء ٣١٢ ، إنباه الرواة ١٤٥/٣ ، معجم الأدباء ١٩٨/١٨ ، وفيات الأعيان ٤٦٢/٣ .

٤- الأصول في النحو ٥٨/١ .

" ما عدم عاملاً لفظياً " ليتناول الاسم وغيره "[1] فغير الاسم نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾[2] ، ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ [3].

قال ناظر الجيش : " إنما صدر الحد بـ" ما " ولم يصدره بالاسم ؛ ليشمل الاسم الصريح ...، والمؤول "[4] . وذهب بدر الدين بن الناظم إلى أن " الاسم " جنس يعم الصريح والمؤول ، الذي عبر به في حده المبتدأ فقال : " المبتدأ هوالاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير المزيدة مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفي به ... فقولي : الاسم جنس للمبتدأ يعم الصريح منه ...، والمؤول "[5] ، فقول ابن الناظم غير قول أبيه ، فقد نبه ابن مالك إلى أن الاسم بعض ما يكون مبتدأ ، ويعني به الصريح وأشار إلى المؤول بقوله " وغيره " أي وغير الاسم .

ولذلك عقّب ناظر الجيش على قول ابن مالك في الشرح : " قد تقدم ... أن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسماً ... ويكون غير اسم " [6] قال : " وأما قوله : يكون غير اسم ، فليس بصحيح ، ولم يتقدم له ذلك ، بل الذي تقدم نقيضه ، وهو أن الإخبار باعتبار المعنى يختص الاسم به ...، وإنما صح الإخبار عن ﴿ وَأَن تَصُومُواْ ﴾ بـ﴿ خَيۡرٞ ﴾ وعن ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ بـ ﴿ وَسَوَآءٌ ﴾ . وإن لم يكونا اسمين لتأولهما به ، ولولا التأويل لم يصح الإخبار أصلاً "[7].

---

[1]- شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/١ .

[2]- الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

[3]- الآية ١٠ من سورة يس .

[4]- تمهيد القواعد ٨٤٧/٢ .

[5]- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٠٥/١ .

[6]- شرح التسهيل ٢٨٧/١ .

[7]- تمهيد القواعد ٨٥٠/٢ .

إن تصدير ابن مالك حد المبتدأ بـ " ما عدم " وعدوله عن استعمال لفظة "اسم " التي استعملها جل النحاة في تصدير حد المبتدأ ، إنما هو ناتج عن نظرة ابن مالك للجمل قبل تأويلها ، فأصل المبتدأ المؤول حرف مصدري وفعل ، وهذا على حقيقته ليس اسماً ، لذا أتى بالموصول ليتضح بصلته أن المبتدأ يكون صريحا ويكون مؤولاً ، وذلك جمع لكل فصول المعرف وهو شرط من شروط التعريف[١]. ونظر بعض النحاة إلى الجمل بعد تأويلها وسبك الحرف مع الاسم في مصدر ، وهذا المصدر المؤول اسم بعد تأويله لا قبله فلذلك صدروا الحد بـ " الاسم " باعتبار ما سيكون والله اعلم .

وذكر النحاة أيضاً أن " ما " الموصولة تكون على ثلاثة أضرب[٢] : أولها : لما لا يعقل نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[٣] ثانيها : لصفة من يعقل نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [٤] ثالثها : للمبهم نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ﴾[٥] ، ونحو أن ترى خيالاً فتقول : أخبرني ما هنالك .

وهي في كل أحوالها اسم مبهم شأنها شأن باقي الأسماء الموصولة ، بل إنها مفرطة في الإبهام حتى توصل بصلتها ، فإذا وصلت اتضحت فزال إبهامها وارتفع[٦].

١- ينظر : معيار العلم في فن المنطق ٢٦٨ .

٢- ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٣/١ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٤٢٩/١ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٠ .

٣- الآية ٩٦ من سورة الصافات .

٤- الآية ٣ من سورة النساء.

٥- الآية ٣٥ من سورة آل عمران .

٦- ينظر : نتائج الفكر في النحو للسهيلي ١٣٩ .

وقد استخدم كثيرٌ من النحاة " ما " الموصولة في حدودهم ، فقد مر حد ابن السراج للمبتدأ الذي صدره بها ، وقال في تعريفه الاسم : " **ما** دل على معنى مفرد"[١] وقال في حد الفعل أنه : " **ما** دل على معنى وزمان "[٢] ، واستعملها ابن جني كثيراً ومن ذلك تعريفه المكان بأنه : " **ما** استُقِرّ فيه أو تصرف عليه"[٣] وقال في تعريف الحال : " كل **ما** صلح أن يكون جواباً لـ " كيف " "[٤].

بل إن أبا حيان نفسه استخدم " ما " كثيراً في حدوده ، فمن ذلك قوله في حد المفعول به : " هو **ما** كان محلاً لفعل الفاعل خاصة نحو ضربت زيداً "[٥] ، وقال في حد المفعول فيه : " هو **ما** نصب من وقت أو مكانٍ على تقدير " في " باطرادٍ لواقع فيه مذكور أو مقدر "[٦].

وذكر النحاة في : " أو " أنها تأتي لمعانٍ كثيرة[٧] ، إذ تأتي للتخيير، أو للشك، أو الإبهام ، أو الإباحة ، أو التقسيم ، أو بمعنى الواو ، فجمعهما ابن مالك في قوله :

خيّر، أبحْ، قسّم – بأو – وأبهمِ واشكك ، وإضرابٌ بها نُمي

وَرُبّـمَا عَـــاقَبتِ الـواوَ إذا لمْ يَلْفِ ذو النّطْقِ لِلَبْسٍ مُنْفِذَا

فمن بين معانيها أنها تأتي للتقسيم ، أو بمعنى الواو ، وإلى ذلك ذهب الخليل فقال : " والواو التي تتحول " أو " مثل قول الله عز وجل ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا

١- الأصول في النحو ٣٦/١ .

٢- نفسه ٣٨/١ .

٣- شرح اللمع الثمانيني ٤٦٤/١ .

٤- نفسه ٤٧١/١ .

٥- ارتشاف الضرب ١٤٦٦/٣ .

٦- نفسه ١٣٨٩/٣ .

٧- ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣٣/١ .

ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[1] معناها : وآباؤنا الأولون ، ومثْله : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ [2] معناها: ولا تطع منهم آثما ولا كفوراً "[3].

قال أبو عباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ)[4] " هذا باب أو وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين ، ثم يتسع بها الباب فيدخلها المعنى الذي في الواو من الاشتراك من أنها تخص ما لا تخصه الواو "[5].

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن " أو " تأتي في بعض معانيها لمجرد التفريق قال : " ومن العطف بها في التفريق المجرد قوله تعالى : ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ﴾[6] ، وقوله تعالى : ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾[7]، والمراد بوصف التفريق بالمجرد خلوُّه من الشك ، والإبهام ، والإضراب، والتخيير ، فإن لكل واحد منها تفريقاً مصحوباً بغيره "[8].

---

[1]- الآية ١٦-١٧ من الصافات .

[2]- الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

[3]- الجمل في النحو للخليل بن احمد ٣٠٧ .

[4]- ينظر ترجمته في :أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، إنباه الرواة ٢٤١/٣ ، بغية الوعاة ٢٦٩/١ ، الأعلام ١٤٤/٧ .

[5]- المقتضب ٢٤٨/٣ .

[6]- الآية ١٩٥ من سورة آل عمران.

[7]- الآية ١٣٥ من سورة النساء .

[8]- شرح التسهيل ٢٥١/٣ .

وقرر ذلك ناظر الجيش بقوله : " والحق أن المعاني المذكورة ، إنما تستفاد بقرائن الكلام الذي هي فيه "[1].

قد مر أن من شروط التعريف عند أهل المنطق أن لا يكون في الحد " أو " التي للشك لقوله:

وَلاَ يَجُوزُ فِي الْحُدُودِ ذِكْرُ " أَوْ " وَجَائِزٌ فِي الرَّسْمِ فادْرِ مَا رَوَوْا

أي " لا يجوز ذكر " أو " في التعريف مطلقاً حدا كان أو رسماً إذا كانت "أو " للشك أو للإبهام ؛ لأن التعريف يؤتى به لتوضيح المعرَّف ، والشك ، أو الإبهام يزيد المجهول جهالة ... وأما : " أو" التي للتنويع ، والتقسيم ، فإنه يجوز دخولها في الرسوم دون الحدود "[2].

لذلك استخدمها النحاة وغيرهم في تعريفاتهم ، كما استخدموا " ما " فقد عرف ابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩ هـ)[3] المبتدأ بقوله: " هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً ، **أو** تقديراً معرًّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه "[4] وعرفه ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)[5] فقال : " المبتدأ اسم **أو** بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية **أو** بمنزلته ، مخبر عنه ، **أو** وصف رافع لمكتفًى به "[6] ، وقد عرفه شهاب

---

[1]- تمهيد القواعد ٣٤٦٥/٧ .

[2]- شرح السلم في المنطق ٤٤ .

[3]- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٠٩/٣ ، بغية الوعاة ٩٨٠/٢ ، الأعلام ٢٧/٥ .

[4]- شرح الجمل ٣٤٠/١ .

[5]- ينظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢٦٨ ، شذرات الذهب ٣٢٩/٨ ، الأعلام ١٤٧/٤ .

[6]- أوضح المسالك ١٨٤/١ .

الدين أحمد بن محمد الأُبَّذِي (ت ٨٦٠ هـ)[١] فقال : " حد المبتدأ اسم **أو** بمنزلته ، مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرٌ عنه ، **أو** وصفٌ لرافعِ المكتفى به"[٢].

وقد استخدم أبو حيان في كثيرٍ من تعريفاته " أو " التي وصف حد ابن مالك للمبتدأ بأنه فيه ترديد ، بسببها ، فمن ذلك ما عرف به المصدر بأنه : " اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل نحو : " فهم فهماً "، **أو** صادر عن فاعل حقيقة **أو** مجازاً "[٣] ، وقال في تعريف المستثنى : " هو المنسوب إليه خلاف المسند للاسم الذي قبله بواسطة إلاّ ، **أو** ما في معناها "[٤].

أما قول ابن مالك " **حقيقة أو حكماً** " فـ " أو " فيه لمجرد التفريق بين ما عدم عاملاً لفظياً حقيقة ، وما عدمه حكماً ، لتسلط عامل زائد عليه عمِل في لفظه دون محله ، وبقي المحل مرفوعاً مبتدأ ، وكذلك قوله " **أو وصفٍ** " فـ " أو " فيه لإدخال القسم الثاني من المبتدأ الذي لا خبر له ، بل له فاعل سد مسد الخبر، وقد أجمع شراح التسهيل على ذلك[٥] ومنهم الشارح أبو حيان ، بل إن جل النحاة ذكروا في حدهم للمبتدأ أنه اسم أو صفة رافعة لما انفصل وأغنى .

إن الذي عمل في المبتدأ الرفع هو عامل معنوي وهو الابتداء ؛ أي تجرده من العوامل اللفظية ، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[٦] ، فإن تجرد

١- ينظر ترجمته في : الأعلام ٢٢٩/١ ، معجم المؤلفين ١٥٠/٢ .

٢- الحدود في علم النحو ٤٦٨/١ .

٣- ارتشاف الضرب ١٣٥٣/٣ .

٤- نفسه ١٤٩٧/٣ .

٥- ينظر : التذييل والتكميل ٢٥٢/٣ ، المساعد في شرح تسهيل الفوائد ٢٠٣/١-٢٠٤ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٧١/١ ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٨٤٧/٢-٨٤٨ ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١٣/٣ ، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ١٩٢/١ ، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٩٩١/٣ .

٦- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦/١ ، التذييل والتكميل ٢٥٧/٣ .

الاسم من العوامل اللفظية غير الزائدة ارتفع مبتدأ ، قال أبو الحسن محمد ابن الوراق (ت٣٨١هـ)[١] :

" العامل في المبتدأ ـ على ما رأيناه ــ تعريته من العوامل اللفظية "[٢] ، ثم لما استوى المبتدأ مرفوعاً ، رفع هو الخبر ، فرافع الخبر لفظي وهو المبتدأ ، وفي ذلك قال سيبويه : " المبتدأ يعمل فيما بعده كما يعمل الفعل فيما يكون بعده"[٣] ، وهذا القول هو قول أكثر البصريين ، وذهب جماعة منهم المبرد إلى أن العامل في الخبر هو الابتداء و المبتدأ معاً ، قال : " فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر "[٤] وهذا ما ذهب إليه ابن السراج بقوله : " وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما "[٥].

وذهب بعضهم إلى أن الخبر ارتفع بالابتداء بواسطة المبتدأ[٦]، وحجة من قال به : " إن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ؛ لأنه مقتضٍ لهما ، فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول "[٧] ، وضعفوا هذا الرأي ؛ لأن الابتداء عامل معنوي ، والعامل المعنوي ضعيف ولا يقوى على العمل في معمولين[٨] .

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ فهما قد ترافعا ، ورد ابن مالك ما ذهبوا إليه فقال : " وهو مردود ، إذ لو كان الخبر رافعاً

١- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٠١/٥ ، الأعلام ٢٢٥/٦ .

٢- علل النحو ٢٦٤ .

٣- الكتاب ٨٧/٢ .

٤- المقتضب ٤٠٤/٤ .

٥- الأصول في النحو ٥٨/١ .

٦- ينظر الإنصاف ٥٦/١ .

٧- شرح التصريح على التوضيح ١٩٦/١.

٨- ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بتحقيق محمد محي الدين ١٦٧/١ .

للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية "[1] ، ورد أبو البركات الأنباري على هذا المذهب بقوله : " إن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدي إلى المحال مُحال "[2].

وذهب بهاء الدين ابن عقيل إلى أن " أعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه ، وهذا الخلاف مما لا طائل فيه "[3] أما ناظر الجيش فقد ذكر ثمانية مذاهب في هذه المسألة ، وصحح منها مذهب سيبويه ، وهو أن العامل في المبتدأ هو الابتداء ، ثم عمل المبتدأ في الخبر فرفعه[4].

أما أبو حيان فقد اختار مذهب الكوفيين ، قال : " والذي نذهب إليه ونختاره – وهو الذي يقتضيه النظر – قول الكوفيين في أن كلا منهما رافع للآخر، وذلك أن كلاً منهما يقتضي الآخر، وما كان مقتضياً لشيء ، وليس بمستقلٍ ، فينبغي أن يكون عاملاً فيه ، ونحن نرد على جميع ما احتج به على بطلان هذا المذهب "[5].

لذلك قال في حده المختصر الذي حد به المبتدأ (المبتدأ هو اسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة). وقد حُق لمعترضٍ أن يعترض على حد أبي حيان ؛ لأنه حد خالف فيه طائفة من البصريين الذين قالوا : إن الخبر مرفوع بالابتداء – كما مر– إذ لا يصح على مذهبهم قوله " مرفوع به ".

ـ تستخدم " ما " الموصولة في التعريفات – حدوداً كانت أو رسوماً – كثيراً عند النحاة وغيرهم ، وذلك لا يتنافى مع شروط التعريف عند أهل المنطق ، وقد

---

[1]- شرح التسهيل لابن مالك ٢٩١/١ .

[2]- الإنصاف ٥٨/١ .

[3]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٩١/١ .

[4]- ينظر: تمهيد القواعد ٨٥٣/٢-٨٦٠ .

[5]- التذييل والتكميل ٢٦٦/٣ .

استعملوها هم أنفسهم في حدودهم ؛ لأن إبهام "ما " المطلق يرتفع بصلتها ، وينحصر فيها ، فتستخدم حينئذٍ في الحدود لتشمل كل أفراد صلتها، وشمولها في حد ابن مالك اقتصر على الذي عدم عاملاً لفظياً حقيقة أو حكماً ، وما عطف عليها من وصفٍ رافع لمكتفٍ فقط لا غير .

ـ يجوز ذكر " أو " في التعريف إذا لم تكن للشك ، وقد استعملها كثيرٌ من النحاة في تعريفاتهم ، وغالباً ما يؤتى بها لحصر أنواع المحدود ، وأقسامه ، فالمعرَّف إذا كان ذا قسمين مغايرين لا يجتمعان إلا بواسطة " أو " وذلك لا يخل بالتعريف ؛ لأن التعريف يكون بتصور المعرف في الذهن ، أو ذكر ما يميزه عن غيره وهذا لا يتأتى إلا بذكر جميع أقسامه ، وفصوله .

ـ إن رد ابن مالك لمذهب الكوفيين ، وبيان حجته في الشرح كفيل بأن لا يراعي في حده ذلك المذهب ، ولكنه أشار إليه بعد التعريف ليحيط القارئ علماً به ، فهو إذا لم يغفل رأي الكوفيين بل أخّره ؛ إذ ليس من شروط التعريف أن تحصى فيه كل الآراء المتباينة حول المعرَّف ؛ لأن تصوره في الذهن حاصل بدونها.

* وبهذا يترجح تعريف ابن مالك للمبتدأ على اعتراض أبي حيان المتمثل في وصف التعريف بالإبهام والترديد ومخالفة الكوفيين .

****

مسألة : شرط الاعتماد على نفي أو استفهام في إعمال الوصف المشتق

قال ابن مالك:

(ولا يجري [أي الوصف المشتق] ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام ، أو نفي ، خلافاً للأخفش)[1].

قال أبو حيان :

(ذهب الأخفش ومن تبعه إلى أنه لا يشترط الاعتماد في إعماله ... وقد استدل المصنف على صحة مذهب الأخفش بقول الشاعر[2] :

خَبِيرٌ بَنُو لِهْب فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهَبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

ويقول الآخر[3] :

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إذَا الدَّاعِي الْمُثوِّبُ قَالَ يَالَا

... وما استدل به المصنف لا حجة فيه : أما " خبير بنو لهب " فـ" خبير " خبر مقدم و" بنو لهب " مبتدأ ... وأما قوله : " فخير نحن " فـ" خير " خبر مقدم ،

---

[1]- شرح التسهيل ٢٩١/١ .

[2]- البيت من الطويل ، وهو لرجل من الطائيين ، ينظر : شرح الشواهد للعيني ١٤٨/١ ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٤٣/١ .

[3]- البيت من الوافر ، وهو لزهير بن مسعود الضبي ، ينظر : شرح شواهد المغني ٨٤٧/٢ ، المعجم المفصل في شواهد العربية ٨١/٦ .

و"نحن " مبتدأ ... وذهب الكوفيون إلى ما ذهب إليه الأخفش من عدم اشتراط الاستفهام والنفي ...) [1] .

ذكر ابن مالك أن الوصف الذي يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر يحسُن به أن يعتمد على استفهام ، أو نفي ، ونسب ذلك إلى سيبويه في الشرح ، فأجمع البصريون إلاّ أبا الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ)[2] على أن مثل هذا الوصف لا يعمل إلاّ إذا اعتمد على نفي أو استفهام ، وخالفهم الأخفش سعيد بن مسعدة فذهب إلى أن الاعتماد لا يشترط في إعمال الوصف ، وقال الكوفيون مثل قوله .

واستدل ابن مالك على صحة ما ذهب إليه الأخفش ومن تبعه بقول الشاعر :

خبير بنو لهب.....

وبقول الآخر :

فخير نحن عند الناس .....

وذلك بجعل "خبير" و " خير " مبتدأين عاملين فيما بعدهما دون أن يعتمدا على نفي ولا استفهام ، فاعترض أبو حيان على هذا الاستدلال ، وقال : لا حجة فيه ؛ لأن "خبير"، من قوله "خبير بنو لهب" خبر مقدم ، و " بنو لهب " هو المبتدأ ، وكذلك هو الحال في "خير" من قوله "خيرٌ نحن " خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر، وقد اختلف كل من الشارح والمصنف في فهم كلام سيبويه في هذه المسألة.

إذاً اعتراض أبي حيان يتمثل في رد ما استدل به ابن مالك من الشعر المسموع عن العرب ، ثم وجهه على خلاف ما قال ابن مالك ؛ ليستقيم مع شرط البصريين في إعمال الوصف المشتق .

---

[1]- التذييل والتكميل ٢٧٢/٣ .

[2]- ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ١٢ ، نزهة الألباء ١٢٠ ، إنباه الرواة ٣٦/٢ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٤ .

إن للعلماء في مسألة اعتماد الوصف على استفهام ، أو نفي ليكون مبتدأً ثلاثة آراء[1]: أولها : وجوب الاعتماد ، وهو مذهب البصريين إلاّ الاخفش ، ثانيهما : جواز الاعتماد وعدمه ، وعدم الاعتماد قبيح ، وهو ما ذهب إليه ابن مالك ونسبه إلى سيبويه، وثالثها: جواز الاعتماد وعدمه وعدم الاعتماد حسن ، وهو مذهب الأخفش والكوفيين .

قال ابن مالك:

وَأَوْلٌ مُبْتَـــدَأ وَالثَّانِـــي فَـاعِلُ أغْنَى فِي أسَارٍ ذَانِ

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفِيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أَولُو الرَّشَدْ

ولعل السبب في اعتماد الوصف على استفهام أو نفي ؛ ليرفع فاعلاً يسد مسد الخبر هو " أنه بالاعتماد يتقوى فيه جانب الفعل ... والاستفهام أيضاً طالب الفعل ، وكذلك النفي ... وهذا التعليل موافق للسماع إذ لم يُنقل نحو : قائم الزيدان ، إلاّ نادراً بحيث لا يبنى عليه قياس "[2].

وقد علل هذا التعليل أيضاً أبو البركات الأنباري قال : " اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل ؛ لأنه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتمد ، ولم يوجد هنا فوجب ألاّ يعمل "[3].

قال ابن مالك في الشرح : " وأشرت بقولي : " ولا يجري ذلك المجرى باستحسان" إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلاّ بعد استفهامٍ أو نفي ، وإذا فعل به ذلك دون استفهام ، أو نفي قبح

---

[1]- ينظر : همع الهوامع ٣٦٢/١ ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٠/١ .

[2]- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥٩٤/١ .

[3]- أسرار العربية ٧٤.

عنده دون المنع ... وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسناً ...والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف "[1].

قال سيبويه : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنه يستقبح أن تقول : قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل " قائماً " مقدماً مبنياً على المبتدأ "[2] . فقد بنى ابن مالك على هذا النقل من سيبويه عن الخليل رأيه فقال : " ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قوله ما لم يقل "[3] وإلى هذا ذهب بدر الدين بن الناظم في قوله : " أما إذا لم يعتمد على استفهام أو نفي ، كان الابتداء به قبيحاً وهو جائز على قبحه "[4] .

قال رضي الدين الشاطبي اللغوي وهو أستاذ أبي حيان : " أما إجازته إياها [أي ابن مالك في قوله : وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد] على قلة فهو عنده مذهب سيبويه ، والناس في إيراد مذهب سيبويه على رأيين ... واستقباحه له يَحْتَمِلُ أن يريد به عدم الجواز جملة ، ويحتمل أن يريد أنه مع قبحه جائز بخلاف ما إذا اعتمدت الصفة فإن ذلك جائز حسن ، وعلى الأول حمله طائفة ... ولم ير ابن مالك هذا التفسير ...، ثم استدل على صحة استعماله بالبيتين المتقدمين ، فلهذا – والله أعلم – أتى بالمسألة لينبه على أنها مع عدم الاعتماد غير ممتنعة خلافاً لمن ظن أن ذلك كذلك "[5].

---

[1]- شرح التسهيل ٢٩٢/١-٢٩٣.

[2]- الكتاب ١٢٧/٢.

[3]- شرح التسهيل ٢٩٢/١.

[4]- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٧٥.

[5]- المقاصد الشافية ١/ ٦٠٤-٦٠٥.

ورجح الشيخ محمد الدلائي ما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه قال : " قد نص سيبويه على قبحه مجعولاً بمعنى : يقوم أو قام ، لعدم استحسان عمله إلاّ صفة أو خبراً "[1] .

وجمع بدر الدين الدماميني حاصل ما ذهب إليه سيبويه والأخفش في قوله : " وتخلص من هذا أن سيبويه يقول : ليس بحسن : والأخفش يقول : هو حسن ، وكذلك الكوفيون "[2] .

لذلك اتخذ ابن مالك البيتين دليلاً سماعياً على جواز إعمال الصفة وإن لم تعتمد على نفي أو استفهام ، سواءً أكان هذا الجواز بقبح أو استحسان ، وعلة سبب اتخاذ البيت الأول دليلاً أنه : " لو جعل " بنو لهب " مبتدأ مخبراً عنه بقوله: "خبير" لزم عدم المطابقة ، فتعين كون " خبير " مبتدأ و " بنو لهب "، فاعلاً به"[3] أما السبب في البيت الثاني فبينه ابن مالك بقوله : " " فخير" مبتدأ و " نحن " فاعل، ولا يكون " خير " خبراً مقدماً و " نحن " مبتدأ ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و " مِنْ " وهما كمضاف ومضاف إليه ، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه ، وإذا جعل " نحن " مرتفعاً بـ" خير " على الفاعلية ، لم يلزم ذلك ؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه "[4].

إنّ اتخاذ ابن مالك الشاهدين دليلاً على صحة ما استحسنه الأخفش وأجازه سيبويه على قبح ناتج عن سبب وهو عدم المطابقة في البيت الأول ، وعدم الفصل بين أفعل التفضيل و " من " بأجنبي ، وهذه الأسباب هي التي جعلت ابن مالك

---

[1]- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٩٥٨/٣.

[2]- تعليق الفرائد ٢٢/٣-٢٣.

[3]- نفسه ٢١/٣.

[4]- شرح التسهيل ٢٩٣/١.

يجعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد ؛ لأن القول بأنه خبر مقدم لا يجوز لما بُيّن من الأسباب.

وذهب كثير من العلماء منهم أبو حيان إلى القول بالتقديم والتأخير ، وردوا على الأسباب التي منعت ابن مالك منه ، قال أبو حيان : " أما " خبير بنو لهب " فـ" خبير " خبر مقدم و" بنو لهب " مبتدأ ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع ؛ لأن " خبير" فعيل يصح أن يخبر به عن المفرد ، والمثنى ، والمجموع ، ولا سيما ورود ذلك في الشعر ... وأما قوله : " فخير نحن " فـ " خير" خبر مقدم ، ونحن مبتدأ وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين أن الخبر هو رافع المبتدأ ، فالمبتدأ معمول له كما أن " من " الداخلة على المفضل عليه متعلقة به ، فلم يفصل بينهما بأجنبي ... ولو سلمنا أن المبتدأ ليس معمولاً لما ضر هذا الفصل ؛ لأنه وقع في الشعر "[1] .

وما ذهب إليه أبو حيان هو ما رجحه بدر الدين الدماميني بقوله : " وأجيب بأن فعيلاً يستوي فيه المفرد، وغيره، قال تعالى ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾[2] وقال تعالى :﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ﴾[3] وقال تعالى :﴿ خَلَصُواْ نَجِيًّا ۖ ﴿٨٠﴾ ﴾[4] ... وأجيب[عن البيت الثاني] بأنا لا نسلم أن " نحن " مبتدأ ولا فاعل ، وإنما هو توكيد للضمير المستكن في " خير " و" خير" خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : " فنحن خير نحن " كما تقول : أنت قائم أنت ، على ذلك خرجه ابن خروف "[5] .

---

[1]- التذييل والتكميل ٣/٢٧٤-٢٧٥.

[2]- الآية ٤ من سورة التحريم .

[3]- الآية ٦٩ من سورة النساء .

[4]- الآية ٨٠ من سورة يوسف .

[5]- تعليق الفرائد ٣/٢١-٢٢.

وهذا هو ما ذهب إليه بعض شراح الألفية أيضا ، قال ابن هشام الأنصاري : " ولابد للوصف من تقدم نفي أو استفهام ...، خلافاً للأخفش والكوفيين ، ولا حجة لهم في نحو :

خبير بنو لهب .....

وخلافاً للناظم وابنه لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صح الإخبار به عن الجمع ؛ لأنه على فعيل فهو على حد ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ "[1] ووافقهم أبو الحسن على بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)[2] فيما ذهبوا إليه[3].

وما ذهب إليه أبو حيان ومن تبعه مخالف لمذهب الكوفيين ، حيث إنه جعل الوصف المشتق خبراً مقدماً وقد تحمل ضميراً يعود على المبتدأ الذي قال إنه تأخر، والكوفيون يمنعون ذلك ، قال أبو البركات الأنباري : " فإذا قيل : فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو " قائم زيد " ؟ قيل اختلف النحويون فيه ، فذهب البصريون إلى أنه جائز، وذهب الكوفيون إلى أنه غير جائز وأنه إذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله ، وقالوا : لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، وذلك لا يجوز "[4] .

فمذهب الكوفيين جعل الوصف المشتق مبتدأ وإن لم يعتمد وما بعده خبراً له، ولا يجوز عندهم تقديم الخبر إذا كان اسماً مشتقاً لتحمله ضميراً يعود على المبتدأ الذي تأخر ، هذا هو ما ذهبوا إليه . والبصريون على خلافه ، وقد اختار أبو حيان

---

[1]- أوضح المسالك ٣٧.

[2]- ينظر ترجمته في : الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة ٢٨٥/١ ، الأعلام ١٠/٥ ، معجم المؤلفين ١٨٤/٧ .

[3]- ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٤٧/١ .

[4]- أسرار العربية ٧٤.

مذهب الكوفيين في بعض هذه المسألة وتركه في بعضها الآخر ، ليرد ما ذهب إليه المصنف .

أما قول أبي حيان : " ولو سلمنا أن المبتدأ ليس معمولاً للخبر لما ضرّ هذا الفصل ؛ لأنه وقع في الشعر " ، فهو قول يرجع إلى مفهوم الضرورة في الشعر ، وقد اختلف العلماء فيه ؛ فالضرورة عند ابن مالك ما ليس للشاعر عنه مندوحة[١]، فليس مخصوصاً بالضرورة ما تمكن الشاعر من تفاديه ، فإذا لم يفعل ذلك مع استطاعته ، فذلك اختيار وليس اضطراراً[٢].

قال سيبويه في الضرورة : " لا يحمل على الاضطرار والشواذ إذا كان له وجه جيد "[٣] .

وقال ابن السراج : " وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصول يُعمل عليها "[٤] .

وعلى هذا المفهوم للضرورة لا يمكن حمل الفصل بين أفعل التفضيل "ومن" على الضرورة ؛ لأن المبتدأ صار أجنبياً بعد أن تم التسليم بأنه ليس معمولا للخبر . فإذا كان كذلك فلا توجيه للبيت إلاّ أن يكون " خير " مبتدأ و" نحن " فاعل سد مسد الخبر .

وقد نقل أبو حيان ، والدماميني عن أبي الحسن علي بن محمد بن خروف (ت ٦٠٦ هـ)[٥] أن " نحن " في قوله : " فخير نحن " ليس بفاعلٍ ولا مبتدأ وإنما

١- ينظر : الإقتراح ٣٢ .

٢- ينظر : شرح التسهيل ٢٢٠/١-٢٢١.

٣- الكتاب ١٦٤/٢.

٤- الأصول في النحو ٤٣٥/٣.

٥- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٩٢/٤ ، فوات الوفيات ٨٤/٣ ، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢١٤ ، بغية الوعاة ٢٠٣/٢ ، الأعلام ٣٣٠/٤.

هو توكيد للضمير المستكن في " خير" و" خير" خبر لمبتدأ محذوف تقديره : فنحن خير نحن ، وهذا القول فيه تأويل بعيد لإخضاع النص لقواعد النحو ، قال ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ) : " فإذا أمكننا أن نحمل الكلام على ظاهره كان ذلك أولى من التأويل البعيد "[١] .

وقال أبو العباس ابن ولاد (ت ٣٣٢ هـ) [٢] : " إنما نضمر إذا كان الكلام محتاجاً إلى الإضمار ناقصاً عن التمام ، فأما إذا كان الكلام تاماً مفيداً فلا حاجة بنا إلى الإضمار "[٣] فإذا كان ظاهر النص تاماً وله وجه في العربية يحمل عليه يجب ألاّ يُلجأ للتأويل . وفي ذلك قال شهاب الدين الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ)[٤] : " الأصل عدم التأويل ، والتمسك بالظاهر إلى أن يتحقق ما يقتضي خلافه "[٥].

إذاً فشرط التأويل " ألاّ يتعدى حدود التفسير داخل إطار ظروف الكلام وملابساته مع استبعاد التأويلات التي جاءت بهدف الاتساق مع تصورات نظرية مسبقة "[٦] .

فلهذا رجحت طائفة من العلماء ما ذهب إليه ابن مالك ، منهم ابن عطاء أحمد ابن محمد التنسي (ت ٨٠١ هـ)[٧] قال : " ودفع بعضهم الاستدلال بالبيت الأول على هذا الاستعمال بادعاء كون " خَبِيرٌ " فيه خبراً مقدماً ؛ لأنه على وزن فعيل

١- علل النحو ٣٣٠.

٢- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٦٥٨/٧ ، حسن المحاضرة ٥٣١/١ .

٣- الانتصار لسيبويه من المبرد ٢١٢-٢١٣.

٤- ينظر ترجمته في : الأعلام ١٧٦/٧ ، هدية العارفين ٤١٨/٦ ، معجم المؤلفين ١٧٥/١٢.

٥- روح المعاني ٥٥/١١.

٦- التعليل اللغوي عند الكوفيين ١٤٨.

٧- ينظر ترجمته في : السلوك لمعرفة دول الملوك ٤٦١/٥ ، الأعلام ٢٢٥/١.

فهو يصح أن يخبر به عن المفرد ، والمثنى ، والمجموع، قال تعالى :﴿هُمُ ٱلۡعَدُوُّ فَٱحۡذَرۡهُمۡۚ﴾[1] ... ولا يمكن سلوك هذا في البيت الثاني بل " خير " فيه مبتدأ ، ونحن فاعله سد مسد خبره ، ولا يجوز أن يكون " خيرٌ " خبراً مقدماً لـ " نحن " ، لما يلزم عن ذلك من الفصل بين أفعل التفضيل " ومن " بمبتدأ "[2]؛ لأن الخبر ليس أجنبياً بالنسبة للمبتدأ ، على خلاف المبتدأ بالنسبة للخبر ، ورجح رأي ابن مالك أيضاً بهاء الدين بن عقيل ، فذهب إلى ما ذهب إليه ابن مالك من عدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ في الشاهدين [3].

وقال الشيخ المحقق محمد محي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٣ هـ)[4] مناصراً رأي ابن مالك في البيت الثاني دون الأول ، قال في قوله : " خير نحن " : " فهذا يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام"[5]، ورد التأويل الذي قال به ابن خروف فقال : " وزعم جماعة من النحاة ... أن قوله " خير " خبر لمبتدأ محذوف تقديره نحن خير إلخ.. ، وقوله : "نحن " المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في " خير" ، وانظر كيف يُلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه "[6]، أما البيت الثاني فرجح فيه التقديم والتأخير – وهو قول أبي حيان والبصريين – على اختيار ابن مالك توجيه الكوفيين.

ـ اشترط البصريون إلاّ الأخفش أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام ؛ ليكون مبتدأ يعمل فيما بعده الرفع فاعلاً سد مسد الخبر ، وعلة هذا الشرط هي تقوية جانب

---

[1]ـ الآية ٤ من سورة المنافقون.

[2]ـ شرح التسهيل للتّنّسي ٢٤٢/١.

[3]ـ ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٦٢/١ .

[4]ـ ينظر ترجمته في : الأعلام ٩٢/٧.

[5]ـ شرح ابن عقيل ١٦٢/١.

[6]ـ شرح ابن عقيل ١٦٢/١.

الفعل في الاسم المشتق ، هذا إلى جانب أنه لم يسمع عن العرب إعماله فيما بعده دون اعتمادٍ إلاّ قليلاً بحيث لا يبنى عليه قياس ، أما الكوفيون فاختاروا خلاف ذلك لأنهم بنوا القاعدة على المسموع ، وإن كان قليلاً .

ـ أجاز ابن مالك – على قلة وقبح – إعمال الوصف المشتق وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام ، مستأنساً في ذلك بما فهمه من كلام سيبويه ، وبما ذهب إليه الأخفش من أن إعماله حسن جيد ، وقد نبه في الألفية إلى أن الوصف إذا اعتمد يعمل ويقاس عليه ، وجاز إعماله إذا لم يعتمد لكن لا يقاس عليه ؛ لقلة السماع فيه ، ثم استدل على هذا الجواز بشاهدين مسموعين من كلام العرب.

ـ علل ابن مالك عدم اختياره التقديم والتأخير في قوله : " خيرٌ نحن " بأن التقديم والتأخير يؤدي إلى الفصل بين المتلازمين بأجنبي وهذا ممنوع ، بينما جعْل الأول مبتدأ وإن لم يعتمد ، قبيح ، والجواز على قبح أولى من المنع .

أما اختيار أبي حيان ومن تبعه التقديم والتأخير، فعللوا ذلك إما بالتأويل ـ وهو بعيد ـ أو بالضرورة ـ وهي أمر مختلف فيه ـ أو باتباع مذهب الكوفيين في ترافع المبتدأ والخبر وقد ترجح ضعفه .

ـ أجمع أكثر الشراح والعلماء على أن قوله : " خبير بنو لهب " خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وعلة جواز الإخبار بالمفرد عن الجمع أنه على وزن فعيل مما يستوي فيه المفرد ، والمثنى ، والجمع ، والمذكر والمؤنث ، ولم يذكر ابن مالك هذه العلة.

* لذلك يترجح ما اختاره ابن مالك من جعل " خير " في قوله : " خير نحن " مبتدأ، ونحن فاعل سد مسد الخبر ، يضعف ما احتج به أبو حيان ومن تبعه .

ويترجح اختيار أبي حيان التقديم والتأخير في قوله : " خبير بنو لهب " ؛ لأن أكثر العلماء على ذلك ولقوة ما احتجوا به .

****

مسألة : حذف الخبر جوازاً بعد " إذا " الفجائية ، ووجوباً بعد " لولا "

قال ابن مالك :

(ويحذف الخبر جوازاً : لقرينة ، ووجوباً : بعد لولا الامتناعية غالباً...) [1].

قال أبو حيان:

(قال المصنّف في الشرح : " ومن الحذف الجائز الحذف بعد " إذا " الفجائية نحو: " خرجت فإذا السبع " ، والحذف بعد " إذا " قليل ، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد "إذا" إلاّ وخبره ثابت غير محذوف، كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[2] ..." وليس كما ذكر : أما قولهم " خرجت فإذا السبع " فان إذا الفجائية ظرف مكان ، وهو خبر عن " السبع " ، وقدّروه : خرجت فبالحضرة السبع ؛ أي فبالمكان الذي أنا فيه السبع ...

وقال في الشرح : وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية ؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا ...، والمراد هنا بالحذف الكون المطلق ، فلو أريد كوناً مقيداً لا دليل عليه لم يجز الحذف ...، ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبي العطاء السندي[3]:

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرْ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

---

[1]- شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٤/١.

[2]- الآية ٢٠ من سورة طه .

[3]- البيت من البسيط ، وهو لأبي العطاء أفلح بن يسار السندي ، ينظر : أمالي القالي ٤٧/٣ ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٤٧٢/٢ .

وهذا الذي اختاره غير مختار ، بل المختار ما حكاه الجمهور من أن خبر المبتدأ بعد لولا يجب إظهاره ، وأنه لا يكون إلاّ كوناً مطلقاً لا مقيداً) [1].

ذكر ابن مالك أن خبر المبتدأ يحذف جوازاً ، إذا دلت عليه قرينة ، ويحذف وجوباً في مواضع منها بعد لولا الامتناعية في غالب حالاته ، أما الحذف الجائز ، فذكر أن من مواضعه بعد " إذا " الفجائية ومثل لذلك بقوله : " خرجت فإذا السبع " والتقدير : خرجت فإذا السبع موجود ، أو بالباب ، أو نحو ذلك ، فعلى هذا تكون "إذا" حرف ، وأما الحذف الواجب فذكر أن من مواضعه أن يكون المبتدأ بعد لولا ، ثم عقب بقوله : " غالباً " تنبيهاً منه على أن غير الغالب ذكره مثبتاً لورود السماع بذلك ، وهو قول الشاعر :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرْ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

ثم ذكر أن ما يحذف وجوباً هو الكون المطلق ، أما المقيد الذي لا دليل على حذفه لا يجوز حذفه بل الواجب إثباته .

فاعترض أبو حيان على ذلك : أما المبتدأ بعد " إذا " الفجائية فخبره ليس محذوفاً ؛ لأن " إذا " عنده ظرف مكان وليست حرفاً ، وهي في محل رفع خبر ، والتقدير : خرجت فبالحضرة السبع ، أو خرجت فبالمكان السبع ، أما المبتدأ بعد "لولا" فخبره واجب الحذف ، ولا يكون – على اختياره – إلاّ كوناً مطلقاً .

وكل ما اعترض به هو محل خلاف بين النحاة ، فاختار هو غير الذي اختاره ابن مالك .

اختلف النحاة في إذا الفجائية أهي ظرف ، أم حرف ؟ ، ثم اختلفوا في الظرف هل هو زمان أم مكان ؟[2] فذهب أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)[1] إلى

---

[1]- التذييل والتكميل ٢٧٩/٣-٢٨٢ .

[2]- ينظر: مغني اللبيب ١٠٩/١.

أنها حرف[٢] وهو ما اختاره ابن مالك ونسبه إلى الأخفش قال : " وروي عن الأخفش أنها حرف دال على المفاجأة وهو الصحيح عندي "[٣] ثم وجّه سبب اختباره هذا المذهب بثمانية أوجه : الأول : أنها كلمة تدل على معنى في غيرها غير صالحة لشيء من علامات الأسماء ولا الأفعال ، الثاني : أنها كلمة لا تقع إلاّ بين جملتين ، الثالث : أنها كلمة لا يليها إلاّ جملة ابتدائية ولا يكون ذلك إلاّ في الحروف ، الرابع : أنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها هل هي مكانية أم زمانية ، الخامس : أنها لو كانت ظرفاً لم تربط بين الشرط والجزاء ، السادس : أنها لو كانت ظرفاً فالواجب اقترانها بالفاء إذا كانت جواب شرط ، السابع : أنها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها ، الثامن : انها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها "إن" المكسورة غير مقترنة بالفاء[٤].

ونسب أبو حيان القول بحرفيتها إلى الكوفيين قال : " فأما كونها حرفاً فهو قول الكوفيين "[٥]، واختلف القائلون بإسميتها هل هي ظرف زمان أم مكان ؟، قال ابن مالك : " هي عند المبرد والسيرافي ظرف مكان ، وعند الزجاج ، وأبي علي الشلوبين ظرف زمان حاضر ، وهذا هو ظاهر قول سيبويه "[٦]

١- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٧/٤ ، وفيات الأعيان ١٧٦/٦ ، بغية الوعاة ٣٣٣/٢ ، الأعلام ١٤٥/٨ .

٢- ينظر : تمهيد القواعد ٨٦٩/٢ .

٣- شرح التسهيل ١٥٥/٢ .

٤- ينظر : شرح التسهيل ١٥٥/٢-١٥٦ .

٥- التذييل والتكميل ٣٢٤/٧ .

٦- شرح التسهيل ١٥٥/٢.

قال المبرد : " فأما " إذا " التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : " جئت فإذا زيد " و " كلمتك فإذا أخوك " وتأويل هذا : جئت ففاجأني زيد "[1].

ووافق أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)[2] المبرد فيما ذهب إليه قال : " اعلم أن " إذا " التي للموافقة كان أبو العباس محمد بن يزيد يقول: إنها ظرف من المكان ، فيجوز أن تقول : خرجت فإذا زيد ، كأنه قال : فحضرني زيد ، وكما تقول : أمامي زيد قائم ، وخرجت فإذا زيد قائماً كقولك : أمامي زيد قائماً "[3].

وقد اختار هذا المذهب أيضاً أبو الفتح بن جني ، قال : " إذا التي للمفاجأة ... وذلك كقولك خرجت فإذا زيد، فتقدير إعرابه : خرجت فبالحضرة زيد ، " فإذا " التي هي ظرف في معنى قولنا : " بالحضرة " وزيد مرفوع بالابتداء ، والظرف قبله خبر عنه "[4].

واختار غيرهم أن تكون " إذا " ظرف زمان ، قال أبو حيان : " وأما كونها ظرف زمان فهو مذهب الرياشي ، والزجاجي ، واختاره ابن طاهر ، وابن خروف، والأستاذ أبو علي ، فإذا قلت : خرجتُ فإذا زيدٌ ، فلا يصح أن تكون " إذا " خبراً عن زيد ؛ لأنه ظرف زمان ، وزيد جثة ، فيقدر من أجل هذا على حذف مضاف ، والتقدير : خرجتُ فالزمان حضور زيد ، أو مفاجأة زيد "[5].

---

[1]- المقتضب ١٤٤/٣.

[2]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٤٨/١ ، بغية الوعاة ٧/١ ، الأعلام ١٩٥/٢ .

[3]- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٨/٥ .

[4]- سر صناعة الإعراب ٢٤٢/١ .

[5]- التذييل والتكميل ٣٢٤/٧ .

وذكر ابن يعيش أن " إذا " تكون ظرف مكان أو حرف ، ولم يذكر أنها تصلح أن تكون ظرف زمان ، قال : " تكون بمعنى المفاجأة ، وهي في ذلك على ضربين : تكون اسماً ، وتكون حرفاً ، وإذا كانت اسماً كانت ظرفاً من ظروف الأمكنة ، وإذا كانت حرفاً كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة ... فإذا قلت: خرجت فإذا السبع ، وأردت به الظرفية لم يكن ثم حذف ، وكان " السبع " مبتدأ ، و " إذا " الخبر قد تقدم ، كما تقول : " عندي زيد " ويتعلق الظرف باستقرار محذوف ... فإذا جعلتها حرفاً كان الخبر محذوفاً لا محالة ، والتقدير : خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود ؛ لأن المبتدأ لابد له من خبر ، ولا خبر له هنا ظاهراً فوجب أن يكون مقدراً "[1].

ولما كان هذا الخلاف في " إذا " وجب أن يترتب عليه خلاف في مدخولها ، ولعل ما جمعه ناظر الجيش في هذا الخلاف يغني عن الاستطراد إلى ما سواه ، قال : " وإذا تقرر هذا فلا يخلو إما أن يذكر بعدها مبتدأ فقط أو مبتدأ وخبر : فإذا ذكر بعدها مبتدأ فقط ، وقلنا بأنها حرف أو اسم ، وتلزم الإضافة إلى جملة لزم أن يكون الخبر محذوفاً ، والتقدير : فإذا السبع حاضر ، أو موجود ، وعلى القول بأنها لا يلزمها الإضافة إلى الجملة إذا كانت اسماً ، وقلنا إنها ظرف مكان ، كانت خبراً عما بعدها حدثاً كان أو جثة ، وإن قلنا : إنها ظرف زمان كانت خبراً عما بعدها إن كان حدثاً نحو : خرجت فإذا القتال ، وإلاّ فالخبر محذوف إن كانت جثة وهو العامل في إذا"[2].

ورجح القول بحرفيتها صاحب الجدول في إعراب القرآن قال : " والقول الذي يعتبرها حرفاً للمفاجأة هو أرجح الأقوال لعدم احتياجه إلى التأويل ، أما الذين اعتبروها ظرفاً فقد قدروا لها عاملاً محذوفاً "[3] لذلك قال ابن مالك : لم يرد في

---

[1]- شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٠/١ .

[2]- تمهيد القواعد ٨٦٩/٢ .

[3]- الجدول في إعراب القرآن الكريم ٣٦٨/١٠ .

القرآن مبتدأ بعد " إذا " إلاّ وخبره مثبت[1] والحذف بعدها جائز لكنه قليل ، بخلاف من جعلها ظرف زمان ؛ لأنه عند ذلك لابد من تقدير العامل فيه ، وقد اختار هذا المذهب محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣ هـ) في إعرابه للقرآن[2].

أما وجوب حذف الخبر فله مواضع منها بعد " لولا " ، ومذهب ابن مالك أن الخبر بعد " لولا " يحذف في الغالب ، وليس على الإطلاق ؛ لأنه قد ورد من الشعر ما ذكر فيه الخبر بعد لولا ولم يحذف ، وهو قول الشاعر :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرْ ألْقَتْ إلَيْكَ مَعَدَّ بِالْمَقَالِيدِ

حيث إن " عمر " مبتدأ ، و " قبله " خبر ، قال : " والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق ، ولو أريدَ كون مقيد لا دليل عليه لم يجز الحذف ، نحو : لولا زيد سالمَنا ما سلم ...، فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف : نحو : لولا أنصار زيد حموه لم ينج ، فـ " حموه " خبر مفهوم المعنى ، فيجوز إثباته وحذفه "[3].

إذاً الكون المطلق هو الكون العام؛ أي لولا وجود كذا لكان كذا ، ومثاله : لولا الماء لانعدمت الحياة ؛ أي : لولا الماء موجود ، أما الكون المقيد فهو الكون المحدود في نطاق لا يحيد عنه ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإلاّ جاز الذكر والحذف على السواء ، ومثال واجب الذكر قولك : لولا عمرو عندنا لهلك ، فـ " عندنا " خبر لعمرو واجب الذكر ؛ لأنه مقيد بحال محددة له ، ولم يدل عليه دليل ؛ أما لو قلت : لولا إخوان عمرو حموه لهلك ، فلك أن تذكر الخبر أو تحذفه على الجواز ؛ لأنه كون مقيد مدلول عليه .

---

[1]- ينظر : شرح التسهيل ٢٩٤/١ .

[2]- ينظر : إعراب القرآن وبيانه ١١٥/٣.

[3]- شرح التسهيل ٢٩٥/١ .

قال السيوطي : " أطلق الجمهور وجوب الحذف ... وقيده الرماني وابن الشجري ، والشلوبين ، وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق ، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب "[1].

ذكر الشيخ بهاء الدين بن عقيل أن النحويين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب قال: " هذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب إلاّ قليلاً هو طريقة لبعض النحويين ، والطريقة الثانية : أن الحذف واجب دائماً ، وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مؤول ، والطريقة الثالثة : أن الخبر إما أن يكون كوناً مطلقاً أو كوناً مقيداً فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه ... وإن كان كوناً مقيداً فإما أن يدل عليه دليل أو لا فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ... وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه "[2].

وقد رجح الدماميني ما اختاره أبو حيان من أن الجمهور لا يجيزون أن يكون الخبر بعد لولا إلاّ كوناً مطلقاً ، قال : " والذي عليه الجمهور أن الخبر بعد " لولا " لا يكون إلاّ كوناً مطلقاً فيجب حذفه دائماً ، ومن ثم لحنوا المعرّي في قوله[3]:

يُذِيبُ الرُّعْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا

وخرجه بعضهم على أن " يمسكه " حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ أي : فلولا الغمد موجود في حال كونه يمسكه ...، نعم يحتمل تقدير " يمسك " بدل اشتمال على الأصل : أن يمسكه ثم حذفت أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة "[4]، وحمل بيت المعري على اللحن ليس حجة يدفع بها ، قال الشيخ

---

[1]- همع الهوامع ٣٩٢/١ .

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٥/١-٢٠٦ .

[3]- البيت من الوافر ، وهو لأبي العلاء المعري ، ينظر : شرح الأشموني ١٦٩/١ ، المعجم المفصل لشواهد اللغة العربية ٥٥/٦ .

[4]- تعليق الفرائد ٢٨/٣-٢٩ .

الصبان في حاشيته : " ورُد تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر[1]: لولا زهير جفاني كنت منتصراً ... "[2].

ومما ذكر فيه الخبر بعد " لولا " قول الشاعر[3]:

لَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبَطْتُهَا كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

حيث أن " حولها " خبر للمبتدأ " بنوها " وقد تقدمته لولا ولم يحذف ؛ لأنه كون مقيد ، فالمانع من خبطتها كون أن بنيها حولها وليس على مطلق وجود الأبناء ، وهو قول فصيح لا يمكن تلحينه.

ومنه أيضاً قول الآخر[4]:

لَوْلَا ٱبْنُ أَوْسٍ نَأى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ يَوْمًا وَلاَ نَابَهُ وَهَنٌ وَلَا حَذَرُ

فقوله : " نأى " خبر عن " أوسٍ " وقد جاء بعد لولا ولم يحذف ؛ لأنه كون مقيد .

وما اختاره المصنف هو مذهب أبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)[5] وابن الشجري هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ)[6] وأبي علي عمر بن

---

[1]- صدر البيت من البسيط وتمامه : ..... ولم أكن جانحاً للسلم إذ جنحوا

ولم أقف على قائله، ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٩/١ ، شرح التسهيل للتنسي ٢٤٤/١.

[2]- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١٧/١ .

[3]- البيت من الطويل ، وهو للزبير بن العوام ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٢٣/٧، وينظر : شرح التسهيل للتنسي ٢٤٤/١ .

[4]- البيت من البسيط ولم أقف على قائله ، ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢١٩/١ ، شرح التسهيل للتنسي ٢٤٤/١ .

[5]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٢٩٤/٢ ، بغية الوعاة ١٨٠/٢ ، الأعلام ٣١٧/٤ .

[6]- ينظر ترجمته في : انباه الرواة ٣٥٦/٣، بغية الوعاة ٣٢٤/٢ ، الأعلام ٧٤/٨ .

محمد الشلوبين (ت٦٤٥هـ)[١] قال بعد أن نسب ما اختاره إليهم أن أكثر الناس قد غفل عن هذا . قال ابن الشجري : " ومن الأخبار التي ألزموها الحذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا في قولك : لولا زيد لعاقبتك ، تريد لولا زيد موجود ، أو حاضر ، وإنما ألزموا هذا الخبر الحذف لطول الكلام بجواب لولا ... وأقول : إن خبر المبتدأ بعد لولا قد ظهر في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٣﴾ ﴾[٢] "[٣] والذي قاله رده كثير من العلماء[٤] عند إعرابهم لهذه الآية ، فقالوا إن خبرها محذوف ولا يجوز إظهاره .

وقد سلك ابن هشام مسلك ابن مالك في اختيار هذا المذهب قال عند كلامه على خبر المبتدأ : " وأما حذفه وجوباً ففي مسائل ، أحدها : أن يكون كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا نحو : لولا زيد لأكرمتك أي لولا زيد موجود ، فلو كان كوناً مقيداً وجب ذكره إن فقد دليله كقولك : لولا زيد سالمنا ما سلم ، وجاز الوجهان إن وجد الدليل "[٥].

وممن رجح هذا القول أيضاً التنسي قال في شرحه للتسهيل مفصلاً لحذف الخبر بعد لولا " وذلك حيث يكون امتناع الجواب معلقاً على نفس المبتدأ نحو : لولا زيد لزرتك ، فإن علق الامتناع على نسبة الخبر للمبتدأ وليس هناك ما يشعر بالخبر وجب ذكره ... فإن كان مشعر بالخبر جاز الحذف والإثبات ، كقولك : " لولا أخو

---

[١]- ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤٥١/٣ ، بغية الوعاة ٢٢٤/٢ .

[٢]- الآية ٨٣ من سورة النساء .

[٣]- أمالي ابن الشجري ٦٢/٢-٥١٠ .

[٤]- ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٥/١ ، مغني اللبيب ٢٨٨/١، إعراب القرآن وبيانه لمحمود درويش ٢٧٧/٢ ، الجدول في إعراب القرآن ١١٣/٥ .

[٥]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤٣ .

زيد ينصره لغلب ، ولولا صاحب عمرو يعينه لعجز " ... وإلى هذين القسمين أشار المصنف بالغلبة في أول فصل "[1].

وقرر ناظر الجيش ما ذهب إليه ابن مالك بعد أن استنبط من قوله : " غالباً " كيف يمكن الجمع بين وجوب الحذف ، وغالبه بعد لولا فقال : " ويظهر أن غالباً ، يرجع إلى استعمال لولا لا إلى وجوب الحذف ، وكأنه يقول : الغالب استعمالها دالة على امتناعٍ لوجودٍ مطلقٍ ؛ فإذا استُعملتْ فيه وجب الحذف ؛ وقد تستعمل لامتناع لوجود مقيد فيجيء من أقسامه أن يجوز حذفه ، فيصدق أن الخبر يحذف في هذا الاستعمال لكن الاستعمال المذكور غير غالب "[2] وما قرره ناظر الجيش قد وافقه فيه كثير[3] من الشراح والعلماء ، فذهبوا إلى أن الخبر يجب حذفه إذا كان كوناً مطلقاً والمبتدأ بعد لولا وهو الغالب ، فأما إذا كان خلاف ذلك فلا يجب الحذف بل قد يجب الذكر.

ـ اختلف العلماء في تحديد " إذا " الفجائية هل هي اسم يفيد الظرفية أو حرف ؟ ثم انقسم من قال إنها اسم ، هل هو ظرف مكان أو زمان ؟ فترتب على هذا الخلاف اختلافهم في خبر المبتدأ الواقع بعدها ، فمن رأى أنها حرف قالوا : الخبر محذوف جوازاً ، يدل عليه سياق الكلام ، وهو ما اختاره ابن مالك وعلل له . أما الذين قالوا بأنها ظرف فاختلفوا، قال بعضهم : هي ظرف مكان في محل رفع خبر مقدم ، وهو ما اختاره أبو حيان ، وقال البعض الآخر: بل هي ظرف زمان ، والخبر محذوف إن كان المبتدأ اسم جثة ، وهو العامل فيها ، وطول التقدير والتأويل في هذا الرأي يضعفه ، بينما يستوى الرأي الأول والثاني في الدليل ، واصل المسألة فيه خلاف .

---

[1]- شرح التسهيل للتنسي ٢٤٤/١ .

[2]- تمهيد القواعد ٨٧٢/٢ .

[3]- ينظر على سبيل المثال : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٦٨/١ ، شرح التصريح على التوضيح ٢٢٤/١ .

ـ إذا وقع اسم بعد " لولا " فهو مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف وجوباً ، وعلة حذفه أنه واقع بعد لولا التي تفيد امتناع لوجود ، وما حكم بوجوده لا حاجة لذكره ، هذا إذا كان الكون مطلقاً ـ وهو ما عليه غالب العلماء ـ أما لو قُيد هذا الخبر وحصر ، ـ وهو ما اختاره ابن مالك ـ فالخبر عندئذ غير محذوف وجوباً بل قد يكون واجب الذكر إذا لم يدل عليه دليل .

ـ احترز ابن مالك بقوله " غالباً " مما سُمع عن العرب ، وقد ذكر فيه الخبر بعد لولا؛ لأنه كون مقيد ، أما أبو حيان فاختار رأي من ذهب إلى أن الكون لا يكون إلاّ مطلقاً ، فالخبر عنده محذوف ألبته ، والاختيار المحجوج بالسماع أقوى من غيره وإن كان غالب النحاة عليه .

****

مسألة : هل يعمل المبتدأ النصب في الظرف الواقع خبراً ؟

قال ابن مالك :

(و يغني عن الخبر باطراد الظرف ، أو حرف جر تام معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق ، وفاقاً للأخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماءً ، لا لفعله ، ولا للمبتدأ ، ولا للمخالفة خلافاً لزاعمي ذلك)[1].

قال أبو حيان:

(مثال الظرف : زيد أمامك ... وقوله : " ولا للمبتدأ " زعم ابن أبي العافية وابن خروف وغيرهما أن مذهب سيبويه أن الظرف منصوب بالمبتدأ نفسه ، وهو خبر عنه ، وعمل فيه المبتدأ النصب لا الرفع ؛ لأنه الأول في المعنى فإذا كان الخبر هو الأول رفع ، وإذا كان غير الأول نصب ... ثم ذكر المصنف كلاماً لسيبويه زعم أنه هو الذي حمل ابن خروف على نسبة هذا المذهب إلى سيبويه وتأوله، وطول فيه ، قال : وهو يبطل من سبعة أوجه :

أحدها : أنه قول مخالف لما شهر عن البصريين والكوفيين مع عدم دليل فوجب اطراحه، قلت: أما قوله : " إنه مخالف لما شهر عن البصريين والكوفيين " فليس كما ذكر ، ألا ترى إلى نقل ابن خروف وغيره أنه مذهب متقدمي أهل البصرة ، وأما قوله " مع عدم دليل " فليس كما ذكر ، بل الدليل يدل عليه ، فكما أعملنا المبتدأ في الخبر إذا كان إياه رفعاً ، كذلك أعملناه فيه نصباً ...

الثاني : أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع ، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب ، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه ...

---

[1] ـ شرح التسهيل ٣٣٠/١.

قلت : لا نوافق على أن المبتدأ عامل رفع على الإطلاق ، بل الاتفاق على أنه عامل رفع إذا كان الخبر هو الأول ، أما إذا كان الخبر ظرفاً فلا .

السابع : أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع لا يكون إلا فعلاً ، أو شبيهه ، أو شبيه شبيهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به .

قلت : من زعم أن الظرف منصوب بالمبتدأ نفسه لا يخرج المبتدأ على أن يكون شبيهاً بالفعل أو شبيه شبيهه، والجامع بينهما الاقتضاء) [1].

أشار ابن مالك إلى أن الخبر يُحذف وينوب عنه الظرف ، أو الجار والمجرور ، فالظرف معمول باسم فاعلٍ كوناً مطلقاً فقولك : " زيد خلفك " أي : زيد كائن خلفك ، ثم نفى أن يكون العامل فيه فعلاً ، أو المبتدأ نفسه ، ونسبه في شرح التسهيل إلى ابن خروف عن سيبويه ، ولا مجرد مخالفته للمبتدأ ونسبه إلى الكوفيين.

اعترض أبو حيان على نفي ابن مالك أن يكون المبتدأ هو العامل في الظرف النصب ، وهو ما ذهب إليه ابن خروف ، وقال : إنه مذهب سيبويه ، وقد أبطل ابن مالك كون المبتدأ هو العامل في الظرف النصب من وجوه سبعة عارضه أبو حيان في جلها .

قال ابن مالك في الألفية:

وأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفٍ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أوْ اسْتَقَرْ

خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون مفرداً أو جملة ، ولو وقع بعد المبتدأ شبه جملة ظرفاً كان أو جاراً ومجروراً ، كان الخبر محذوفاً عاملاً في شبه الجملة المذكور ، قال الشيخ خالد الأزهري : " وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل ، فلا

[1] ـ التذييل والتكميل ٤/٤٨-٥٢.

يجوز زيد مكاناً ، ولا زيد بك ، لعدم الفائدة ، ويتعلقان بمحذوف وجوباً "[1] وذلك إشارة إلى قول ابن مالك " ظرف أو حرف جر تام " ، ومثل ابن هشام للظرف بقول الله تعالى : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ ﴿٤٢﴾ ﴾[2].

إذا قدر المحذوف اسم فاعل كان الخبر مفرداً ، وإن قدر فعلاً فالخبر جملة، وفي ذلك خلاف[3] ، اختار ابن مالك أن المحذوف اسم فاعل لا فعل ، قال : " إذا كان خبر المبتدأ ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، فلابد من مقدر يتعلق به ، وذلك إما اسم فاعل أو فعل ، وكونه اسم فاعل أولى لوجهين : أحدهما : أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر ؛ لأنه وافٍ بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع ، وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل ، إذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر من موضع الخبر ، والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل . الثاني: أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقدر تعليقه بفعل أمكن تعلقه باسم فاعل ، وبعد " أما " و " إذا " المفاجأة يتعين التعليق باسم فاعل ... لأن " أما " و "إذا" المفاجأة لا يليها فعل لا ظاهر ولا مقدر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد "[4].

وقد قرر هذا المذهب جل العلماء البصريين[5] منهم أبو حيان ، قال الشيخ خالد الأزهري : " والصحيح عند جمهور البصريين أن تقديره : كائن أو مستقر ، لا

---

[1]- شرح التصريح على التوضيح ٢٠٦/١.

[2]- الآية ٤٢ من سورة الأنفال .

[3]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٣/١.

[4]- شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١.

[5]- ينظر على سبيل المثال : اللمع في العربية ٢٨ ، التذييل والتكميل ٤٩/٤ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٧٤/١، شرح الأشموني ١٥٤/١.

كان أو استقر، وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً "[1].

وذهب غيرهم[2] إلى أن المقدر فعل ، وصححه أبو البركات الأنباري ثم قال لتعليل هذا الاختيار : " لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل ، فلما وجب هاهنا تقدير عامل ، كان التقدير ما هو الأصل في العمل ، وهو الفعل أولى من تقدير ما هو فرع فيه وهو اسم الفاعل "[3].

أما العامل الذي عمل في الظرف النصب ، فالعلماء فيه على ثلاثة مذاهب : إما أن يكون معنوياً ، وهو مخالفته للمبتدأ وبه قال الكوفيون[4] " وهو ضعيف ؛ لأن المخالفة لو اقتضت النصب لانتصب زيد في " زيد خلفك " "[5]، وإما أن يكون العامل محذوفاً وعليه أجمع البصريون – وهو الصحيح – ثم اختلفوا في تقديره هل هو فعل أم اسم فاعل كون مطلق ؟ ، وكِلا الفريقين استند إلى أصل صحيح[6] حيث إن من نظر في أصل الخبر قال : إن المحذوف اسم ؛ لأنه مفرد وأصل الخبر أن يكون مفرداً، ومن نظر إلى أصل العمل قال : هو فعل ؛ لأن أصل العمل للفعل .

وإما أن يكون العامل ظاهراً وهو المبتدأ نفسه ، وبه قال ابن خروف ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي العافية (٥٨٣ هـ)[7] ونسبه إلى سيبويه[8] قال ابن

---

[1]- شرح التصريح على التوضيح ٢٠٦/١.

[2]- ينظر: شرح التسهيل ٣٣٥/١.

[3]- الإنصاف ٢١٤/١.

[4]- ينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/١، شرح الرضي على الكافية ٢٤٣/١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٣/٢.

[5]- المساعد على تسهيل الفوائد ٢٣٦/١.

[6]- شرح التصريح ٢٠٦/١.

[7]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٧٦٤/١٢، بغية الوعاة ١٥٤/١.

[8]- ينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/١، همع الهوامع ٣٧٥/١، نتائج التحصيل في شرح التسهيل ١٠٧٧/٣.

خروف: العامل عند سيبويه في الظرف المبتدأ ، وهو الذي نص عليه في أبواب الصفة عمل فيه نصباً كما عمل في المفرد رفعاً لكونه إياه ، ولما لم يكن المبتدأ الظرف عمل فيه نصباً ، وهو مذهب متقدمي البصرة[١].

قال سيبويه في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت : " وذلك لأنها ظروف ... يعمل فيها ما بعدها وما قبلها "[٢]، قال الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)[٣] : "اعلم أن ظاهر كلام سيبويه أن ما قبل الظرف عاملاً فيه ، فكأن قولك " هو خلفك" الناصب لخلفك " هو " وكذلك : زيد خلفك ، وإنما أراد سيبويه – فيما ينتظم على مذهبه – أن الذي ظهر هو الدال على المحذوف ، فناب عنه، فجعل ما ناب عنه كالنصب للظرف "[٤].

وقال أبو سعيد السيرافي : " ولا اعلم خلافاً بين البصريين ، أنك إذا قلت : زيد خلفك وكذلك سائر ما يجعل الظروف خبراً له أنه منصوب بتقدير فعل هو استقر ، أو وقع، أو حدث ، أو كان ، أو نحو ذلك ...، وفي كلام سيبويه ما ظاهره مُلبس ؛ لأنه جعل ما قبل الظروف هو العامل ، فيجيء على هذا إذا قلت : هو خلفك ، أن يكون الناصب لخلفك " هو " أو زيد إذا قلتَ : زيد خلفك ...

ومراد سيبويه على ما ينتظم من مذهبه أن الذي ظهر دل على المحذوف فناب عنه إذا كان المحذوف لا يسمع ، ولا يظهر فجعل ما ناب عنه عاملاً لبيانه"[٥].

١- ينظر التكميل والتذييل ٥٠/٤.

٢- الكتاب ٤٠٤/١.

٣- ينظر ترجمته في : الوافي بالوفيات ٩٠/٢٩، وفيات الأعيان ٨١/٧، بغية الوعاة ٣٥٦/٢، الأعلام ٢٣٣/٨.

٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٥٠/١.

٥- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٩٣/٢-٢٩٤.

قال ابن هشام مضعفاً ما ذهب إليه الكوفيون وابن خروف : " ولا معول على هذين المذهبين "[1] أما ابن مالك فقد رد ما ذهب إليه ابن خروف وأسنده إلى سيبويه جملة وتفصيلاً قال : " ولو قصد ذلك سيبويه نصاً لم يعول عليه ؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه "[2] ولعل هذا هو ما دفع أبا حيان إلى الاعتراض على هذه الوجوه.

وقد رد العلماء على هذا الاعتراض ، قال الشيخ محمد الدلائي ذاكراً الوجوه التي أبطل بها ابن مالك هذا المذهب : " أحدها : أنه خلاف ما اشتهر عن البلدين ، مع عدم دليل ، فوجب اطراحه ، وعارضه أثير الدين بنقل ابن خروف أنه رأي قدماء البصرية . قلت: إنما قال المصنف : خلاف ما اشتهر عن أهل البلدين ، وليس منافياً لنقل ابن خروف خلافه عن قدماء البصرية ، فالرد عليه بمثل ذلك إنحاء كثير وتحامل من الأثير .

ثم قال: وأما دعواه عدم الدليل فليس كما زعم ، إذ كما أعمل المبتدأ في الخبر كائناً إياه رفعاً ، أعمل فيه كائناً غيره نصباً ، ومتى أمكن نسبة العمل إلى ملفوظ كان أولى من المقدر ، وقد أمكن بما ذكرناه . قلت : وفيه نظر لاستلزامه عدم النظير ، من حيث إن نسبة المعلومات الخبرية من المبتدأ نسبة واحدة لا تختلف بحسب اختلاف مفهوماتها ، كما أن نسبة الفاعلين من الفعل كذلك ، وذلك يوجب اتحاد العامل ، ودعوى اختلافه بسحبها مما لا يقوم عليه دليل ... "[3]

ورجح الدماميني ما ذهب إليه ابن مالك من إبطال رأي ابن خروف وتضعيفه قال : " وهو ضعيف [أي رأي ابن خروف] ؛ لأنهما في غير هذا الباب إما أن يتعلقا بفعل أو بشبه فليكن في باب المبتدأ كذلك "[4]، وبهذا صرح أيضاً

---

[1] ـ مغني اللبيب ٩٥/٢

[2] ـ شرح التسهيل ٣٣١/١.

[3] ـ نتائج التحصيل ١٠٧٧/٣-١٠٧٨.

[4] ـ تعليق الفرائد ١٠٦/٣.

الشيخ بهاء الدين بن عقيل قال : " وهو ضعيف ؛ لأن الناصب إما فعل أو شبهه ، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك "[1] .

إن الناظر في آراء قاطبة علماء البصرة يجد أن رأي ابن مالك موافق لهم تمام الاتفاق ، قال ابن السراج : " أما الظروف من المكان فنحو : زيد خلفك ، وعمرو في الدار ، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال "[2]. فلما جعل المقدر " مستقر " عاملاً في " خلفك " أفهم أن المحذوف عنده اسم لا فعل ولا المبتدأ نفسه .

وابن جني وافق ابن السراج حيث قال : " ...زيد خلفك ، فأصل الكلام هذا : زيد مستقر خلفك ، وحذِف اسم الفاعل للعلم به ، وأقيم الظرف مقامه ، وانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف ، وصار موضع الظرف رفعاً ؛ لأنه خبر عن المبتدأ "[3].

وممن ذهب إلى أن العامل في الظرف محذوف وجوباً وليس هو المبتدأ أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)[4] قال : " ولا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبراً ؛ لأن ذكر الظرف نائب عنه ، فلم يُجْمع بينهما للعلم به "[5] وفي هذا

---

[1]- المساعد في تسهيل الفوائد ٢٣٦/١.

[2]- الأصول في النحو ٦٣/١.

[3]- سر صناعة الإعراب ٢٨٤/٢.

[4]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٤٧١/١٣، بغية الوعاة ٣٨/٢، طبقات المفسرين للداوودي ٢٣١/١.

[5]- اللباب في علم البناء والإعراب ١٤١/١.

يقول الرضي : " ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده "[1].

إن دفاع أبي حيان عن ابن خروف فيما ذهب إليه ، وردِّه على ابن مالك خالف فيه مذهبه هو نفسه ، حيث إنه وافق في غير موضع إجماع البصريين على أن العامل في الظرف محذوف وهو الخبر حقيقة ، قال : " وليس في الحقيقة في موضع رفع بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف ، وذلك العامل هو المرفوع، فإذا قال النحاة هذا الظرف الواقع خبراً في محل الرفع ، فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله ، وهو في التحقيق في موضع النصب "[2]، وقد اعترض على ابن مالك ؛ لأن ابن خروف نسب هذا الرأي إلى سيبويه ، وقد مر كيف فسر غير واحد من شراح الكتاب كلام سيبويه ، فكأن اعتراضه دفاعاً عن سيبويه ورداً على قول ابن مالك في التسهيل : (ولو قَصد ذلك سيبويه نصاً لم يعول عليه)، وكان ـ رحمه الله ـ شديد التعصب له .

وقد جاءت معارضاته مجردة لا تستند إلى دليل مسموع ، فأما اعتراضه على قول ابن مالك " أنه مخالف لما شهر عن البصريين والكوفيين " بما نقله ابن خروف فهذا غير واردٍ ؛ لأن المشهور عن البصريين أن العامل محذوف ناب منابه الظرف، وقد مر رأي كثير من العلماء في هذا، والمشهور عن الكوفيين هو المخالفة.

أما اعتراضه على أن المبتدأ عامل رفع بالاتفاق ، وكونه عامل نصب مخالف بأنه لا يوافق على أن المبتدأ عامل رفع على الإطلاق بل هو عامل رفع إذا كان الخبر هو الأول وإذا كان الخبر ظرفاً فلا ، فهذا اعتراض برأي الكوفيين الذين يقولون بالمخالفة ، وأن سبب نصب الظرف مخالفته للمبتدأ ، وقد مر أن العلماء

---

[1]- شرح الرضي على الكافية ٢٤٤/١.

[2]- البحر المحيط ٤١٧/٣.

ضعفوا هذا الرأي وردوا عليه من عدة وجوه . أما اعتراضه على أنه لو سُلم أن المبتدأ عامل نصب لتركب كلام تام من ناصب ومنصوب لا ثالث لهما ، وهذا لا نظير له بأن النظير في ذلك قولك : " إن زيداً قائم" فهو اعتراض " فيه نظر لتركب المنظر به من أربعة : ناصب ، ومنصوب ، ومرفوع من الفعل ، وفاعله المتحمل ، ولا كذلك المنظر "[1].

ـ إذا وقع الظرف بعد المبتدأ ينوب عن الخبر ، وقيل هو الخبر ؛ لأنه لم يسمع ظهور الخبر في مثل " زيد خلفك " ، وأجمع العلماء على أن هذا الخبر منصوب ، واختلفوا في ناصبه ، منهم من قال هو منصوب لمخالفته المبتدأ فناصبه معنوي ، وقد أبطل العلماء هذا الرأي . ومنهم من قال : هو منصوب بعامل محذوف وجوباً ، إما أن يكون اسماً ، أو فعلاً ، والاسم أولى من حيث إن أصل الخبر الإفراد ، والفعل أولى من حيث أن أصل العمل للفعل . ومنهم من قال : الناصب هو المبتدأ الذي سبقه، وقد رده العلماء لعدة أسباب ، وفسروا كلام سيبويه الذي يوهم هذا الرأي بما يلائم مذهبه المشهور ؛ لأن ظاهر كلامه احتمل أكثر من تأويل ، والصحيح منها ما يوافق مذهبه لا ما يخالفه ؛ لذلك رد ابن مالك على ابن خروف في قوله بهذا الرأي، وأن متقدمي علماء البصرة قالوا به ، ويعني بذلك سيبويه ، فرد رأيه من عدة وجوه أبطله بها ، وعارضه أبو حيان في ذلك ، ولم يأت بدليل على ما عارض به . وقد وافق رأي ابن مالك رأي أغلب ـ إن لم يكن كل ـ العلماء البصريين والكوفيين ، وهو عدم صحة كون المبتدأ هو العامل في الظرف النصب ، بل إن اعتراض أبي حيان يخالف رأيه هو في هذه المسألة في غير موضع من كتبه.

* بهذا يترجح قول ابن مالك على اعتراض أبي حيان .

مسألة : هل لام الابتداء هي نفسها لام جواب القسم ؟

[1] نتائج التحصيل ١٠٧٨/٣.

قال ابن مالك :

(لام الابتداء هي المصاحبة للمبتدأ توكيداً ، نحو " لزيد منطلق " وهي غير المصاحبة جواب القسم ، لدخولها على المقسم به في النحو : " لعمرك " ، " وليمن الله "، والمقسم به لا يكون جواب قسم ، ولاستغنائها عن نون التوكيد في نحو : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴿١٢٤﴾﴾[1]، والمصاحبة جواب القسم لا تستغني في مثل : " ليحكم " عن نون التوكيد إلاّ قليلاً) [2].

قال أبو حيان :

(قوله : " وهي غير المصاحبة جواب القسم " وهذا غير مسلم ، بل اللام المتلقى بها القسم إما أن تكون داخلة على المبتدأ والخبر ، أو على الفعل ، فإن كانت داخلة على المبتدأ والخبر فهي لام الابتداء ، نحو : " والله لزيد قائم " ولا يمنع دخولها على المقسم به في " لعمرك "، " ليمن الله " أن تدخل على جواب القسم)[3].

لام الابتداء هي إحدى المؤكدات التي تدخل على المبتدأ ، وذكر ابن مالك أن هذه اللام غير لام القسم ، واستدل بأن لام الابتداء تدخل على المقسم به ، وهو لا يكون جواباً للقسم .

---

[1]- الآية ١٢٤ من سورة النحل.

[2]- شرح التسهيل ٤٤٣/١.

[3]- التذييل والتكميل ٩٩/٥.

فاعترض على ذلك أبو حيان وقال إن لام الابتداء هي عينها لام القسم إذا كانت داخلة على المبتدأ والخبر ، ولا يمنع دخولها على المقسم به أن تدخل على جواب القسم .

إن مسألة تسمية اللام الداخلة على المبتدأ لام الابتداء أصالة، ويؤتى بها للتوكيد ، أو هي لام القسم قد دخلت على المبتدأ ، هذه المسألة مسألة اختلف فيها البصريون والكوفيون[1] ، فرأى البصريون أنها لام الابتداء وهي لام أصيلة تختلف عن لام القسم ، ورأى الكوفيون أن اللام الداخلة على المبتدأ هي لام جواب القسم ، وهو مقدر ، وقد تدخل على الفعل .

قال عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)[2]: " لام الابتداء تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ، ومانعة ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها ... وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ما تدخل عليه يقدر بعض الناس قبلها قسماً ، فيقول : هي لام القسم كأن تقدير قوله : لزيد قائم ، والله لزيد قائم ، فأضمر القسم ، ودلت عليه اللام ، وغير مُنْكَرٍ أن يكون مثل هذا قسماً ؛ لأن هذه اللام مفتوحة كما أن لام القسم مفتوحة ؛ ولأنها تدخل على الجمل كما تدخل لام القسم ؛ ولأنها مؤكدة محققة كتحقيق لام القسم ، ولكنها ربما كانت لام قسم ، وربما كانت لام ابتداء ، واللفظ بهما سواء ولكن بالمعنى يستدل على القصد "[3]، فلام الابتداء عند الزجاجي مؤكدة للمبتدأ و لشدة هذا التأكيد كأنه صار قسماً ؛ لذا فهو لا ينكر أن تكون هذه اللام لام قسم أي الواقعة في جوابه ؛ لأنها شابهتها من عدة وجوه ، فهو على رأي البصريين مع عدم إنكاره لما ذهب إليه الكوفيون .

---

[1]- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤١/١.

[2]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٦٠/٢، بغية الوعاة ٧٧/٢، الأعلام ٢٩٩/٣.

[3]- اللامات ٧٩.

وقد فصّل الرضي القول في هذه المسألة حيث قال : " اعلم أن جملة جواب القسم : إما اسمية أو فعلية والاسمية إما مثبتة أو منفيه ، فالمثبتة تُصدّر بأن مشددة ، أو مخففة ، أو باللام ، وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد ... وعند الكوفيين أن اللام في مثل : لزيد قائم جواب القسم أيضاً ، والقسم قبله مقدر ، فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء ... ورُد عليهم بنحو : ظننت لزيد قائم ، ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيدة للشك "[1].

أنكر كثير من العلماء أن تكون لام الابتداء لام جواب القسم قال المرادي : " لام الجواب ، وهي ثلاثة أنواع : جواب القسم ، وجواب لو ، وجواب لولا ، فأما اللام التي هي جواب القسم فتدخل على الجملة الاسمية ، والفعلية نحو : والله لزيد قائم ، و ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴿٥٧﴾ ﴾[2] ... ولا إشكال في أن لام القسم مغايرة للام الابتداء "[3] وإلى هذا أشار أبو البقاء العكبري في قوله : " وإذا قلت : لزيد منطلق من غير يمين في اللفظ فليست لام القسم بل لام الابتداء ، وقال الكوفيون هي لام القسم "[4].

بل إن أبا حيان نفسه قد رجح أن تكون هذه اللام لام ابتداء قال في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴿٦٥﴾ ﴾ [5] " اللام في لقد : هي لام توكيد ، وتسمى لام الابتداء في نحو : لزيد قائم ، ومن أحكامها : أن ما كان

---

[1]- شرح الرضي على الكافية ٣٠٩/٤.

[2]- الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

[3]- الجنى الداني في حروف المعاني ١٣٥/١-١٣٦.

[4]- اللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٩/١.

[5]- الآية ٦٥ من سورة البقرة.

في حيزها لا يتقدم عليها إلّا إذا دخلت على خبر إن على ما قُرر في النحو ... ويحتمل أن تكون جواب لقسم محذوف ، ولكنه جيء على سبيل التوكيد "[1].

أما اللام التي يقدر قبلها قسم محذوف هي اللام التي دخلت على الفعل سواء أكان ماضياً ، أو مضارعاً متصلاً بالنون ، قال ابن السراج : " وتقول : قد علمت أن زيداً لينطلقنّ ، فتفتح ؛ لأن هذه لام القسم ، وليست لام إن "[2]، وقد نص ابن مالك على أنها لو كانت كذلك فهي لام القسم لا لام الابتداء قال : " وإنْ وقع موقع خبر إنّ نحو : " ليفعلنّ "، أو نحو : " لفعل " عُلم أن هناك قسماً منوياً "[3].

وقد رجح أبو البركات الأنباري رأي البصريين على الكوفيين بأن لام الابتداء أصل دخولها على المبتدأ ، وقد تدخل على غيره إذا وقع موقعه ، فتدخل على معمول الخبر المنصوب كقولك : " إن زيداً لطعامَك آكل " وبهذا تبطل حجة الكوفيين بأن هذه اللام لام جواب القسم لا لام الابتداء ؛ لأنها قد دخلت على المنصوب[4] .

ـ اختار البصريون أن اللام الداخلة على المبتدأ ، أو الخبر ، أو معمول أحدهما إذا وقع موقع المبتدأ ، اختاروا أن تكون لام ابتداء ، عملها توكيد المبتدأ ، أو ما كان في موقعه، واختار الكوفيون أن تكون هذه اللام لام جواب القسم ، وقدّروا قبلها قسماً محذوفاً .

ـ اختار ابن مالك أن لام الابتداء غير لام جواب القسم ، فاعترض ذلك أبو حيان ، وقال هو غير مسلم ؛ لأن لام جواب القسم تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام ابتداء ، وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلاّ للقسم ، وما اختاره ابن مالك هو

---

[1]- البحر المحيط ٣٩٦/١.

[2]- الأصول في النحو ٢٧٥/١.

[3]- شرح التسهيل ٤٥٠/١.

[4]- ينظر : الإنصاف ٣٤٣/١.

مذهب البصريين وأبو حيان في عامة آرائه على ذلك ، وقد اعترض برأي الكوفيين، ربما ليوضح رأي الكوفيين في هذه المسألة وهو رأي مرجوح ؛ لأنهم عمدوا إلى التأويل فقدروا محذوفاً في الكلام دون حاجة ، والقاعدة في علم أصول النحو تقول : إنه إذا استوت مسألتان إحداهما تحتاج إلى تقدير، والثانية لا تحتاج إلى تقدير فعدم التقدير أولى . وهو مرجوح أيضاً في باب " ظن " فقولك : " ظننت زيداً قائماً " إذا أدخلت عليه لام الابتداء صار " ظننت لزيد قائم " فهي لام ابتداء ولا يمكن تقدير قسم محذوف لتنافيه مع الظن في المسألة .

* بهذا يترجح ما اختاره ابن مالك على اعتراض أبي حيان .

****

المبحث الثاني :

الاعتراضات في باب الأفعال الناسخة للمبتدأ والخبر .

- اعتراضات باب كان وأخواتها .
- اعتراضات باب كاد وأخواتها .
- اعتراضات باب ظن وأعلم وأخواتهما .

مسألة : هل يجب أن يكون اسم ليس ضمير الشأن إذا كان خبرها فعلاً ماضياً ؟

قال ابن مالك :

(ولا تدخل " صار" وما بعدها على ما خبره فعل ماضٍ ، وقد تدخل عليه " ليس" إذا كان ضمير الشأن)[1].

قال أبو حيان :

(وقوله : " وقد تدخل عليه "ليس" إذا كان ضمير الشأن " معناه : إنْ كان ما خبره فعل ماضٍ ضمير الشأن ، وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز أن يقع خبر ليس فعلاً ماضياً إلاّ إذا كان اسمها ضمير الأمر و الشأن ... وقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على ذلك [أي وقوع الماضي خبراً لـ " ليس "] من غير تقييد لا بضمير أمر ولا غيره ، فتخصيص ذلك بما كان اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح)[2].

ذكر ابن مالك أنه يجوز أن يكون خبر " ليس " فعلاً ماضياً بشرط أن يكون اسمها ضمير الشأن ، وذلك كقولهم " ليس خلق الله أشعر منه " فاسم ليس هنا ضمير شأن مقدر وخبرها فعل ماضٍ .

فاعترض أبو حيان على اشتراط ابن مالك هذا ، وقال بل إن المختار أنه يجوز أن يكون خبر ليس فعلاً ماضياً وإن كان اسمها غير ضمير الشأن .

---

[1]- المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٥/١، وكذا في سائر شروح التسهيل، أما في شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق أحمد السيد علي (ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامي أو مضاف إليه يوافقهن في عدم الدخول على ما خبره فعل ماضٍ " صار " باتفاق، والبواقي على رأي ، وقد تخالفهن ليس) ٣٥٩/١.

[2]- التذييل والتكميل ١٤٨/٤-١٥٠.

قال سيبويه : "هذا باب الإضمار في " ليس" و " كان " كالإضمار في إن ، إذا قلت : إنه من يأتِنا نأته ، وإنه أمة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب : "ليس خلق الله مثله "، فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم، ولكن فيه الإضمار مثل ما في إنه "[1].

فما نقله سيبويه عن العرب فيه دخول الفعل على الفعل في الظاهر فذهب سيبويه إلى أنه فيه إضمار ليستقيم الكلام عند تأويله .

وقال ابن عصفور الاشبيلي : " واختُلف في وقوع الماضي بغير " قد " موقع هذه الأفعال [يعني الأفعال الناسخة] إذا كانت ماضية ، فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلاّ في ليس فإنه يجيز ذلك فيها باتفاق ... "[2].

وقد استند أبو حيان ومن تبعه على هذا القول ، وهو أن النحاة قد اتفقوا على جواز كون خبر " ليس " فعلاً ماضياً ، ولم يذكر أن هذا الاتفاق مشروط بأن يكون اسمها ضمير شأن ، قال المرادي مناصراً قول أبي حيان : " وفي تقييد المصنف بكون اسمها ضمير الشأن نظر ، فإن ابن عصفور حكى اتفاق النحويين على ذلك من غير تقييد "[3].

وقد جمع السيوطي هذه المسألة في قوله : " واشترط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم : " ليس خلق الله أشعر منه "، قال أبو حيان : وليس هذا التخصيص بصحيح ، فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد "[4].

---

[1]- الكتاب ٧٠/١.

[2]- شرح جمل الزجاجي ٣٨٠/١.

[3]- شرح المرادي على التسهيل ٢٩٣/١.

[4]- همع الهوامع ٤١٨/١.

إن اشتراط ابن مالك أن يكون اسم "ليس" ضمير الشأن إذا كان خبرها فعلاً ماضياً مستندٌ على السماع الذي حكاه سيبويه من قولهم " ليس خلق الله مثله " وما أطلقه ابن عصفور لا دليل عليه من السماع قال الدماميني : " ولم يشترط غيره [يعني ابن مالك] هذا الشرط ، ولم أر من تعرّض لوجهه ، ولكن السماع كذلك جاء ، فوقف عندما ورد ، أما غيره فعمم ، إما ذهولاً عن ضابط المسموع، أو لأنه رأى أن لا فرق فقاس "[١].

قال ابن مالك : " وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماضٍ ، كما جاء في الحديث من قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (**أليس قد صليت معنا**)[٢] "[٣].

وقد رجح كثير[٤] من شراح التسهيل ما اختاره ابن مالك من اشتراط أن يكون اسم ليس ضمير الشأن إذا كان خبرها فعلاً ماضياً ، فقال ابن عقيل : " وقد تدخل عليه ليس إذا كان ضمير الشأن " أي إذا كان ما خبره فعل ماضٍ و " هو" اسمها ضمير الشأن ، وذلك نحو ما حكى سيبويه من قول العرب : " ليس خلق الله أشعر منه " ، و" ليس قالها زيد "، فاسم ليس في المثالين ضمير الشأن أي ليس هو أي الشأن والخبر الجملة بعده "[٥] وقال ناظر الجيش : " والظاهر ما قاله المصنف"[٦].

وهذا الاختيار الذي اختاره ابن مالك هو اختيار كثير من العلماء ، قال الزمخشري : " ويقدمون قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة ، وهو

١- تعليق الفرائد ١٨٦/٣.

٢- حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الحدود ، باب إذا أقر بالحد ولم يبين ، حديث رقم ٦٨٢٣، ١٦٦/٨ .

٣- شرح التسهيل ٣٦٠/١.

٤- ينظر : شفاء العليل في شرح كتاب التسهيل ٣٥٩/١، الموصل النبيل إلى شرح التسهيل ٢٥٩/١.

٥- المساعدة على تسهيل الفوائد ٢٨١/١.

٦- تمهيد القواعد ١٠٩٧/٣.

المجهول عند الكوفيين ، وذلك نحو قولك : هو زيد منطلق أي الشأن والحديث زيد منطلق ... ومستكناً في قولهم : " ليس خلق الله مثله " و" كان زيد ذاهباً " "[١].

وقال أبو البقاء العكبري : " وأضمر في ليس اسماً تقديره الشأن والابتداء وخبره في موضع خبر ليس ، وقد جاء عن العرب مثله تقول : ليس خلق الله مثله ، فتضمر الشأن والقصة ، ولولا ذلك لما ولي ليس وهي فعل فعل آخر وهو " خلق "؛ لأن الأفعال لا يلي بعضها بعضاً "[٢].

وقال ابن هشام : " والفعل لا يلي الفعل ، وأما نحو : زيد كان يفعل ، ففي كان ضمير فاصل في التقدير ، وأما : " ليس خلق الله مثله " ففي ليس أيضاً ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث "[٣].

وقد قرر هذا المذهب بعض المتأخرين قال سعيد الافغاني[٤] : " قول بعض العرب " ليس خلق الله مثله " فلولا أن فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثلما في " إنه " "[٥].

قال عباس حسن " " ليس خلق الله مثله " ففي ليس ضمير مستتر حتماً ؛ لأن ليس وخلق فعلان من نوع واحد ؛ لأنهما ماضيان ووقوع الفعل معمولاً تالياً مباشرة لعامله الفعل الذي من نوعه قليل جداً في فصيح الكلام ... فلابد من اسم يرفع بالفعل " ليس " فلذلك كان اسمها ضميراً مستتراً فيها "[٦].

١- المفصل في صنعة الإعراب ١٧٣.

٢- شرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٣٤/٢.

٣- معنى اللبيب ٨٣/١.

٤- أستاذ اللغة العربية بكلية الآداب بالجامعة السورية، ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها.

٥- من تاريخ النحو العربي ١١٩/١.

٦- النحو الوافي ٢٥٤/١.

فلما كانت القاعدة النحوية تقتضي أن لا يدخل الفعل على الفعل مباشرة ؛ لأن الفعل يجب أن يعمل في اسم ؛ لذلك وجب أن يكون اسم " ليس " ضميراً مستترا فيها، وهو ضمير الشأن والقصة ، وهو قول عامة النحاة كما مر ، أو أن تجعل ليس حرفاً مشبهاً بـ " ما " وقد نقل أبو حيان عن الأستاذ علي الشلوبين قوله : " ليس خلق الله مثله ، يحتمل ثلاثة أشياء : أحدها : أن تكون " ليس " مشبهة بـ " ما " فلا تحتاج إلى اسم و خبر ، ولا يكون فيها ضمير أمر وشأن "[1]. وقد ضعّف ذلك سيبويه بقوله : " وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ " ما " وذلك قليل لا يكاد يُعرف"[2].

إن إطلاق ابن عصفور اتفاق النحاة راجع إلى اتفاقهم على دخول " ليس " على ما خبره فعل ماضٍ دون الاقتران بقد ، ولا يخلو دخول الفعل على الفعل من تحمل الأول ضميراً، لذلك لم يذكره ابن عصفور وذكره ابن مالك .

ـ أجاز النحاة دخول ليس على ما خبره فعل ماض ، وإن لم يقترن بقد ، لورود السّماع بذلك ، فنقل ابن عصفور عنهم الاتفاق في ذلك، والكوفيون يشترطون " قد" وصحح أبو حيان عدم اشتراطه.

ـ صرح ابن مالك بوجوب كون اسم " ليس " الداخلة على الفعل الماضي ضمير الشأن ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل ، وأكثرُ النحاة يقول بهذا ، ولم يصرح به ابن عصفور في شرح الجمل .

ـ اعترض أبو حيان على ابن مالك في هذا الاشتراط مستنداً على إطلاق ابن عصفور اتفاق النحاة ، ولم يقيد ذلك بشرط ، وهو اعتراض لا يستند إلى دليل ولم يذكر أبو حيان ما يؤيده لا من السماع ولا غيره .

---

[1]- التذييل والتكميل ١٤٨/٤.

[2]- الكتاب ١٤٧/١.

* بهذا يكون اعتراض أبي حيان على ابن مالك في هذه المسألة مرجوحاً ، واشترط ابن مالك تأويل ضمير شأن اسماً لـ" ليس " التي خبرها فعل ماضٍ هو الراجح الذي لا يصح السماع إلاّ به .

مسألة: دخول الواو على خبر ليس، وكان المنفية ، الموجبة بإلاّ

قال ابن مالك :

(وتختص "ليس" بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة ، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة ، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بـ " إلا ") [1].

قال أبو حيان :

(وقوله : " واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بـ " إلا " أنشد المصنف دليلاً على ما ادعاه من هذا الحكم قول الشاعر[2] **:**

لَيْسَ شَيْءٌ إِلاّ وَفِيهِ إِذَا مَا قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ

وهذا الذي ذهب إليه من جواز اختصاص ليس بدخول الواو على خبرها إذا كان جملة موجبة بـ " إلا " لا يجوز عندنا . لأن أصل هذا أنه خبر للمبتدأ ، فكما لا يجوز دخول الواو على خبر المبتدأ إذا كان بهذه الصفة كذلك لا يجوز إذا وقع خبراً لـ " ليس " لئلا يكون الفرع أكثر تصرفاً من الأصل ، وما استدل به المصنف لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبر " ليس " محذوفاً : إما ؛ لأن اسمها نكرة على زعم المصنف جواز ذلك ، وإما ضرورة كما يقول أصحابنا ، والجملة الداخلة

---

[1]- شرح التسهيل ٣٧٤/١.

[2]- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر ٦٧/٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٧٦/٣.

عليها الواو جملة حالية لا في موضع الخبر ، ويحتمل أن تكون الواو زائدة ، وتكون الجملة هي الخبر ، والوجه الأول أحسن عندي)[1].

إذا وقع خبر " ليس " جملة مثبتة بعد " إلاّ " اختصت من دون أخواتها هي وكان المنفية باقتران ذلك الخبر بالواو ، هذا ما ذهب إليه ابن مالك ، واستدل على اختياره بقول الشاعر :

لَيْسَ شَيْءٌ إلاّ وَفِيهِ إذَا مَا قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ

فاعترض عليه أبو حيان بأن ذلك لا يجوز ؛ لأن خبر المبتدأ لا يدخل عليه الواو ، وهو أصل الخبر في " ليس " ولا يتصرف الفرع أكثر من الأصل ، فيحتمل في البيت أن يكون الخبر محذوفاً ، والجملة بعد " إلاّ " حالية لا خبرية ، أو تكون الواو زائدة ، والجملة خبراً .

لما كان أصل اسم الفعل الناسخ وخبره هو المبتدأ والخبر ، ولما كان تصرف الأصل أعم من تصرف الفرع حدث إشكال في جواز دخول الواو على خبر بعض الأفعال الناسخة وهي فرع ، ومنع ذلك في خبر المبتدأ وهو الأصل ، فجوّز الأخفش وابن مالك دخول الواو على خبر " ليس " و " كان المنفية " بشرط أن يكون خبرهما موجباً بـ " إلاّ " ومنع ذلك جمهور العلماء ، قال السيوطي : " ذهب الأخفش وابن مالك إلى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية إذا كان جملة بعد " إلاّ " كقوله :

لَيْسَ شَيْءٌ إلاّ وَ فِيهِ إذَا مَا قَابَلَتْهُ عَيْنُ الْبَصِيرِ اعْتِبَارُ

---

[1]- التذييل والتكميل ٢٠٧/٤.

وقوله[1] :

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إلّا وَمَيتَتُهْ مَحْتُومَةٌ لَكن الآجَالَ تَخْتَلِفُ

وقوله[2]:

إذَا مَا سُتُورُ الْبَيْتِ أُرْخِيْنَ لَمْ يَكُنْ سِرَاجٌ لَنَا إلّا وَوَجْهُكَ أنْوَرُ

والجمهور أنكروا ذلك ، وأولوا الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو ، وقالوا الخبر في الثالث لنا "[3].

وقد عضّد كثير من شراح التسهيل رأي أبي حيان قال ناظر الجيش : "والذي قال الشيخ [يعني أبا حيان] ظاهر من حيث الصناعة النحوية وينبغي التعويل عليه؛ لأن فيما قاله المصنف خرقاً للقواعد "[4] وقال الدماميني : " وهذا إنما أجازه الأخفش ، وأما غيره من البصريين فلا يعرف ذلك "[5] وهو عينه قول المرادي في شرحه[6]، وقال ابن عقيل : " وهذا لا يعرفه البصريون ، وإنما أجازه الأخفش "[7] وقال الشيخ محمد الدلائي : " وضح ذلك أصحابنا رعاية لأهله ، فكما لا يقترن خبر الابتداء بالواو ، كائناً بهذه الصفة ، لا يقترن بها خبر " ليس " وإلاّ كان الفرع أكثر

---

[1]- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الدرر ٦٨/٢، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٥٦/٥.

[2]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر ٦٨/٢، خزانة الأدب ٢٤٤/٨، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٤٧/٣.

[3]- همع الهوامع ٤٢٨/١.

[4]- تمهيد القواعد ١١٠٢/٣.

[5]- تعليق الفرائد ٢١٨/٣.

[6]- ينظر : شرح المرادي على التسهيل ٣٠٣/١.

[7]- المساعد على تسهيل الفوائد ٢٦٧/١.

تصرفاً . وأوّلوا البيت ونحوه : إما على حذف الخبر، والجملة حال ، أو على زيادة الواو والجملة الخبر "[1].

وقد ناقض أبو حيان نفسه في قوله باحتمال أن يكون خبر " ليس " محذوفاً ؛ لأنه قال قبل ذلك : " ونص أصحابنا أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ، ولا حذف خبرها لا اقتصاراً ولا اختصاراً "[2] فإذا كان البصريون لا يجيزون حذف اسم كان أو أخواتها ، ولا أخبارهن لا على سبيل الاقتصار ولا الاختصار ، فكيف يكون خبر " ليس " هنا محتمل الحذف مع أن الجملة بعد " إلاّ " تصلح لأن تكون خبراً ، فالأولى ـ على ما مذهب من لا يجيز حذف الخبر ـ أن يكون احتمال حذفه ضعيفاً لا العكس كما قال أبو حيان ، فلما تطرق الاحتمال للشاهد فالأقرب أن يرجح بقاء الخبر لا حذفه ليستقيم مع المذهب .

وقد قال أبو حيان محللاً اعتراضه على اختيار ابن مالك دخول الواو على خبر " ليس" المثبت : (لئلا يكون الفرع أكثر تصرفاً من الأصل) فكما لا يصح دخول الواو على خبر المبتدأ لا يصح دخولها على خبر " ليس " ؛ لأنه في الأصل ما هو إلاّ خبر المبتدأ ، فلا تدخل الواو على خبر المبتدأ ؛ لأنه متمم له فلا يفصل بينه وبين ما يتممه بالواو التي تؤذن بالربط ، فهذا الكلام يصح إذا لم يفصل بين المبتدأ وخبره بفاصل ، فإذا وقع فاصل غير الواو جاز دخول الواو حينئذٍ للربط ، قال الرضي : " قد تُصدر الصفة والخبر بالواو إذا حصل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعها بعد " إلاّ " نحو ما حسبتك إلاّ وأنت بخيل ، وما جاءني رجل إلاّ وهو فقير"[3].

---

[1]- نتائج التحصيل ١٢٠٦/٣.

[2]- التذييل والتكميل ٢٠٥/٤.

[3]- شرح الرضي على الكافية ٤١/٢.

ونحا الشيخ خالد الأزهري منحًى غير الذي اختاره أبو حيان ومن تابعه فقال عن خبر لا النافية للجنس عند قول الشاعر[1] :

يُحْشَرُ النّاسُ لا بَنِينَ ولا آ بَاءَ إلاّ وقد عنتْهمْ شُؤونُ

قال : " ولا يضير اقترانه بالواو ؛ لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو ، كما قال الحماسي[2] :

فأمسى وهو عريان .....

وقولهم : " ما أحد إلاّ وله نفس أمارة "، وليست حالاً خلافاً للعيني ؛ لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالي " إلاّ " "[3]. فعلق الشيخ الصبان على ذلك بما نقله عن أبي عبد الله محمد الروداني (١٠٩٤ هـ)[4] قال : " قوله : لأن خبر الناسخ إلخ .. فيه أن هذا غير مسلم على إطلاقه ، وحاصل ما في التسهيل ، والهمع أن الخبر إن كان جملة بعد إلاّ لم يقترن بالواو إلاّ بعد ليس ، وكان المنفية دون غيرها من النواسخ ، وبغير إلاّ يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الأخفش ، وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلاً ، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال والفعل تام لا ناقص ، أو محذوف الخبر ضرورة"[5]. وذكر في موضع آخر رأي ابن مالك في قول الشاعر:

---

[1]- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في الدرر ٢٢٣/٢، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٢١/٨.

[2]- عجز بيت من الهزج وتمامه : فلما صرح الشر فأمسى وهو عريان

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

وهو للفند الزّماني ، واسمه : شهل بن شيبان بشين معجمة وليس في أسماء العرب شهل غيره ، ينظر : أمال القالي ٢٦٠/١، خزانة الأدب ٤٣١/٣، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١١٢/٨.

[3]- شرح التصريح على التوضيح ٣٤٣/١.

[4]- ينظر ترجمته في : الأعلام ١٥١/٦، معجم المؤلفين ٢٢١/١١.

[5]- حاشية الصبان ١١/٢.

ليس شيء إلاّ وفيه ...

ثم قال : " وضع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر ، والجملة حال ، أو زيادة الواو ، ويشاركها في ذلك كان بعد نفي كقوله :

مَا كَانَ مِنْ بَشَرٍ إلّا وَمَيتَتُهْ مَحْتُومَةٌ لَكن الآجَالَ تَخْتَلِفُ

وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً كقوله [1]:

وكَانوا أناساً يَنْفحُونَ فأصْبَحُوا وأكثرُ ما يُعطُونَك النّظَرُ الشّزَرُ

وقوله [2]:

فَظَلّوا ومنْهمْ سابقٌ دمْعُه له وآخرُ يُثْنِي دمعَةَ العينِ بالهملِ

وهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال أصبح ، وظل فيها للتمام ، وجعل الجملة حالية ، أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف "[3].

وممن سار من المتأخرين على رأي ابن مالك عباس حسن قال : " إذا وجد نفي قبل كان الماضية والمضارعة ، وكان خبرها جملة مقترنة بـ " إلاّ " الاستثنائية الملغاة جاز أن يقترن بالواو ؛ لأن النفي ونقضه شرطان ـ على الصحيح ـ لزيادة الواو في الجملة ، الواقعة خبر كان أو مضارعها ... و يجوز في خبر ليس ما جاز

---

[1] ـ البيت من الطويل ، وهو لأعشى ثغلب ، ربيعة بن نجوان ، وقيل النعمان بن نجوان ، ينظر : أمالي ابن الشجري ١٨٧/٢ ، نهاية الأرب في فنون العرب ٩/٢ ، وبلا نسبة في الدرر ٦٦/٢ ، همع الهوامع ٤٢٧/١ .

[2] ـ البيت من الطويل ، وهو لذي الرمة غيلان بن عقبة في ديوانه ص٢٠ ، وبلا نسبة في الدرر ٦٦/٢، همع الهوامع ٤٢٧/١ .

[3] ـ نفسه ٣٦١/١-٣٦٢.

في خبر كان الماضية أو المضارعة المسبوقة بالنفي من اقترانه بالواو ... وتسمى هذه الواو الواو الداخلة على خبر الناسخ "[1].

ـ اختار ابن مالك ما انفرد به الأخفش من دخول الواو على خبر الفعل الناسخْ عموماً، وخبر " ليس " وكان المنفية خصوصاً ، ومنع ذلك الجمهور، وأولوا ما جاء من ذلك بحذف الخبر أو بجعل الواو حالية أو زائدة .

ـ اتخذ ابن مالك دليلاً على ما اختاره شاهداً شعرياً واحداً ، وهو مجهول القائل ، وقد دخله الاحتمال لإمكان تأويله .

ـ اعترض أبو حيان على اختيار ابن مالك أن الشاهد قد دخله الاحتمال ، فالواو في إما حالية أو زائدة والخبر محذوف، وقد خالف بقوله هذا القاعدة التي نقلها عن البصريين التي تنص على عدم جواز حذف خبر كان وأخواتها.

ـ أكثر شراح التسهيل ناصروا رأي أبي حيان ، ولعل السبب هو تفرد ابن مالك هو و الأخفش بهذا الرأي دون غيرهم من العلماء ، وقد اعتمدا على شاهد واحد مجهول القائل دليلاً على ما اختاراه .

* وبهذا يترجح رأي أبي حيان على اختيار ابن مالك.

---

[1]- النحو الوافي ٥٦١/١.

مسألة : هل "حرى" فعل ناقص بمعنى "عسى" أم اسم منون ؟

قال ابن مالك:

(باب أفعال المقاربة ... وجملتها ستة عشر فعلاً : ثمانية منها للشروع ... وخمسة منها للدنو من الفعل حقيقة ... والثلاثة البواقي للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء ، وأغربها " حرى " يقال : حرى زيد أن يجيء بمعنى : عسى زيد أن يجيء)[1].

قال أبو حيان:

(فإن كان هذا نقلاً عن اللغويين فهو صحيح ، وإلاّ فالمحفوظ أن " حرًى " اسم منون ... فيحتاج في إثبات كون " حرى " فعلاً ماضياً بمعنى " عسى " إلى نقل يفصح عن ذلك ، فقد يكون قد تصحف على المصنف فاعتقد أن " حرى " المنون غير منون ، وأنها فعل كما صحف في غيره مما نُبه عليه) [2].

عد ابن مالك أفعال المقاربة ستة عشر فعلاً ، وذكر منها " حرى " في أفعال الرجاء ، وهي ـ عنده ـ بمعنى عسى ، فاعترض أبو حيان على ذلك بأن " حرى " اسم منون لا يثنى ولا يجمع ، وأن ما نقله ابن مالك من أن " حرى " فعل ناسخ بمعنى " عسى " ما هو إلاّ تصحيف منه قد وقع فيه كما وقع في غيره .

---

[1]- شرح التسهيل ٤٠٩/١.

[2]- التذييل والتكميل ٣٣٠/٤-٣٣١.

تدخل أفعال المقاربة على الجملة الاسمية فتعمل فيها عمل كان إلاّ أن خبرها لا يكون إلاّ فعلاً مضارعاً ، واختلف النحاة في عددها[1] وعدها ابن مالك ستة عشر فعلاً وذكر منها "حرى" بمعنى عسى قال في الألفية :

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعلا خَبَرُهَا حَتْماً بَأن مُتصلاً

قال رضي الدين الشاطبي اللغوي : " قوله : " وكعسى حرى " يعني أن "حرى" موافقة لعسى في أصل المعنى وفي العمل في المبتدأ الرفع وفي الخبر النصب ... وقوله : " ولكن جعلا خبرها " إلى آخره، يعني أن " حرى " خالفت " عسى " بأن جاء خبرها متصلاً بأن حتماً لا يفارقها ألبته ...

تقول : حرى زيد أن يفعل فالتزمت طريقة واحدة وهذا الفعل من نوادر هذا الباب وقل من يذكره من النحاة "[2].

قال أبو القاسم بن القطاع (٥١٥ هـ)[3] : " حرى أن يكون ذلك بمعنى عسى ، فعل غير متصرف "[4] . وقال أبو سهل الهروي (ت ٤٣٣ هـ)[5] : "وقيل: إن معنى " حرى " بمعنى " عسى "، وقالوا في قول الأعشى [6] :

إنْ تَقُلْ هنّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانا

أن معناه فحقيق ، وقيل معناه : فعسى " [1] .

---

[1]- ينظر : التذييل والتكميل ٣٢٨/٤.

[2]- المقاصد الشافية ٢٧٣/٢.

[3]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٠٠/١، وفيات الأعيان ٣٢٢/٣، بغية الوعاة ٣٨٢/٢، الأعلام ٢٦٩/٤.

[4]- كتاب الأفعال ٢٦٥/١.

[5]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٩٥/٣، بغية الوعاة ١٩٠/١، الأعلام ٢٧٥/٦.

[6] البيت من الخفيف، وليس في ديوان الأعشى ينظر: الدرر ١٥٠/٢، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٩/٨.

ولما نعت أبو حيان ابن مالك بالتصحيف في هذا الفعل كما صحف في غيره رد عليه المرادي : " ولكن المصنف ثقة " [٢] قال السيوطي : " ظاهر كلامهما أنه [يعني ابن مالك] منفرد بذلك، وليس كذلك ، فقد سبقه إلى عدها ابن طريف السرقسطي " [٣]. فقد نقل جمع من الثِقات ما نقله ابن مالك في معنى " حرى " قال أبو عثمان السرقسطي (٤٠٠ هـ) [٤] : " حرى أن يكون ذلك بمعنى عسى ، فعل غير متصرف، وحرى الشيء حَرْياً : نقص ، ومنه سميت الأفعى حارية لصغر جسمها "[٥]. وقال القاضي عياض (ت ٥٤٤ هـ)[٦] : " حرى أن يكون كذا بمعنى عسى فعل غير متصرف "[٧].

قال الدماميني بعد أن نقل كلام أبي حيان : " وهو قصور ... وناهيك به [أي ابن مالك] إماماً ثقة لا ينازع في عدالته ، وسعة اطلاعه ، وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأمثاله إلاّ سوء الظن بالمعترَض عليه، وإلاّ فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الاطلاع بالمحل الذي لا يدفع عنه ، والمسألة نقلية ، فما باله يدفع كلامه بهذه الأقوال الواهة ، نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف"[٨].

١ـ اسفار الفصيح ٥٦٢/١.

٢ـ شرح المرادي على التسهيل ٣٢٧/١.

٣ـ همع الهوامع ٤٧٠/١.

٤ـ ينظر ترجمته في : بغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس ٣١١/١، الأعلام ١٠١/٣، معجم المؤلفين ٢٣٠/٤.

٥ـ الأفعال ٤٢١/١.

٦ـ ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣٦٣/٢، سير أعلام النبلاء ٢١٢/٢٠، الأعلام ٩٩/٥.

٧ـ مشارق الأنوار على صحيح الآثار ٣٦٦/١.

٨ـ تعليق الفرائد ٢٨٦/٣.

وقال ناظر الجيش : " ولا شك في قبح نسبة ابن مالك إلى التصحيف، وقد كان قدره أجل وأعلى فرحمه الله تعالى ورضي عنه وأرضاه به وكرمه "[1].

وقد نقل كثير من علماء اللغة في " حرى" أنها بمعنى " عسى " فقد جاء في المحكم لأبي الحسن بن سيده (٤٥٨ هـ) : " حكى اللحياني عن الكسائي بالعسى أن يفعل ، قال : ولم أسمعهم يصرفونها مصرف أخواتها يعني أخواتها حرى وبالحرى وما شاكلها "[2] وقال في موضع آخر : " حرى أن يكون ذلك في معنى عسى "[3] وقال ابن منظور : " حرى الشيء يحري حرياً نقص ...، وحرى أن يكون ذلك في معنى عسى "[4] وقال الزبيدي (١٢٠٥هـ)[5]: " حرى أن يكون ذلك أي عسى زنةً ومعنى "[6] .

قال الرضي الاستراباذي : " وقد يستعمل حرى زيد أن يفعل كذا ، واخلولق عمرو أن يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي ... وأصلها حَرِيّ بأن يفعل ، واخلولق أن يقوم، فحذف حرف الجر كما هو القياس "[7] .

ـ ذكر ابن مالك أن " حرى " فعل ناقص يفيد الرجاء ، وتعمل عمل ليس واخلولق فترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، وقد سُبق إلى هذا القول من غير واحدٍ من أهل اللغة ولم ينفرد به .

---

[1] ـ تمهيد القواعد ١٢٦٤/٣.

[2] ـ المحكم مادة: س ع ي ٢١٩/٢.

[3] ـ نفسه مادة: ح ر ي ٤٣٤/٣.

[4] ـ لسان العرب مادة : (ح ر ي) ١٧٢/١٤.

[5] ـ ينظر ترجمته في : حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ١٤٩٢/١، الأعلام ٧٠/٧، معجم المؤلفين ٢٨٢/١١.

[6] ـ تاج العروس مادة: (ح ر و) ٤٢٢/٣٧.

[7] ـ شرح الرضي على الكافية ٢١٩/٤.

ـ اعترض أبو حيان على ابن مالك ونعته بالتصحيف ، وما رآه تصحيفاً هو قول كثير من أهل اللغة .

ـ وافق جل شراح التسهيل ابن مالك فيما ذهب إليه ، بأنه إمام ثقة من العدول يؤخذ عنه ما روى .

* بهذا تترجح صحة ما نقل ابن مالك ، ويبطل اعتراض أبي حيان الذي يفتقر إلى الدليل .

مسألة : إلحاق " رأى " الحلمية بـ " رأى " العلمية، فتنصب مفعولين .

قال ابن مالك :

(وألحقوا بـ " رأى " العلمية الحلمية فأدخلتها [أي العرب] على المبتدأ والخبر ونصبتهما مفعولين ، ومنه قول الشاعر[1] :

يُوَرّقُنِـي أَبُـو حَنَشٍ وَطَلْقٌ وَعَمَّـارُ وَآونِـةً أُتَالاَ

أرَاهُمْ رُفْقَتِي حَتّى إذَا مَا تَقَرّى اللّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ

إذَا أنَا كَالّـذِي أجْـرَى لِورْدٍ إلَـى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَا لَا

فنصب بها اسمين معرفتين هما مبتدأ وخبر في الأصل كما يفعل بـ " رأى " بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، ومما يدل على صحة ذلك قوله تعالى :﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾[2] فأعمل مضارع " رأى " الحلمية في ضميرين متصلين بمسمى واحد ، وذلك مما يختص به " علم " ذات المفعولين وما جرى مجراها) [3].

قال أبو حيان :

---

[1]ـ الأبيات من الوافر، وهي لابن أحمر ينظر : الدرر ٢٠٢/٢، والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٣٢/٦.

[2]ـ الآية ٣٦ من سورة يوسف.

[3]ـ شرح التسهيل ١٦/٢.

(ولا حجة فيما ذكره : أما " أراهم رفقتي " فإنه يحتمل أن يكون "أرى" تعدت إلى واحد وهو الضمير ، و " رفقتي " في موضع الحال ، وإن كان ظاهره التعريف فهو نكرة من حيث المعنى ... وأما ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ فلا يلزم مما ذكر أن يتعدى إلى مفعولين بل يكون ذلك مما جاء في غير ما يتعدى إلى مفعولين، نحو : فَقَدَ ، وعَدِمَ ، ووجد بمعنى أصاب لا بمعنى علم ، فإنك تقول فيها : فقدتني، وعدمتني ، فكذلك هذا ، ويكون ﴿ أَعۡصِرُ ﴾ في موضع نصب على الحال لا في موضع مفعول ثانٍ) [1].

قال ابن مالك إن " رأى " الحلمية قد تلحق بـ " رأى " العلمية، وتنصب بها العرب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، واستدل على ذلك بقول الشاعر : **أراهم رفقتي...**، وعزز ما استدل به بقول الله تبارك وتعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ فاعترض أبو حيان على ذلك الاختيار ، وقال : إن ما استدل به المصنف لا حجة فيه؛ لأن " أرى" قد نصبت مفعولا واحداً ، أما المنصوب الثاني فهو على الحال في كلا الشاهدين .

يدل الفعل " رأى " في العربية على معانٍ ، فإما أن يكون للرؤيا البصرية أي العلمية ، وهو حينئذٍ فعل من أفعال القلوب : التي تطلب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وقد يُضمن معنى ظن قليلاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ٦ ﴾[2]، وإما أن يكون للرؤيا المنامية وهو بمعنى حلم وتسمى " رأى " آنذاك الحلمية ، وهذه قد ألحقتها العرب بـ " رأى " التي بمعنى علم ، قال عنها ابن مالك :

---

[1]ـ التذييل والتكميل ٤٥/٦.

[2]ـ الآية ٦ من سورة المعارج .

ولِرأى الرُؤيا انْمِ ما لعَلما طالبَ مفعولينِ من قبلُ انتمَى

قال البهاء بن عقيل : " إذا كانت رأى حلمية – أي للرؤيا في المنام – تعدت إلى المفعولين كما تتعدى إليهما " علم " ... وإلى هذا أشار بقوله : " ولـ "رأى" الرؤيا انم " أي انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية إلى اثنين ... ومثال استعمال " رأى " الحليمة متعدية إلى اثنين قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ فالياء مفعول أول ، وأعصر خمراً جملة في موضع المفعول الثاني ، وكذلك قوله : أبو حنش يؤرقني ...

فالهاء، والميم في " أراهم " المفعول الأول ، و" رفقتي " هو المفعول الثاني "[1].

ورجح المرادي تلميذ أبي حيان ما اختاره ابن مالك قال : " رأى الحلمية تتعدى إلى مفعولين كعلم لكونها مثلها في أنها إدراك بالحس الباطن...خلافاً لمن منع تعديها إلى اثنين ، وجعل ثاني المنصوبين حالاً ، ويرده وقوعه معرفة في قوله : أراهم رفقتي ..."[2].

وقد سار على هذا الترجيح أكثر شراح الألفية [3] كلهم يعزز ما ذهب إليه ابن مالك ويرد اعتراض أبي حيان ، وذلك لقوة ما استدل به ابن مالك وضعف اعتراض أبي حيان ؛ لأن اعتراضه مبني على التأويل ، قال ناظر الجيش : " نازع الشيخ المصنف في أن " رأى " الحلمية ألحقت بـ " رأى " العلمية في التعدي إلى مفعولين قال : ولا حجة فيما ذكره ... أما التخريج الذي ذكره [يعني أبا حيان] في " رفقتي " على أنه في موضع الحال فلا يخفى ضعفه ، وأما قوله : إن اتحاد الفاعل

---

[1]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤١/٢-٤٢.

[2]- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٥٦٦/١.

[3]- ينظر : المقاصد الشافية ٤٩٠/٢، أوضح المسالك ٤٨/٢، شرح السيوطي على ألفية ابن مالك ١٩١/١، شرح الكودي على ألفية ابن مالك ٢٥٨/١، شرح الألفية لابن الناظم ٧٩.

والمفعول في " أراني " يكون نظير اتحادهما في فقدتني ، وعدمتني فغير ظاهر ؛ لأن الاتحاد في غير باب ظننت وأخواتها غير جائز ، وإنما جاز في هذه الكلمات الثلاثة ؛ لأن معنى الكلام فيها يؤول إلى عدم الاتحاد ؛ لأن الإنسان لا يفقد نفسه ولا يعدمها ، ولا يصيبها ، بل غيره هو الذي يفقده ويعدمه ، ويصيبه ، فالمعنى فقدني غيري ، وكذا أخواه ، وأما " أراني " فلا تأويل فيه فاتحاد مسمى الفاعل والمفعول فيه دليل على أن حكمه حكم " أراني " العلمية "[1].

وأجاز الرضي أن يكون معمولي رأى ضميرين متصلين لمسمى واحد قال : " و " رأى " الحلمية يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو : علمتني قائماً ، وقال تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾ وكذا إن كان أحدهما بعض الآخر ، نحو : رأيتنا مع رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، ورأيتماك تقول كذا، وقد يجري مجراها " رأى " البصرية حملاً على " رأى " القلبية "[2].

فالناظر في آراء النحاة المحققين يجد اتفاق أكثرهم [3] على جواز إلحاق "رأى " الحلمية بالعملية وأن تعمل في ضميرين لمسمى واحد بخلاف ما قال أبو حيان ، قال صاحب إعراب القرآن وبيانه متناولاً هذه المسألة : " اختلف النحاة واللغويون في " رأى " الحلمية ، والمحققون على أنها ملحقة بـ " رأى " العلمية في التعدي لاثنين بجامع إدراك الحس في الباطن "[4].

---

[1] ـ تمهيد القواعد ١٤٨٢/٣.

[2] ـ شرح الرضي في الكافية ١٦٩/٤.

[3] ـ ينظر : شرح التصريح على التوضيح ٣٦٦/١، همع الهوامع ٥٤٥/١.

[4] إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين درويش ٤٥٤/٤.

ـ استعملت العرب " رأى " الحلمية استعمال العلمية ، فطلبت مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، وقد تدخل على ضميرين متصلين لمسمى واحد ، وهذا ما عليه ظاهر القرآن الكريم ، وقد سُمع من العرب مثله ، لذلك اختار ابن مالك هذا المذهب .

ـ لجأ أبو حيان إلى التأويل والتقدير فجعل ثاني المفعولين حالاً ، وأوّل قوله "رفقتي" في البيت بـ " الرفقاء " لتكون إضافته غير محضة فيكون غير معرَّفٍ ؛ ليصح كونه حالاً .

ـ لم يتطرق أوائل النحاة إلى إلحاق العرب " رأى " الحلمية بـ " رأى " العلمية كما اختار ابن مالك ، بينما اختار أكثر المحققين ما اختاره ابن مالك ؛ لأنه مدعم بما لا يمكن رده من الأدلة ، ولبعد التأويل في غيره .

* بذلك يتبين الرجحان اختيار ابن مالك، ومرجوحية اعتراض أبي حيان.

مسألة : تعليق نظر – بالعين أو القلب – وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، وما وافقهن عن العمل مع الاستفهام دون غيره من المعلّقات .

قال ابن مالك :

(وتختص أيضاً القلبية المتصرفة بتعديها معنى لا لفظاً إلى ذي استفهام ، أو مضاف إليه ، أو تالي لام الابتداء ، أو القسم ، أو "ما" أو "إن" النافيتين ، أو "لا" . ويسمى تعليقاً ، ويشاركهن فيه مع الاستفهام نَظَرَ ، وأبْصَرَ ، وتَفَكّرَ ، وسأل ، وما وافقهن أو قاربهن)[1] .

قال أبو حيان :

(فظاهر قوله : " مع الاستفهام " أن "نظر" وما ذكر معها لا تعلق إلاّ مع الاستفهام، فليس كما ذكر ، بل أجاز النحويون في : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[2] **أن تكون "ما" نافية والجملة في موضع نصب ، وتفكر ليست من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، والذين ذكروا التعليق في أفعال القلوب لم يذكروا أن شيئاً منها يختص بالاستفهام)**[3] .

قد تُعلق أفعال القلوب المتصرفة عن العمل في اللفظ ويبقى المحل معمولاً لها ، وذكر ابن مالك أن هذا التعليق قد يطرأ على أفعالٍ أخرى ، وهي نظر ـ بالعين

---

[1] شرح التسهيل ٢١/٢.

[2] سورة الأعراف الآية ١٨٤.

[3] التذييل والتكميل ٨٧/٦-٨٨.

أو بالقلب ـ وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، بشرط أن يكون المعلِّق استفهاماً ، وساق الأدلة على ذلك ، لكن أبا حيان اعترض على هذا الاشتراط ، وذكر إجازة النحويين لأن تكون جملة (ما بصاحبهم من جنة) من قول الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ في محل نصب بـ " يتفكروا " وهي لا تتعدى إلى مفعولين ، بل إن النحاة الذين ذكروا التعليق في أفعال القلوب لم يذكروا أن شيئاً منها يختص بالاستفهام .

التعليق هو رفع عمل الفعل الناسخ عن المعمول في اللفظ وإبقائه في المعنى، وذلك على سبيل الوجوب ؛ لأن المعلِّق عن العمل من الألفاظ التي لها حق الصدارة، قال سيبويه : " لأنه قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله "[1] وهو عكس الإلغاء ؛ لأنه ترك العمل في المعمول لفظاً ومعنى على سبيل الجواز ، قال ابن مالك : " التعليق عبارة عن إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب ، بخلاف الإلغاء فهو إبطاله لفظاً ومحلاً على سبيل الجواز"[2]، وقد اتفق النحاة على أن الذي يعلَّق عن العمل من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر القلبية منها بشرط تصرفها ، أما ما كان غير قلبي أو قلبياً غير متصرفٍ فلا يعلق ، والذي يعلِّق عن العمل هو الاستفهام ، أو لام الابتداء، أو لام القسم ، أو ما أو إن النافيتين ، أو لا .

وقد عَلقت العرب أفعالاً عن العمل حملاً لها على أفعال القلوب المتصرفة وهي ليست منها ، وذلك لأنها إما قلبية وغير متعدية إلاّ بواسطة حرف جر ، أو قلبية متعدية إلى مفعول واحد ، أو غير قلبية أصلاً ، قال الزجاجي في الجمل : "وإذا علق الفعل عن العمل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحدٍ ، بحرف

---

[1] الكتاب ٢٣٥/١.

[2] شرح التسهيل ٢١/٢.

جرٍ نحو : فكرت ، أو من باب ما يتعدى إلى واحدٍ بنفسه نحو : عرفت ، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمت "[1] وهذه الأفعال التي اشتركت في التعليق مع الأفعال القلبية المتصرفة ، نظر – بالعين أو القلب – وأبصر ، وسأل ، ويضاف إليها تفكر ، وقد عدها ابن مالك مما يعلق عن العمل مع الاستفهام لا مع غيره .

بنى أبو حيان اعتراضاً على ذلك قال : لأن النحويين أجازوا أن تكون " ما " في قول الله تبارك وتعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ نافية والجملة في محل نصب، وقد أجاز النحويون أن تكون نافية أو استفهامية ، ويرجح الاستفهام وروده مع غيره من الأفعال ، وقد علق الفعل عن العمل ، قال أبو البقاء العكبري : "قوله تعالى : ﴿ مَا بِصَاحِبِهِم ﴾ في " ما " وجهان أحدهما : نافية ، وفي الكلام حذف تقديره : أولم يتفكروا في قولهم به جنة ، والثاني : أنها استفهام أي : أولم يتفكروا أيَّ شيء بصاحبهم من الجنون ... وقيل هي بمعنى الذي "[2] .

وقال ابن عطية : " والوقوف على قوله : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا ﴾ ثم ابتدأ القول بنفي ما ذكروه ، فقال : ﴿ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ ، ويحتمل أن يكون المعنى أولم يتفكروا أنه ما بصاحبهم من جنة ؟ "[3] .

وقال السمين الحلبي : " يجوز في " ما " أوجه : أحدها : أن تكون استفهامية في محل رفع بالابتداء ، والخبر بصاحبهم أي : أيّ شيء استقر بصاحبهم من الجنون ... والثاني : إن " ما " نافية أي : ليس بصاحبهم جنون ، ولا مس جن ،

---

[1] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢٠/١.

[2] التبيان في إعراب القرآن ٢٨٩/١.

[3] المحرر الوجيز ٤٨٢/٢-٤٨٣.

وفي هاتين الجملتين ـ أعني الاستفهامية أو النافية ـ فيها وجهان أظهرهما : أنهما في محل نصب بعد إسقاط الخافض ؛ لأنهما علّقا التفكير ؛ لأنه من أفعال القلوب "[1].

وقرر أبو حيان ما نقله عن أستاذه أبي جعفر بن الزبير أنه قال : " لم يذهب أحد إلى تعليق "انْظُرْ" سوى ابن خروف وتبعه أبو الحسن بن عصفور ، وقد ذكر سيبويه تعليق " انظر " لكن حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر "[2]. قال ناظر الجيش : " هذا عدول عن ظاهر كلام سيبويه من غير دليل ، ومن أقوى ما يُستدل به على تعليق النظر الذي بمعنى البصر ، قوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾﴾[3] ؛ لأنه عدي بإلى، ولا يعدي إلاّ ما كان بمعنى الإبصار، وقصد الشيخ تخريج ، ما استدل به المصنف على التعليق ، فقال في قوله تعالى : ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ﴿٥﴾ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴿٦﴾﴾ [4] يحتمل أن تكون " أيكم " موصولة لا استفهامية ، ويكون مفعولاً ، والباء زائدة ، وصدر الجملة محذوف ، التقدير : فستبصر وتبصرون الذي هو مفتون منكم . ولا يخفى بُعد هذا التخريج "[5].

قال سيبويه : " وإن شئت قلت قد علمت زيدٌ أبو من هو ؟ كما تقول ذلك فيما لا يتعدى إلى مفعول ، وذلك قولك : اذهب فانظر زيد أبو من هو ؟ ولا تقول : نظرت زيداً ، واذهب فسلْ زيدٌ أبو من هو ؟ ، وإنما المعنى : اذهب فسل عن زيد، ولو قلت اسأل زيداً على هذا لم يجز "[6] قال أبو علي الفارسي نقلاً عن المبرد : "

---

[1] ـ الدر المصون ٥/٥٢٥.

[2] ـ التذييل والتكميل ٦/٨٨.

[3] ـ الآية ١٧ من سورة الغاشية .

[4] ـ الآية ٥ـ٦ من سورة القلم .

[5] ـ تمهيد القواعد ٣/١٥١٩.

[6] ـ الكتاب ١/٢٣٧ـ٢٣٨.

قال أبو العباس : " اذهب فانظر أبو من هو ؟ لم يرد أن يقول : اذهب فأبصر بعينيك ، ولكن يريد : اعلم ذلك فهو لا يتعدى ... ومثل ذلك دريت أي مثل انظر ؛ لأن انظر لا يتعدى ... وقولك : زيد أبوك هو أم عمرو ؟ ، بمعنى أأبوك زيد أم عمرو؟ "[1] فمثل هذا التأويل هو الذي عناه أبو حيان في قوله : " حمل الناس " .

وقد رجح المرادي مذهب ابن مالك قال : " وأما التعليق فيشاركهن فيه مع الاستفهام غيرهن من أفعال القلوب نحو : عرف ، ونظر ، وتفكر ، وسأل ، وأبصر، وما بمعناها "[2] . وممن وافق ابن مالك أيضاً الأشموني قال : " قد أُلحق بأفعال القلوب في التعليق أفعال غيرها نحو :﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[3] ، ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦ ﴾ ، ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ ۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ۚ ﴾ ، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ ﴾ [4] "[5] . قال الشيخ الصبان : " قوله : " أفعال غيرها" أي غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلاً غير قلبي كما في الأمثلة غير "أولم يتفكروا " ، أو فعلاً قلبياً غير ناصب لهما بل لواحد فقط ... ويختص التعليق في القسم الأول – أعني غير القلبي – بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح "[6] .

وقد عدّ السيوطي تعليق هذه الأفعال مع الاستفهام خاصة على ما ذهب إليه ابن مالك قال : " ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق ـ لكن مع الاستفهام خاصة ـ

---

[1] ـ التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٦/١.

[2] ـ توضيح المقاصد والمسالك ٥٥٩/١.

[3] ـ الآية ١٩ من سورة الكهف .

[4] ـ الآية ١٢ من سورة الذاريات.

[5] ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٧١/١.

[6] ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٥/٢.

أبصر ... وتفكر ... وسأل ... وزاد ابن خروف نظر ، ووافقه ابن عصفور وابن مالك "[1] .

وترجيح مذهب ابن مالك هو المفهوم أيضاً من كلام ابن هشام وتمثيله ، قال في المغني : " يقال : فكرت فيه ، وسألت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف "[2] فقوله : " علقت هنا بالاستفهام " مفهوم منه أنه يرى تعليق هذه الأفعال مع الاستفهام دون غيره كما يرى ابن مالك وإلاّ لم يخصه .

وقد أجاد عباس حسن تلخيص المسألة وتبويبها قال : " والتعليق بالاستفهام ليس مقصوراً على الأفعال القلبية المتصرفة الخاصة بهذا الباب ، وإنما يصيبها غيره طبقاً للبيان الآتي :

١- الفعل القلبي الناصب لمفعول به واحد مثل : نسي ، عرف ...

٢- الفعل القلبي اللازم ، مثل : تفكر ، كقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ فالتعليق هنا عن الجار والمجرور؛ لأن الجار والمجرور بالحرف بمنزلة المفعول به .

٣- ما ليس قلبياً ، وينطبق على أفعال كثيرة لا تكاد تدخل تحت حصر مثل : نظر ، أبصر ، سأل ، استنبأ ... فهذه الأفعال ، ونظائرها قد يصيبها التعليق بأداة الاستفهام "[3] .

---

[1]- همع الهوامع ٥٥٨/١.

[2]- مغني اللبيب ٧٧/٢.

[3]- النحو الوافي ٣٦/٢.

ـ إذا تلى الفعل الناصب للمبتدأ والخبر استفهام ، أو لام ابتداء ، أو لام قسم ، أو ما أو إن النافيتين ، أو لا ، عُطّل الفعل عن العمل بشرط أن يكون الفعل قلبياً متصرفاً، وهذا يسمى تعليقاً عن العمل ، وهو في اللفظ دون المحل .

ـ ذكر ابن مالك أن هذا التعليق تشترك فيه أفعال أخرى مع الأفعال القلبية ، وذلك مع الاستفهام خاصة ، واستدل على هذا بالشواهد القرآنية والشعرية .

ـ خالف أبو حيان ابن مالك في اشتراط الاستفهام معلِّقاً لهذه الأفعال ، ولم يستدل بدليل سوى ما أجازه النحاة في قول الله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ من أن " ما " تحتمل أن تكون نافية أو استفهامية ، فاستند على هذا التجويز في الرد على ابن مالك ، وقال : إن من ذكر التعليق من النحاة لم يشترط الاستفهام لتعليق هذه الأفعال .

ـ قد مثل النحاة الأوائل الذين ذكروا التعليق في هذه الأفعال بأمثلة وشواهد تعلق فيها الفعل عن العمل مع الاستفهام، ولم يذكروا أمثلة تعلق فيها مع غير الاستفهام، وربما كان هذا استغناءً بالمثال عن ذكر الشرط كما هي العادة في الاختصار.

ـ أكثرُ المحققين والشراح على أن تعليق هذه الأفعال مرتبط بالاستفهام فقط دون سواه من المعلقات مستأنسين برأي ابن مالك لما وجدوا فيه من قوة لاستناده على الدليل ، وقال بعضهم : إن رأي أبي حيان فيه خروج عن ظاهر كلام سيبويه ، و أن تخريجه لبعض الشواهد بعيد .

* فلما اعتمد رأي ابن مالك على الدليل ، ورد عليه أبو حيان بتجويزٍ نسبه إلى النحويين عامة في أحد الأدلة دون غيرها كان رأي ابن مالك هو الراجح على اعتراض أبي حيان .

مسألة : هل تَرَادِفُ إنّ نعم فلا تعمل ؟

قال ابن مالك : **(ترادف إنّ نعم فلا إعمال)**[1].

قال أبو حيان : **(اختلف في " إنّ " هل تأتي بمعنى " نعم " حرف جواب ، فلا يكون لها إذ ذاك عمل ، أو لا تكون بمعنى " نعم " ألبتة ؟ فذهب بعضهم إلى إثبات ذلك ، وهو قول سيبويه ، والأخفش ، واختيار المصنف ، وذهب بعضهم إلى إنكار ذلك ... وزعم المصنف أن الشواهد قاطعة بذلك من لسان العرب ... وما ذكروه لا ينهض أن يكون دليلاً على مرادفة " إن " لـ " نعم " إذ يحتمل أن تكون هي العاملة ... وهذا المذهب أولى ؛ لأنه قد تقرر فيها أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى " نعم ")**[2].

اختار ابن مالك مذهب سيبويه ، والأخفش ، وهو أن تأتي " إنّ " بمعنى " نعم"، وهي حين ذاك لا تعمل في المبتدأ النصب اسماً لها ، وفي الخبر الرفع خبراً لها ، بل حرف جواب كـ " نعم " تماماً ، وهو مذهب غير واحدٍ من النحاة .

ثم ذكر العديد من الشواهد التي جاءت فيها " إنّ " مرادفة لـ " نعم " ، وخالفه في ذلك أبو حيان ، فاعترض على اختياره ، وأوّل شواهد المسألة كلها ؛ لتكون فيها " إن " هي الناصبة ، وليست مرادفة لـ" نعم " – وإن كان بالتأويل البعيد– وعلل لذلك بأنه قد تقرر في " إن " أنها ناصبة ولم يستقر كونها بمعنى " نعم " وهي عبارة ابن عصفور نصاً [3].

---

[1]- شرح التسهيل ٤٥١/١ .

[2]- التذييل والتكميل ١٢٨/٥-١٣١.

[3]- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/١ ، التذييل والتكميل ١٣١/٥ .

ذهب أكثر النحاة إلى أن الحرف الناسخ " إن " يأتي بمعنى " نعم " وذلك لورود الشواهد المسموعة بذلك ، منها ما ذكر ابن مالك من قول الشاعر[1] :

بَكّرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصّبُو حِ يَلُمْنَنِـــي وأَلُومُـهُنه

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَـدْ عَــلَا كَ وقَدْ كُبُرْتَ فقُلْتُ إنّه

وقول عبد الله بن الزبير[2] (ت ٧٣ هـ) – رضي الله عنه – " إنّ وراكبها " رداً على الذي قال له : " لعن الله ناقة حملتني إليك " .

وقول الشاعر[3]:

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ إنّ وَرُبّمَا أكُونُ وإنّي مِنْ فَتًى لَبَصِيرُ

وما أنشده الكسائي من قول الشاعر[4] :

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبّ شِفَاءُ مِنْ جَوى حُبّهنّ إنّ اللّقَاء

وقول الآخر[5] :

قَالُوا أخِفْتَ؟ فَقُلْتُ إنّ وخِيفَتِي مَا إنْ تَزَالُ مَنُوطَةٌ بِرَجَاءِ

---

[1]- البيتان من الكامل ، وهما لعبيد الله بن قيس الرقيات ، ينظر : خزانة الأدب ١٥٦/١١ ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠/٨ .

[2] - ينظر ترجمته في : الطبقات الكبرى ٤٣٤/٥ ، الإصابة في تمييز الصحابة ٧٨/٤ ، الأعلام ٨٧/٤ .

[3] - البيت من الطويل ، أنشده الجاحظ عن ابن الأعرابي إلاّ أن شطره الأول : إذا قيل أعمى قلت ... البيان والتبيين ٢٨٠/٢ وأنشده ابن مالك وأبو حيان لحسان ، وليس في ديوانه .

[4] - البيت من الخفيف وقد ذكره ابن النحاس عن داود بن الهيثم عن ثعلب ينظر إعراب القرآن ٣٢/٣ ، شرح التسهيل ٤٠٢/١ .

[5] - البيت من الكامل ، وهو منسوب لبعض الطائيين في التسهيل ٣٢/٢ وبلا نسبة في الخزانة ٢١٥/١١، المعجم المفصل ٦٤/١ .

ثم قال بعد أن أورد هذه الشواهد : " ونبهت في هذا الباب على ورود " إن " بمعنى " نعم " ليعمل بها فتعامل بما تعامل " نعم " به من عدم الاختصاص وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها "[1].

فأوّل أبو حيان هذه الشواهد كلها قال : " فأما قوله : " **فقلت إنّه** " فهو من حذف خبر إن ... وأما قوله : " **إن اللقاء** " فهو من حذف الاسم لفهم المعنى ... والتقدير: إنه اللقاء أي الشفاء اللقاء ، وأما قوله [وذكر باقي الشواهد] فهو مما حذف فيه الاسم والخبر لفهم المعنى ، ولا يجوز حذفهما معاً إلاّ في " إنّ " والتقدير: قلت إن عماي واقع ، وإن خوفي واقع ، وإنها ملعونة وصاحبها ، وإن غدري نافع"[2]. وقال ناظر الجيش: " ولا يخفى ما في ذلك من التكلف "[3].

وقد اعتمد أبو حيان هنا على رأي ابن عصفور، بل نقل بعض كلامه نصاً قال ابن عصفور : " وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلاّ في إنّ نحو قول ابن الزبير : إن وصاحبها ، في جواب من قال له : " لعن الله ناقة حملتني إليك " ، وذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنها بمعنى نعم كأنه قال : نعم وراكبها ، ومنهم من ذهب إلى أن الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى ، وهذا أولى عندي ؛ لأنه تقرر أنها تنصب الاسم ، وترفع الخبر، ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى " نعم " "[4] ونقل عنه أيضاً – ولم يشر إلى نقله – قوله : " فإن قلت حذف الجملة حتى لا يبقى منها إلاّ حرف واحد – وهو إن – إخلال بها ، فالجواب إن العرب قد فعلت مثل ذلك نحو قوله[5]:

---

[1] - شرح التسهيل ٤٥٢/١.

[2] - التذييل والتكميل ١٣٠/٥-١٣١.

[3] - تمهيد القواعد ١٣٦٨/٣.

[4] - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٤٤/١ .

[5] - البيت من الكامل ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ ، خزانة الأدب ١٩٧/٧ ، المعجم المفصل في شواهد ٤٢٢/٢ .

أفِدَ التّرَحّلُ غَيْرَ أَنّ رِكَابَنَا لَمّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِ

يريد وكأن قد زالت فحذف لفهم المعنى "[1].

والملاحظ أن أبا حيان هنا قد ناقض كلامه حيث قال في موضع آخر: " وما خرّجوا عليه ضعيف جداً ؛ لأنهم قد حذفوا اسم " إن " ثم حذفوا القول الذي هو الخبر، وهذا إجحاف كثير إذ فيه حذف الاسم والخبر معاً "[2].

قال البدر الدماميني : " ترادف إن المكسورة الثقيلة " نعم " فلا إعمال أصلاً بل تكون – حينئذ – حرف جواب مهملاً لا عمل له ، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وهو الصحيح وأنكره أبو عبيدة "[3] .

وقد ذكر صاحبا لسان العرب وصحاح العربية أن أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ)[4] قال في قول الشاعر:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَــدْ عَــلَا كَ وقَدْ كُبُرْتَ فقُلْتُ إنّه

إن هذا اختصار من كلام العرب يكتفى منه بالضمير ؛ لأنه قد علم معناه[5].

قال سيبويه : " وأما قول العرب في الجواب : إنّه ، فهو بمنزلة أجل ، وإذا وصلتَ قلتَ إنّ يا فتى ، وهي التي بمعنى أجل "[6].

وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب الخليل قال : " وقد يكون : " إنّ " في معنى " نعم " في بعض لغات العرب قال الشاعر: ويقلن شيب قد ...

---

[1] ـ شرح جمل الزجاجي ٤٤٤/١-٤٤٥ ، التذييل والتكميل ١٣١/٥.

[2] التذييل والتكميل ١٧٦/٥.

[3] ـ تعليق الفرائد ٥٦/٤.

[4] ـ ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٢٣٥/٥ ، بغية الوعاة ٢٩٤/٢ ، الأعلام ٢٧٢/٧ .

[5] ـ ينظر : لسان العرب مادة " أن ن " ١٥٦/١ ، الصحاح مادة " أن ن " ٥٠٧٤/٥ .

[6] ـ الكتاب ١٥١/٣.

أي نعم وأجل وقال الآخر[1] :

شَابَ المَفَارِقُ إنّ إنّ مِنَ البِلَى شَيْبَ القِذَالِ مَع العِذَالِ الوَاصِلِ

أي نعم نعم "[2].

وجعل ابن جني في باب " إن وأخواتها " فصلاً سماه " إن بمعنى نعم " قال فيه : " وتكون إن بمعنى " نعم " فلا تقتضي اسماً ولا خبراً قال الشاعر :

يقلن شيب قد .....

أي نعم هو كذاك ، والهاء لبيان الحركة وليست اسماً "[3] وزاد أبو القاسم الثمانيني (ت٤٤٢ هـ)[4] في شرحه توضيحاً قال : " وقد تكون إن المكسورة فتقع جواباً بمعنى : " نعم " و" أجل " فلا تقتضي اسماً ولا خبراً كما لا تقتضي نعم وأجل اسماً ولا خبراً ، قال الشاعر: ويقلن شيبٌ .....

أي نعم وأجل والهاء زيدت لبيان الحركة ؛ لأن حركة البناء يحافظ عليها فلو وقفَ عليها الواقف لسكنت للوقف ، وذهبت حركة البناء ، فزاد الهاء ليكون الوقف عليها وتسلم حركة البناء ، ولو كانت الهاء اسماً لكان بعهدها خبرها فلما عدمْنا الخبر علمنا أنها ليست اسماً "[5].

وقد حمل الزجاج قول الله تعالى : ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[6] على أن تكون "إنّ " بمعنى " نعم " قال : " وهذا الحرف من كتاب الله – عز وجل – مشكل على

---

[1]- البيت من الكامل ، ولم ينسبه الخليل ولم أقف عليه عند غيره .

[2]- الجمل في النحو ١٣٤.

[3]- اللمع في العربية ٤٣.

[4]- ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤٧٩/١ ، بغية الوعاة ٣٦٠/١ ، الأعلام ٢٠٠/٥ .

[5]- شرح اللمع للثمانيني ٤٠٧/١ .

[6]- الآية : ٦٠ من سورة طه.

أهل اللغة ، وقد كثر اختلافهم في تفسيره ... والذي عندي – والله أعلم – وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن يزيد القاضي فقبلاه ، وذكرا أنه أجود ما سمعاه في هذا ، وهو " إن " قد وقعت موقع "نعم " وأن اللام وقعت موقعها ، وأن المعنى : هذان لهما ساحران "[١].

وعامة القول في هذه المسألة أن جمهور النحويين على أنه قد تأتي " إنّ " بمعنى نعم فلا يكون لها عمل بل هي حرف جواب ، فما اختاره ابن مالك هو ما ذهب إليه الزجاجي[٢] ، وابن عطية[٣] ، وابن السراج[٤] ، والمرادي[٥] ، والسيوطي[٦] ، ولم يخالفهم إلا ابن عصفور الذي اختار أبو حيان مذهبه وأبو عبيدة كما نصت على ذلك كتب اللغة والنحو .

- ذهب جمهور النحاة إلى أن " إنّ " تأتي بمعنى " نعم " فتكون حرف جواب لا عمل لها .
- اختار ابن مالك ما ذهب إليه الجمهور ، واستدل على ذلك بكلام العرب ، وثلة من أشعارهم .
- اعترض أبو حيان على ما ذهب إليه الجمهور، واختاره ابن مالك بأنه لا حجة فيما استدلوا به لجواز تأويل اسمها أو اسمها وخبرها معاً ، وأجاز – تبعاً لابن عصفور – أن تحذف الجملة بتمامها ، ولا يبقى منها إلاّ " إن " .

١- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٩٦/٣.

٢- ينظر : حروف المعاني والصفات للزجاجي ص٥٦.

٣- ينظر : المحرر الوجيز ٥٠/٤.

٤- ينظر : الأصول في النحو ٣٨٣/٢.

٥- ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني ٣٩٩/١.

٦- ينظر : همع الهوامع ٥١٠/١.

- ذكر بعض المفسرين في قول الله تعالى : ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ أن " إن " بمعنى " نعم " بل قال بعضهم إنه أجود ما ذكر فيها من آراء .

* فبذلك يترجح اختيار ابن مالك على اعتراض أبي حيان .

مسألة : ما وجه رفع المعطوف الواقع بعد "إن" التي استوفت خبرها ؟

قال ابن مالك : **(يجوز رفع المعطوف على اسم " إن " و " لكن " بعد الخبر بإجماع لا قبله مطلقاً ... ومثاله مع إنّ قول الشاعر[1] :**

إنّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوةَ فِيهِمُ وَالْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أطْهَارُ

ومثله قول الآخر[2]:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أبُوهُ وَأمّهُ فإنّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأبُ

ومثاله مع "لكن" قول الآخر[3]:

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقاً إلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُقْتَضَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وإجْلاَلُ

وَمَا قَصّرَتْ بِي فِي التّسَامِي خُؤُولَةٌ وَلَكِنّ عَمِّي الطَّيْبُ الأَصْلِ وَالْخَالُ)[4].

قال أبو حيان: **(ذكر أنه يجوز في قولك " إن زيداً منطلق وعمروٌ " رفع " عمرو" بالعطف على اسم " إن " بالإجماع ... قوله : " بالإجماع " ليس بصحيح ، بل العطف بالرفع على موضع اسم " إن " فيه خلاف ، والصحيح أن**

---

[1]- البيت من الكامل وهو لجرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه ١٤٥/٢، وينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ٢٠٩/٣.

[2]- البيت من الطويل ، وهو بلا نسبة في الدرر ١٧٩/٦ ، شرح الأشموني ١٤٣/١، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ١٦٢/١.

[3]- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر ١٨٦/٦ ، شرح الأشموني ١٤٤/١ ، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية١٦١/٦ .

[4]- شرح التسهيل ٤٦٩/١ .

ذلك لا يجوز، والرفع إنما هو على الابتداء ، والخبر محذوف بدلالة الخبر قبله عليه)[1].

ذهب ابن مالك إلى جواز أن يرفع الاسم المعطوف الواقع بعد إن بعد تمام خبرها ، وذكر أن هذه الإجازة بإجماع النحاة وقال إن سبب الرفع هو العطف على معنى الابتداء . واعترض أبو حيان قوله : بالإجماع ، أنه ليس بصحيح ، بل الصحيح هو عدم جواز العطف على موضع اسم إن ، بل إن الرفع بعد " إن " إنما هو على الابتداء والخبر محذوف ، ثم ذكر أن ذلك هو المفهوم من كلام سيبويه وقد نص عليه غير واحدٍ من أصحابه .

قال ابن مالك :

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ إنَّ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

أي أنه إذا عطف على اسم " إن " بعد أن استكملت خبرها يجوز فيه النصب ، والرفع ، والأخير مختلف فيه ، والمشهور أنه معطوف على محل اسم إن وهو المبتدأ في الأصل[2].

قال الرضي : " ولأجل أن " إن " المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع ؛ لأنها كالعدم ، إذ فائدتها التأكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ، ثم اعلم أنه تختلف عبارتهم في ذلك ، يقول بعضهم : يعطف على اسم إن المكسورة بالرفع ، وبعضهم يقول : على موضع إن مع اسمها"[3]. وذكر أبو حيان للعلماء في المعطوف المرفوع أربعة أقوال هي[4] :

---

[1]- التذييل والتكميل ١٨٤/٥ .

[2]- ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٠٤/١.

[3]- شرح الرضي على الكافية ٣٥٠/٤.

[4]- ينظر : التذييل والتكميل ١٨٦/٥.

- أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف .
- أنه معطوف على موضع اسم " إن" لأنه قبل دخول " إن " في موضع رفع.
- أنه معطوف على " إن " وما عملت فيه .
- أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر .

واختلف العلماء في القول بهذه الوجوه ، مع أنه قد اتفق جميعهم على جواز الرفع ، والمفهوم من كلام سيبويه أنه مرفوع على الابتداء وخبره محذوف قال : " فأما ما حمل على الابتداء فقولك : إن زيداً ظريف وعمرو، وإن زيداً منطلق وسعيد ، فعمرو، وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف ، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأن معنى إن زيداً منطلق ، زيدٌ منطلقٌ ، و " إنّ " دخلت توكيداً ، كأنه قال : زيد منطلق وعمرو، وفي القرآن منه : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ [1] ، وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف ، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو، وإن زيداً ظريفٌ هو وعمرو "[2] قال أبو سعيد السيرافي في شرحه : " فأما حمل المعطوف على الابتداء فهو كلام جيد قوي ، وذلك أنا لو جئنا بمبتدأ وخبر بعد اسم إن وخبره وجعلنا جملة معطوفة على جملة لكان كلاماً جيداً ... فيعلم أن خبر الثاني مثل خبر الأول ويطرح اكتفاءً بالأول ، وأما استشهاده بالقرآن : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ فهو في الظاهر وهمٌ منه ومن كل ممن استشهد به من النحويين ؛ لأنهم يردون الاسم على موضع إن على أنها مكسورةٌ والذي في القرآن " أن " مفتوحةٌ "[3].

---

[1]- الآية ٣ من سورة التوبة .

[2]- الكتاب ١٤٤/٢.

[3]- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧٢/٢.

ومذهب المبرد أنه معطوف على الموضع قال : " وتقول : إن زيداً منطلقٌ وعمراً ، وإن شئت وعمروٌ ... وأحد وجهي الرفع – وهو الأجود منهما - : أن تحمله على موضع إن ؛ لأن موضعها الابتداء ، فإذا قلت : " إن زيداً منطلق " فمعناه : " زيد منطلق " ومثل إن في هذا الباب " لكن " الثقيلة "[١].

قال ابن مالك : " رفع المعطوف وهو على ضربين : أحدهما : مشترك فيه ، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر، والثاني العطف على معنى الابتداء ، وهو عند البصريين مخصوص بإنّ ، ولكنّ ، ومشروط بتمام الجملة قبله "[٢] فابن مالك يقول بالعطف على موضع اسم إن وهو قول المبرد ، وقول ابن السراج[٣] وأبي على الفارسي[٤] ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : " اعلم أن " إن " لا تفيد معنى زائداً على التوكيد ، والتوكيد لا يبطل معنى الابتداء ، إذ ليس في التوكيد معنى أكثر من أنك تحقق الجملة وتثبت قدمها في الصدق ... وإذا كان كذلك جاز أن تقول: " إن زيداً منطلق وعمرو " فتعطف على موضع زيدٍ ، ويكون الخبر مضمراً كأنه : " إن زيداً منطلق وعمرو منطلق " إلا أنه ترك ذكره لدليل الأول عليه "[٥] فقوله : " ويكون الخبر مضمراً " أي عطف جملة على جملة، الأولى هي موضع إن وما دخلت عليه ، والثانية الاسم المعطوف مع خبر المحذوف .

وقد رد ناظر الجيش على أبي حيان : " قوله بالإجماع ليس بصحيح بل العطف بالرفع على موضع اسم إن فيه خلاف ، والصحيح أن ذلك لا يجوز ، والرفع إنما هو على الابتداء ، والخبر محذوف لدلالة الخبر الأول عليه " قال : "فإن قوله بإجماع يتعلق بقوله : " يجوز الرفع " لا بقوله : المعطوف على اسم إن،

١- المقتضب ٦٩/٤.

٢- شرح التسهيل ٤٦٩/١.

٣- ينظر : الأصول في النحو ٢٥٠/١.

٤- ينظر : الإيضاح ١٢٣.

٥- المقتصد في شرح رسالة الإيضاح ٣٩٣/١-٣٩٤.

وكيف يتوهم ذلك في المصنف مع قوله : " وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات – كما ظن بعضهم – بل هو من عطف الجمل " وجعل كونه من عطف الجمل هو قول الجمهور، وجعل كونه من عطف المفردات هو قول بعضهم فكيف ينسب إليه بعد هذا أنه يدعي أنه معطوف على اسم " إن " بالإجماع ؛ لأنه إذا كان معطوفاً على اسم إن كان من عطف المفرد على المفرد بلا شك "[1].

إن ما ذهب إليه أبو حيان من أن عطف الاسم على موضع اسم إن غير جائز خالف فيه قول كبار النحاة كما مر ، إلاّ أن أبا حيان قد اتبع في ذلك قول ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)[2] الذي قال: " وأما الرفع فيكون على ثلاثة أوجه : اثنان اتفق النحاة عليهما ، وواحد اختلفوا فيه ، فالاثنان اللذان اتفقوا عليهما : أن يكون معطوفاً على الضمير المرفوع المستتر في الخبر، وهذا يضعف حتى يؤكد ، فتقول إن زيداً قائم هو وعمرو .

وأن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، التقدير إن زيداً قائم وعمرو قائم وحذف "قائم " الثاني لدلالة الأول عليه...

وأما الثالث : وهو الذي وقع فيه الخلاف فأن يكون "عمرو" معطوفاً على زيد على الموضع فمن الناس من ذهب إلى منعه، وهو الذي ارتضاه ابن أبي العافية رحمه الله ...؛ لأن الطالب بالرفع الابتداء، وقد نسخ بأنّ ؛ لأنها وأخواتها من نواسخ الابتداء "[3] .

فجواز العطف على اسم إن بالرفع مجمع عليه بشرطين : استكمال الخبر ، وكون العامل " إن " أو " أن " أو " لكن "[4] ولم يشترط الكسائي استكمال الخبر ،

---

[1]- تمهيد القواعد ١٣٩٧/٣.

[2]- ينظر ترجمته في : غاية النهاية في طبقات القراء ٤٨٤/١ ، بغية الوعاة ١٢٥/٢ ، الأعلام ١٩١/٤ .

[3]- البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٩٤/٢.

[4]- ينظر : أوضح المسالك ٦٥.

واشترطه ابن مالك وهو دليل على أنه أراد العطف على كامل الجملة التي استوفت خبرها ، فإذا كانت غير مستوفية الخبر فلا يجوز العطف بالرفع ، فلما كانت الجملة قبل العطف مستوفية كان الاسم المعطوف بعدها مرفوع على الابتداء وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ والخبر المحذوف معطوفة على محل الجملة التي قبلها وهي جملة "إن" وما دخلت عليه ، ومحلها الرفع على الابتداء ، وهذا هو قول المحققين من أهل النحو[1] ، وهو عينه قول الكثير من القدامى ، قال ابن عطية في تفسير قول الله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ : " قرأ جمهور الناس " ورسوله " بالرفع على الابتداء وحذف الخبر " ورسوله بريء منهم " هذا هو عند شيخنا الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن الباذش ـ رحمه الله ـ معنى العطف على الموضع، أي تؤنس بالجملة الأولى التي هي من ابتداء وخبر فعطفت عليها هذه الجملة ، وقيل هو معطوف على موضع المكتوبة قبل دخول "إن" التي لا تغير معنى الابتداء بل تؤكده ... وهذا قول أبي العباس ، وأبي علي رحمهما الله ، ومذهب الأستاذ على مقتضى كلام سيبويه ، أن لا موضع لما دخلت عليه " إن " إذ هو معرب قد ظهر فيه عمل العامل "[2].

ولم يذكر الزمخشري في تفسيرها الرفع على الابتداء بل قال : " " رسوله " عطف على المنوي في بريء ، أو على محل " إن " المكسورة واسمها ، وقرئ بالنصب عطفاً على اسم " إن " ؛ أو لأن الواو بمعنى مع : أي بريء معه منهم ، وبالجر على الجوار ، وقيل على القسم "[3] وقال في المفصل : " لأن محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك : إن زيداً ظريفٌ وعمراً ، وإن بِشْراً

---

[1]- ينظر : شرح المرادي على التسهيل ٣٥٩/١ ، تعليق الفرائد ٨٤/٤ ، موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣٦٧/١ ، شرح التسهيل للتنسي ٤٨٥/٢.

[2] - المحرر الوجيز ٧/٣.

[3] ـ الكشاف ٢٤٥/٢.

راكب وسعيد ، أو بل سعيداً ، أن ترفع المعطوف حملاً على المحل "[1] فقوله : على المحل عين قول ابن مالك : " العطف على معنى الابتداء " .

فما أراده ابن مالك من قوله بالإجماع هو الإجماع على جواز رفع المعطوف، وفهم أبو حيان من قوله على اسم " إن " أنه على موضع الاسم ، وقد رفع ابن مالك هذا اللبس عند اشتراطه استكمال الجملة كي يجوز الرفع ، وكأن الرفع عنده ناتج من عطف الجملة على الجملة .

ـ اتفق النحاة على جواز رفع الاسم المعطوف بعد " إن " التي استكملت خبرها ، وإليه أشار ابن مالك إليه " بالإجماع " .

ـ للنحاة في توجيه المعطوف عليه بالرفع أقوال ، أنكر أبو حيان منها العطف على الموضع قال : " والصحيح أن ذلك لا يجوز " وهو قول يخالف فيه كبار النحاة القدامى فأكثرهم قال : إن العطف على الموضع ، والموضع هو الابتداء ، فالاسم المعطوف بالرفع مبتدأ وخبره محذوف دل عليه خبر المعطوف عليه ، وهذا القول ، والمفهوم من قول سيبويه ــ وقد اختاره أبو حيان ــ واحد فكلاهما من عطف الجمل على الجمل .

ـ اعترض أبو حيان على قول ابن مالك بالإجماع ؛ لأنه فهم أن الإجماع يعود على العطف على موضع اسم " إن " وهو غير مقصود ابن مالك ، بل إن الإجماع على جواز الرفع بعد النصب ، ثم فصّل ذلك في الشرح ، وبيّن بعض مذاهب النحاة فيه .

* فلما جعل أبو حيان العطف على الموضع لا يجوز ، وقد قال به ثلة من أوائل النحاة ضعّف قوله ، وما قصده ابن مالك بالإجماع غير ما فهمه أبو حيان فضعف اعتراضه عليه ، لذلك ترجح قول ابن مالك على اعتراض أبي حيان .

---

[1] ـ المفصل في صنعة الإعراب ٣٩٣.

مسألة : ما الذي رفع خبر " لا " النافية للجنس ؟

قال ابن مالك :

(ورفع الخبر – إن لم يركب الاسم مع لا – بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأصح) [1].

قال أبو حيان :

(وقوله : " وكذا مع التركيب على الأصح " هذا الذي اختاره المصنف هو مذهب الأخفش والمازني وأبي العباس وجماعة ، ذهبوا إلى أن " لا " العاملة في الخبر الرفع إجراءً لها مجرى إن ... وذهب غيره من النحويين إلى أنها لم تعمل في الخبر شيئاً بل النكرة مع " لا " العاملة فيها في موضع رفع على الابتداء ، والاسم المرفوع بعدها خبر للابتداء ... وهذا المذهب الأخير هو الظاهر من كلام سيبويه وهو الصحيح) [2] .

أشار ابن مالك إلى أن لا النافية للجنس إذا دخلت على المبتدأ والخبر فإن الخبر مرفوع بها باتفاق النحاة إذا كان اسمها غير مركب معها ، أما لو كانت مركبة مع اسمها فالصحيح عنده أن يكون الخبر مرفوعاً بها أيضاً ، وهي مسألة اختلف فيها النحاة ، فذكر أبو حيان أن ما اختاره ابن مالك هو مذهب الأخفش والمازني وأبي العباس المبرد وجماعة غيرهم ، وذهب غير هؤلاء إلى أن " لا " إذا تركبت مع اسمها تكون في محل رفع مبتدأ ، والخبر بعد ذلك خبرٌ عن المبتدأ لا عنها ، ثم اختار أنه هو الصحيح وهو الظاهر من كلام سيبويه .

---

[1]- شرح التسهيل ٤٧٥/١.

[2]- التذييل والتكميل ٢٣٤/٥-٢٣٥.

إذا دخلت " لا " على اسمٍ نصبته ولا يخلو هذا الاسم من أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً به ، أو مفرداً ، فإن كان مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف وجب نصبه ورفع الخبر بعده خبراً لـ" لا " نحو : " لا قائلاً حقاً مغبون ، ولا خمسةً وأربعين عالماً بيننا " ، أما إن كان مفرداً فهو يبنى على ما ينصب به ، وذلك لتركبه مع " لا " فصار بمثابة اسمٍ واحدٍ في محل رفعٍ مبتدأ ، والمرفوع بعده خبرٌ ، قال بعضهم هو خبر " لا " وقال البعض الآخر بل هو خبر المبتدأ ولم تعمل " لا " فيه إلاّ النصب فقط ، قال ابن عقيل : " يذكر الخبر بعد اسم " لا " مرفوعاً ، والرافع له " لا " عند المصنف ، وجماعة ، وعند سيبويه الرافع له " لا " إن كان اسمها مضافاً ، أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رافع الخبر فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ " لا " وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ؛ لأن مذهبه أن "لا" واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل " لا " عنده في هذه الصورة إلاّ في الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ " لا " ، فتكون لا عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به "[1].

قال سيبويه : " واعلم أن " لا " وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت: هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ "[2].

فذكر أن " لا " وما تركبت معه في موضع رفع ، وسكت عن الخبر ورافعه، فقال أبو حيان وغيره إن ظاهر كلامه جعل الخبر خبر عن المبتدأ " بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر، ولولا أنها مع " لا " في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك "[3] وهم في ذلك تبع لسيبويه ، وقد أورد ناظر الجيش على هذا الدليل إشكالاً طرحه به ، قال : " واعلم أن الاستدلال للمذهب المنسوب إلى

---

[1] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٩-١٠.

[2] - الكتاب ٢/٢٧٤.

[3] - شرح المرادي على التسهيل ١/٣٦٣ ، وينظر : التذييل والتكميل ٥/٢٣٦ ، الكتاب ٢/٢٧٥.

سيبويه بجواز حمل التوابع على الموضع قبل الخبر لم يظهر لي وجه صحته فإنّ حمل التابع على الموضع جائز قبل الخبر إذا كان اسم " لا " غير مركب معها أيضاً، ولا شك أن " لا " عاملة حينئذٍ في الخبر إجماعاً ، فدل ذلك على أن حمل التوابع على الموضع قبل الخبر ، لا أثر له في كون " لا " غير عاملة في الخبر، وإذا لم يتبين صحة الدليل الذي ذكره ثم الدليل الذي ذكره المصنف "[1].

فمذهب الأخفش ومن تبعه أن الاسم المرفوع بعد " لا " المركبة مع اسمها مرفوع بها ؛ لأن عملها في الاسم يوجب عملها في الخبر قال رضي الدين الشاطبي: " قد ثبت الرفع لـ " إن " فليكن كذلك في " لا " وأيضاً قد عملت في الاسم باتفاق وعملها في الخبر أولى من العمل في الاسم ؛ لأن معناها إنما تسلط عليه وإنما عملت في الاسم ؛ لأنه مطلوب مطلوبها فهو معمول بالقصد الثاني ، وما كان مطلوباً للعامل بالقصد الأول أولى أن يكون معمولاً له مما كان مطلوباً بالقصد الثاني "[2].

وقد رد أصحاب مذهب سيبويه على مذهب الأخفش بأن " لا " لما تركبت ضعف عملها ؛ لأنها صارت كجزء كلمة ، وجزء الكلمة لا يعمل[3] ، وعلى ذلك يبطل عملها في الاسم والخبر معاً ، لكن بقي عملها في أقرب المعمولين والمرفوع بقي مرفوعاً كما كان عليه قبل دخولها ، وقد ترتب على هذا إشكال أورده الشيخ الصبان قال : " لو كانت " لا " مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن المخبر عنه مجموعهما فلا يكون للنفي تسلط على الخبر فيكون معنى " لا رجلَ قائم " غير "الرجل قائم " "[4]، ولا يمكن دفع هذا الإشكال إلاّ بجعل المرفوع بعد لا خبراً عنها

---

[1] - تمهيد القواعد ١٤٢٢/٣.

[2] - المقاصد الشافية ٤١٣/٢.

[3]- ينظر : التذييل والتكميل ٢٣٧/٥-٢٣٨.

[4]- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩/٢.

لا عما تركبت معه ، وهو مذهب الأخفش ، واختيار ابن مالك ، وحجتهم أن التركيب لا يوجب منع العمل بدليل عملها في الاسم[1].

قال ابن مالك : " وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى ؛ لأن كل ما استحقت " لا " به العمل من المناسبات باقٍ ، فليبق ما ثبت بسببه ، ولا يضر التركيب كما لم يضر أن صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد ، ولو كان جعْلُ " لا " مع اسمها كشيء واحد مانعها من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم ؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ، ولا خلاف في أن التركيب لم يمنع عملها في الاسم ، فلا يمنع عملها في الخبر "[2].

أما أبو حيان فقد سار – على عادته – في اختياره هذا على نهج ابن عصفور الذي غالباً ما ينقل نص كلامه ، قال ابن عصفور : " واختلف النحويون في العامل في خبر " لا " إذا كانت بمعنى " إن " ، فمنهم من قال إنه ارتفع بـ " لا " ، ومنهم من قال : ارتفع على أنه خبر ابتداء ؛ لأن " لا " مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ، ولم تعمل فيه " لا " شيئاً وهو الصحيح "[3] والملاحظ هنا أن كلام ابن عصفور يناقض نفسه ، فقد جعل على رأس التقسيم قوله : " اختلف النحويون في العامل في خبر "لا" فجعل الاسم مرفوعاً بعد لا واسمها خبراً لـ " لا " ، ثم ذكر الاختلاف وصحح غير ما ذكره في أول التقسيم .

المفهوم من كلام أبي علي الفارسي أنه على مذهب سيبويه قال : " لابد أن تضمر خبراً إذا قلت : هل من رجلٍ ، وكذلك إذا قلت : لا رجلَ ؛ لأن لا رجلَ ، وهل من رجلٍ في موضع المبتدأ ، فكما لا تتم المبتدآت نحو ليس زيد ، هل عمروٌ كلاماً إلاّ بالإخبار كذلك لا يتم هل من رجلٍ ، ولا رجلَ كلاماً مفيداً حتى تجعل له

---

[1]- ينظر : موصل النبيل إلى نحو التسهيل ٣٧٥/١.

[2]- شرح التسهيل ٤٧٨/١.

[3]- شرح الجمل لابن عصفور ٢٤/٢.

خبراً ، والخبر قد يكون إما مضمراً ، وإما مظهراً ، وإضماره في السوغ والحسن كإظهاره "[1] ، وإلى مثل هذا أيضاً ذهب أبو محمد بن إسحاق الصيمري (ت ؟هـ)[2] قال : " وتقول : لا أحدَ أفضلُ منك فترفع " أفضل " ؛ لأنه خبر المبتدأ كما قال[3]:

ورَدّ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرّمَةً وَلا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ "[4].

واختار ابن يعيش مذهب الأخفش قال : " واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر " لا " فذهب بعضهم إلى أنها لا تعمل في الخبر لضعفها عن العمل في شيئين ... وذهب أبو الحسن ومن تبعه إلى أن " لا " هذه ترفع الخبر ، وذلك أنها داخلة على المبتدأ والخبر ، فهي تقتضيهما جميعاً ، وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما عمل في الآخر ... وهو المختار ، وأما الكوفيون فالخبر عندهم مرفوع بالمبتدأ على ما كان ، وهي قاعدتهم في إن وأخواتها "[5] فنسب جعل المرفوع بعد "لا" خبر للمبتدأ الذي حصل من تركب " لا " مع اسمها إلى الكوفيين ، وهو الذي قال عنه أبو حيان إنه ظاهر كلام سيبويه .

وما اختاره ابن يعيش وابن مالك هو اختيار ابن جني قال : " وتقول : لا رجلَ أفضلُ منك فترفع " أفضل " ؛ لأنه خبر " لا " كما يرفع خبر إن "[6].

وذكر ابن هشام[1] أن أكثر النحويين على رأي الأخفش الذي خالف فيه سيبويه.

---

[1]- التعليقة على كتاب سيبويه.

[2]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٢٣/٢، بغية الوعاة ٤٩/٢.

[3]- البيت من البسيط ، وهو لحاتم بن عبد الله الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٤ ، ولأبي ذيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧، وبلا نسبة في الكتاب ، ٢٩٢/٢ ، والمقتضب ٣٧٠/٤ .

[4]- التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٩٢/١.

[5]- شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١-١٠٧.

[6]- اللمع في العربية ٤٦.

- من الحروف العاملة في الجملة الاسمية " لا " التي لنفي الجنس ، تدخل على المبتدأ والخبر ، وتنصب الأول اسماً لها إذا كان مضافاً أو شبيهاً به ، ويبنى على الفتح فيركب معها في محل رفع مبتدأ إذا كان مفرداً أما الخبر فهو مرفوع بها إجماعاً إذا لم تتركب ، أما لو تركبت ففيه مذهبان : إما أنه خبر "لا " مرفوعاً بها ، وهو مذهب الأخفش قد اختاره ابن مالك ، وإما أنه خبر المبتدأ المركب ، وقد اختاره أبو حيان وقال إنه ظاهر مذهب سيبويه .
- أكثر النحاة على مذهب الأخفش وكل منهم ذكر حجته لما ذهب إليه ، وردوا على المذهب الذي اختاره أبو حيان بأن البناء والتركيب لا يضعف العمل ، وأنه لا يصح أخذ بعض عمل العامل وترك بعضه ، ثم إن القول بأن المرفوع هو خبر المبتدأ لا خبر " لا " يحتم اختلال المعنى ؛ لأن معنى الجملة المنفية بـ " لا " غير المعنى دون النفي .

* لذلك يترجح اختيار ابن مالك ويضعف اعتراض أبي حيان عليه لقوة ما دفع به ما اختاروا مذهب أبي الحسن.

---

[1]- ينظر : المغني ٢٥٥/١.

الفصـــــل الثالـــــث :

الاعتراضات في الأصول النحوية ، والنقول ، والتخريجات .

- **المبحث الأول : اعتراضات في القياس والسماع .**
- **المبحث الثاني : اعتراضات في النقل والرواية عن العلماء، وترجيح مذهب نحوي على مذهب آخر .**
- **المبحث الثالث : اعتراضات في توجيه مشكل الأبيات وتوجيهها .**

المبحث الأول :

اعتراض في القياس والسماع .

مسألة: الاعتراض على استعمال القياس دون السماع

قال ابن مالك :

(ولا يجري [أي الوصف المشتق] ذلك المجرى باستحسان إلاّ بعد استفهام، أو نفي خلافاً للأخفش ... ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ؛ ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ... وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفي)[1].

قال أبو حيان :

(أطلق المصنف الاستفهام والنفي ليشمل أدواتهما ... وهو قياس على الهمزة، والأحوط ألاّ يقال منها تركيب إلاّ بعد السماع ... وذكر في أدوات النفي " ما " و "لا " ، و " إن " ، و " ليس " إلاّ أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها ... وهذا قياس على " ما " والأحوط التوقف حتى يسمع)[2].

بنى ابن مالك حكماً نحوياً وهو إعمال الاسم المشتق إذا اعتمد على استفهام أو نفي على القياس ، فأطلق الاستفهام ولم يقيده بالهمزة ، وأطلق النفي ولم يقيده بـ "ما" ، لكن أبا حيان اعترض على هذا الإطلاق وقال إنه قياس على الهمزة و " ما" وينبغي ألا يقاس ، والأحوط أن لا يقال منها شيء إلاّ بعد السماع ، وكأنه في ذلك يميل إلى السماع أكثر من القياس في تقعيد القواعد.

يعد السماع والقياس أصلان من أصول النحو ، ودليلان من أدلته التي بنى عليها النحويون قواعد اللغة ولا مناص للحكم النحوي من أن يعتمد على أحدهما ، إذ

---

[1]- شرح التسهيل ١/٢٩١-٦٩٣.

[2]- التذييل والتكميل ٣/٢٧٥-٢٧٦.

هما أصل باقي الأدلة ، والسماع أصل القياس ، قال السيوطي : " وكل من الإجماع والقياس لابد له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك "[١].

وقد أجمع النحاة والأصوليون عليه ؛ لأنه هو : " الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها "[٢]

وعرفه أبو البركات الأنباري بأنه : " هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[٣].

وقد حده السيوطي بقوله : " ما ثبت في كلام العرب ممن يوثق بفصاحته ، فشمل : كلام الله – تعالى – وهو القرآن ، وكلام نبيّه – صلى الله عليه وسلم - ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم ، أو كافر "[٤].

فكل ما سمع من موثوق بعربيته في تلك الفترة جاز الاحتجاج به ولا يمكن رده بحالٍ ، بشرط صحته الزمانية والمكانية ، ومعلوم أن الذين أخذت عنهم العربية وعليهم وُقِّف اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قبائل الوسط كقيس ، وتميم ، وأسد ، ولم يؤخذ عن حضري قط ، ولا من قبائل الأطراف ، فلم يأخذوا عن لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، والحيرة لمجاورتهم أهل فارس ، واليمن لمخالطتهم الهند والحبشة[٥].

١- الاقتراح ص٩.

٢- الأصول لتمام حسان ص٦٣.

٣- جمع الأدلة في أصول النحو ٣٠.

٤- الاقتراح ٤٠.

٥- ينظر: المزهر في علوم اللغة العربية ١٦٧/١-١٦٨.

وقد عرف بعضهم السماع بأنه : ما تقرر به وجود شيء بالوقف بحيث لو قطع النظر عن الوقف لم يقم ضابط يشعر به ، ويرشد إليه وخلافه القياس [١].

أما القياس فهو تقدير الشيء بالشيء ، والمقدار مقياس ، وقايست الأمرين مقايسة وقياساً قدرت أحدهما على الآخر قال الشاعر[٢]:

يُجْزِي الوَشِيظَ إذَا قَالَ الّصَريحُ لَهُمْ عُدُّوا الْحَصَى ثُمَّ قِيسُوا بِالْمَقَايِيسِ

وهو عملية عقلية فطرية لدى أهل اللغة يبدعون فيها تراكيباً وصيغاً جديدة يطورون فيها أصلاً ثابتاً مسموعاً ، قال أحد الباحثين[٣] عند كلامه عن الحاجة إلى القياس في اللغة : ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة ولضاقت المجلدات الضخمة عن تدوينها ، والقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من معرفة العديد من التراكيب دون أن يسمعها ، أو يحتاج إلى إثبات نقلها .

وقد عرف أبو البركات الأنباري القياس بقوله : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم ، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب "[٤].

١- ينظر: فيض نشر الانشراح ٤١٤/١.

٢- البيت من : البسيط ، وهو لجرير في ديوانه ص١٢٧ ، والوشيظ : عظيم يكون زيادة على العظم الصميم ، لذلك يطلق على من انتمى إلى قوم وليس منهم . ينظر : أساس البلاغة مادة (وشظ) ، المعجم المفصل ١٠٢/٤.

٣- ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ص٢٥.

٤- الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥.

فالقياس دليل من أدلة النحو ، وأصول ، إلاّ أنه لا يحكم به إلاّ بعد ورود السماع ، قال الأشموني : " والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تُكلم بمصدره فإنك تقيسه على هذا إلاّ أنك تقيسه بوجود السماع "[١].

فالمقصود بغير المنقول هو كل حكم أو تركيب لم يسمع عن العرب ، وإنما سمع ما يشابهه فجاز القياس عليه ، قال الدكتور تمام حسان : " فغير المنقول إما أن يكون استعمالا لا يحقق القياس فيه بأن نبني الجمل التي لم تسمع من قبل على نمط الجمل التي سمعت عن العرب والكلمات التي ننشئها بالارتجال ، أو الاشتقاق ، أو التعريب ، أو النحت ، أو الإلحاق على غرار ما سمع من قبل ، وإما أن يكون غير المنقول نسبة حكم نحوي حكم به النحاة من قبل على أصل مستنبط من المسموع"[٢]. لذلك تجد السيوطي يقول : " هو معظم أدلة النحو ، والمعول في غالب مسائله عليه "[٣] وهو في ذلك يتابع أبا بركات الأنباري في قوله : " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حد النحو: علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره ؛ لثبوته بالدلالة القاطعة "[٤].

ونجد أبا علي الفارسي يقول في القياس : " أخطئ في مائة مسألة لغوية ولا أخطئ في واحدة قياسية "[٥] ، وقد أفرد ابن جني باباً سماه : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، وقد تابع فيه قول أبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ)[٦] : " وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب ... وكان الخليل

---

[١]- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٥٦٦/١.

[٢]- الأصول ٦٣.

[٣]- الاقتراح ١١٣.

[٤]- لمع الأدلة ض٩٥-٩٦.

[٥]- بغية الوعاة ٤٩٧/١.

[٦]- ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ٥٨/١ ، بغية الوعاة ٤٦٣/١ ، الأعلام ٦٩/٢.

وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالاً من كلام قومٍ ليس له في أمثلتهم معنى؟! وهذا هو القياس ... وكان ما قسته عربياً كالذي قسته عليه ؛ لأنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، إنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع ، فهذا أثبت وأقيس "[١].

ولابد للقياس من أربعة أركان : أصل وهو المقيس عليه ،وفرع وهو المقيس، وحكم ، وعِلّة جامعة ، وهو أصل لا يمكن الاستغناء عنه ، وقد ظهر خلاف بين العلماء في اتساع القياس وقلته ولكن الكل يقيس ، فإذا كان شرط صحة القياس عند البصريين الكثرة فإن ذلك أمر لا يحرص عليه الكوفيون[٢] ، وقد عد البعض أن اللغة كلها قياس[٣] قال الكسائي :

إنّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

وهو خلاف ما ذهب إليه ابن فارس ، إذ هو يقول بأهمية القياس وضرورته في النحو، وأن العرب تقيس مفردات اللغة على بعضها البعض ، ولكنه لا يرى أن من حق المتأخرين القياس على الأولين ؛ لأن اللغة عنده توقيف لا اصطلاح ، لدى تبصره يقول : " أجمع أهل اللغة إلاّ من شذ عنهم أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان ، وأن الجيم والنون يدلان أبداً على الستر ... وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها ... فاللغة لا تأخذ قياساً نقيسه الآن نحن "[٤].

١- المنصف لكتاب التصريف ١/١٨٠.

٢- ينظر: الأصول لتمام حسان ص٣٩.

٣- ينظر: فيض نشر الانشراح ٢/٧٤٧.

٤- الصاحبي في فقه اللغة ص٣٥-٣٦.

أما أبو البركات الانباري فقد رأى أنه من المحال أن تكون اللغة بدون قياس قال : " إن إثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريقة النقل محال ... وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً ، يجب أن يكون قياساً وعقلاً ، والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محفوظة ، والألفاظ كثيرة غير محصورة فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال لأدى ذلك إلى ألاّ يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل ، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعاً قياسياً عقلياً لا نقلياً "[1]. فإذا كان كذلك فإن قول أبي حيان أن الأحوط أن يُتوقّف عند السماع ، ولا يقاس حتى يسمع ، فإن السماع قد ورد في إعمال الاسم المشتق بعد اعتماده على همزة الاستفهام وعلى "ما" النافية ، وعلى " غير" فكان ذلك السماع هو الأصل الذي يقاس عليه ، وباقي أدوات الاستفهام ، والنفي مقيسة ، فأخذت حكم الأصل إذ لا مانع من صحة القياس لوجود العلة الجامعة بينهما ، وهذا هو القياس .

أما قصر أبي حيان شرط الإعمال أن يعتمد على الهمزة أو ما لا غيرهما إذ لم يسمع سواهما ، فهو راجع إلى نظرته في سماع النهي والقياس عليه ، وهو مخالف لمفهوم القياس الذي تقرر أنه متى توفرت أركانه الأربعة فهو قياس صحيح، ولا غرو أنه من الأقيسة التي يحتاج إليها في الاستعمال ولا توجد في الأصول التي وضعت في مختلف اللغات ، يقول ابن جني : " إن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قِبَل أن أول من وضع منها على خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفاً "[2].

---

[1]- لمع الأدلة ٩٨-٩٩.

[2]- الخصائص ٢٩/٢.

وقد أطلق كثير من النحاة شرط الاعتماد فلم يخصه بنفي ولا استفهامٍ أساساً قال السهيلي : " جاز أن يكون اسم الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله ومع القرائن المقوية رافعاً للفاعل ، وخبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ ، والوجهان جائزان نحو زيد قائم أخوه ، وزيد قائمان أخواه ، إلاّ في موضع واحد وهو أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً نحو: زيد قائم أنت إليه أقائم هو ؟ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبراً"[١] فقد ذكر أن اسم الفاعل يرفع فاعلاً يسد مسد خبره إذا اعتمد على ما قبله، وكانت له قرينة مقوية ولم يحدد المعتمد عليه ، وقال ابن السراج : " فإن أردت أن تجعل منطلقاً في موضع ينطلق فترفع زيداً بمنطلق على أنه فاعل كأنك قلت ينطلق زيد قبح إلاّ أن يعتمد اسم الفاعل وهو منطلق وما أشبهه على شيء قبله"[٢].

وذكر المرادي شرط الاعتماد على نفي أو استفهام ، ثم قال إن ما صح الاعتماد عليه من الهمزة و " ما " النافية ينطبق على باقي الأدوات ، قال : " وأطلق الاستفهام ليتناول جميع أدواته كـ " هل " ، و " من " ، و " ما " فهو أولى من قول ابن الحاجب " أو ألف الاستفهام " ، وأطلق النفي ليتناول كل نافٍ يصلح لمباشرة الاسم "[٣] فقد حد ابن الحاجب المبتدأ بأنه : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مستنداً إليه أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعة لظاهر[٤]، وهذا ما عناه المرادي بقوله ألف الاستفهام وكأنه يعني الهمزة دون غيرها ، قال الرضي في شرحه : " وكذا بعد هل و " ما " الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وإن قائم الزيدان ، وأقائم الزيدون ، وهل حسن الزيدان "[٥].

١- نتائج الفكر في النحو ص٣٢٨.

٢- الأصول في النحو ٦٠/١.

٣- توضيح المقاصد والمسالك ٤٧١/١.

٤- ينظر : شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٢٣/١.

٥- نفسه ٢٢٦/١.

وذهب هذا المذهب أيضاً بهاء الدين بن عقيل قال في تمثيل ابن مالك " أسارٍ ذان " : " فالهمزة للاستفهام و "سارٍ" مبتدأ و " ذان " فاعل سد مسد الخبر، ويقاس على هذا ما كان مثله ، وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ... ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل ، أو بالاسم كقولك : كيف جالس العَمْرَان ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك : " ليس قائم الزيدان " ... وتقول : " غير قائم الزيدان " ومنه قوله[1]:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطّرِح اللَّـهْـ ـوَ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارَض سَلْمِ

فغير مبتدأ ، ولاه مخفوض بالإضافة ، وعداك فاعل بلاه سد مسد خبر غير "[2]. وإلى مثل هذا ذهب الاشموني بقوله : " لا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل ، أو كيف ، أو من ، أو ما ... وكالاستفهام في ذلك النفي الصالح لمباشرة الاسم حرفاً كان ـ وهو " ما " و " لا " و " إن " ـ أو اسماً ـ وهو غير ـ أو فعلا وهو ليس "[3] قال الشيخ الصبان : " وكالأدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى "[4].

فلما كان السماع لا يستوعب أن يحيط بكل تراكيب اللغة ؛ لأن اللغة استعمال فإذا تغير مستعملوها ، والزمان الذي تستعمل فيه ، وجب أن تتغير تراكيبها بما يخدم مصالح المتكلمين بها ؛ ولذلك كان القياس ، ولما أعملت العرب الاسم المشتق معتمداً، جاز القياس فكل ما سمع الاعتماد عليه وما شابهه ولم يسمع سواء في الحكم النحوي.

---

[1]- البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٦٦ ، شرح الأشموني ١٩١/١ ، المعجم المفصل ٤٠٣/٧.

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٥٨/١-١٦٠.

[3]- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١٧٩/١.

[4]- حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨١/١.

ـ السماع ، والقياس أصلان أولأن من أصول النحو ، ولا يصح حكم نحوي إلا إذا اعتمد على سماع أو قياس عليه ، بل إن اللغة ومفرداتها تؤخذ بالسماع ، أو بالقياس على خلاف فيه عند من يرى أن اللغة توقيف لا اصطلاح .

ـ استعمل ابن مالك القياس في شرط الاعتماد لإعمال الاسم المشتق ، فقد سمع اعتماده على الهمزة ، أو " ما " النافية ، أو " غير " فقاس عليها ابن مالك باقي الأدوات فأطلق ولم يقيد ، وعارضه في ذلك أبو حيان ، وقال : الأحوط التوقف حتى يسمع .

ـ لما كان القياس يتكون من أصل ، ومقيس عليه ، وحكم، وعلة جامعة ، وكل ذلك توفر في قياس ابن مالك باقي أدوات الاستفهام والنفي على ما سمع ، فكان قياساً صحيحاً ، وإنكاره يؤدي إلى إنكار القياس ؛ لأن ما من قياس إلاّ ولم يسمع منه إلاّ أصله.

* لذلك يترجح قياس ابن مالك على اعتراض أبي حيان على هذا القياس بأن يتوقف حتى يسمع .

مسألة: الاحتجاج بالبيت الشاذ

قال ابن مالك :

(وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام [أي لام الابتداء] بعد لكن اعتباراً ببقاء معنى الابتداء معها كما بقى مع " إن " واحتجوا بقول بعض العرب[1] :

..... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

ولا حجة فيه لشذوذه ؛ إذ لا يعلم له تتمة ، ولا قائل ، ولا راوٍ عدل يقول سمعت ممن يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف)[2].

قال أبو حيان :

(هذا لا يقدح في الاحتجاج بل متى روي أنه من كلام العرب ، فليس من شرطه تعيين قائله ، وأما كونه لا تتمة له فلا يقدح في ذلك ؛ لأنه إنما وقع الاعتناء بمكان الشاهد ، فلا حاجة إلى معرفة ما قبله ولا ما بعده إذ لا شاهد فيه ، وأما قوله: "ولا عدل يقول : سمعته ممن يوثق بعربيته " فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه) [3].

أجاز الكوفيون دخول لام الابتداء بعد لكن الناصبة التي تفيد الاستدراك ، واستدلوا بقول القائل :

..... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

---

[1]- شطر البيت من الطويل ، ولم ينسبه أحد لقائل ، ولا تتمة له إلاّ ما ذكره ابن عقيل من أن شطره : يلومونني في حب ليلى عواذلي . ينظر : شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٩٤/١ ، معاني القرآن ٤٦٦/١، خزانة الأدب ٥٦/٤.

[2]- شرح التسهيل ٤٤٧/١-٤٤٨.

[3]- التذييل والتكميل ١١٨/٥.

فوصف ابن مالك شطر البيت بالشاذ ؛ لأنه لا يعلم له قائل ، ولا تتمة له وليس له راوٍ عدل يعنعن نقله إياه ، فاعترض أبو حيان على ذلك بأنه لا يقدح في الاستدلال بالبيت إذ متى كان الكلام منسوباً إلى العرب فهو محل استشهاد أما راويه وتمامه فهو مما لا ينظر إليه في الاحتجاج .

الشذوذ مصدر من الفعل الثلاثي شذّ يشذ شذوذاً ، وهو الانفراد عن الجمهور، والندور عندهم ، وبه سمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً حملاً لهذا الموضوع على حكم غيره[١]، وعليه سمى النحاة الكلام شاذاً ، والبيت شاذاً ، والقراءة شاذة .

وفي الاصطلاح الشاذ هو : " ما يكون مخالفاً لقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته "[٢] وهو عكس المطرد الذي " يوجب الحكم لوجود العلة وهو التلازم في الثبوت "[٣].

وقد قسم ابن جني الكلام من حيث الاطراد والشذوذ إلى أربعة أقسام : أعلاها وأحسنها " المطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد "[٤] ، ثم المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال ، وعكسه المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس ، وأقلها مرتبه وهو أضعفها : " الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ، وهو وكتتميم "مفعول " فيما عينه واو نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف ... وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ، فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه "[٥].

١- ينظر : لسان العرب، مادة (ش ذ ذ) ٦١/٧.

٢- التعريفات ١٢٩.

٣- نفسه ١٤٦.

٤- الخصائص ٩٨/١.

٥- نفسه ٩٩/١-١٠٠.

وبالنظر في مذاهب النحويين يلاحظ أن الكوفيين توسعوا في رواية الشاذ ، والقياس عليه وخالفهم في ذلك البصريون ، قال السيوطي في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين : " اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً ؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية "[١]. فالبصريون أسسوا قواعدهم على ثلاثة أركان : سلامة من أخذوا عنه من العرب ، والثقة برواية ما سمعوه منهم ، والكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تُخوّل لهم القطع بنظائره[٢]، لذلك جاء عنهم " إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء اخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ ، وأكلة الشواريز"[٣] يعني الكوفيين الذي اخذوا لغتهم من غير أهلها ، فأدخلوا فيها الشاذ والضعيف ، فقد روي أن الكسائي - وهو إمام الكوفيين – قدم " البصرة فأخذ عن أبي عمرو ، ويونس ، وعيسى بن عمرو ، علماً كثيراً صحيحاً ثم خرج إلى بغداد فقدم أعراض الحكمة فأخذ عنهم شيئاً فاسداً فخلط هذا بذلك فأفسده "[٤]، وقال ابن درستويه (ت٣٤٧هـ)[٥] أنه : " يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو "[٦].

أما الاحتجاج بالبيت الشاذ في تعقيد القواعد وجعله أصلاً يقاس عليه فهو أمر أنكره العلماء ، قال ابن السراج : " ليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد

١- الاقتراح ٢٣٦.

٢- ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص١٢٧ .

٣- أخبار النحويين البصريين ٦٩.

٤- نفسه ٤٦.

٥ - ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٤٤/٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٣١/١٥ ، بغية الوعاة ٣٦/٢ ، الأعلام ٧٦/٤ .

٦- بغية الوعاة ١٦٤/٢.

حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ، ولا نحو ، ولا فقه ، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَه أهل النحو ، ومن لا حجة معه "[1].

فلا يحتج بالبيت الشاذ الذي خالف القياس أو لم يكن له إسناد على إثبات القواعد ، قال السيوطي : " لا يجوز الاحتجاج بشعرٍ ، أو نثرٍ لا يعرف قائله ، صرح بذلك ابن الأنباري في الإنصاف ، وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولّد ، أو من لا يوثق بفصاحته "[2] وهو يعني قول أبي البركات : " إن هذا البيت غير معروف ولا يعرف قائله فلا يكون فيه حجة "[3].

وقد ذكر ابن هشام جواباً على الشعر الذي أورده الكوفيون استدلالاً على جواز مد المقصور وهو قوله[4]:

قَدْ عَلِمَتْ أُخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ وَعَلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ

قال : " الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه "[5].

وشطر البيت الذي استشهد به الكوفيون على دخول لام الابتداء على خبر "لكن " فيه مخالفة لقاعدتين من قواعد أصول النحو : الأولى : لا يعلم قائله وليس له راوٍ عدل فلا يصح الاستدلال به ، والأخرى : أنه تطرق إليه الاحتمال ، وما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وقد قرر ذلك – غير مرة – أبو حيان عينه قال : " وإذا دخل الدليلَ الاحتمالُ سقط به الاستدلال "[6] وقد دخل الاحتمال فيما استدل به الكوفيون على ما أجازوه ، فضلاً عن كونه شاذاً إذ لا تتمة له ولا

---

[1]- الأصول في النحو ١٠٥/١.

[2]- الاقتراح ٨٢.

[3]- الإنصاف ١٢٨/٢.

[4]- البيت من الرجز ولا يعلم قائله.

[5]- المزهر في علوم اللغة ١١٠/١، الاقتراح ٨٣.

[6]- التذييل والتكميل ١٦٦/١، الاقتراح ٨٨.

قائل ولا راوٍ قال ابن مالك : " ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه ، فجعل أصله : ولكن إنني ، ثم حذفت همزة إن ، ونون " لكن " وجيء باللام في الخبر ؛ لأنه خبر " إن " أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت في الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز[1]:

أم الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة "[2].

وقال فيه أبو البقاء العكبري بعد أن ذكر إجازة الكوفيين له : " وهذا عندنا لا يجوز لوجهين : أحدهما : أنه لم يأت منه شيء في القرآن وفي اختيار كلامهم وإن جاء في شعر فهو شاذ سوغته الضرورة ... والثاني : أن اللام لو جازت مع "لكن" لتقدمت عليها ؛ لأن موضعها صدر الجملة ، وإنما أخرت في إن لئلا يتوالى حرفا تأكيدٍ ، " ولكن " ليس للتوكيد بل للاستدراك ، وبهذا تبين أن معنى الابتداء لا يبقى معها بالكلية ؛ لأن الابتداء لا استدراك فيه "[3].

وما أوله به هؤلاء هو تأويل عامة النحاة[4] أولوه إما بزيادة اللام ، أو الشذوذ ، أو إن الأصل في " لكنني " لكن إنني ثم خففت ، قال الفراء عند كلامه عن "لكن " الناصبة : " وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها ؛ لأن أصلها إن عبد الله قائم فزيدت على " إن " لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ألا ترى أن الشاعر قال:

..... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

---

[1]- البيت من الرجز وهو لرؤية بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٠.

[2]- شرح التسهيل ١/٤٤٧-٤٤٨.

[3]- اللباب في علل البناء والإعراب ١/٢١٧-٢١٨.

[4]- ينظر: المفصل في صفحة الإعراب ص ٣٩٢، الجنى الداني في حروف المعاني ص ٦٢٠، مغني اللبيب ١/٣٨٥، همع الهوامع ١/٥٠٦، وغيرها.

فلم تدخل اللام ؛ إلاّ لأن معناها " إن " "[1] فالفراء – وهو إمام الكوفيين – وصاحب معاني القرآن الذي يعد مرجعاً لهم كما هو حال كتاب سيبويه بالنسبة للبصريين ، روى هذا القول مجهولاً ، وذكر أن اللام لم تدخل إلاّ لأن أصل " لكن " " إن " ثم زيدت عليها اللام والكاف ، وفي ذلك إيماء منه أن اللام لم تدخل على "لكن" حقيقة وإنما جواز دخولها على " إنّ " . وهو عينه قول الزجاجي الذي برّر سبب عدم دخول اللام على خبر " لكن " بقوله : " فلو أدخلت اللام في خبر " لكن" لقدرت قبل " لكن " فكانت تنقطع مما قبلها وذلك غير جائز، وأما قول الشاعر:

..... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ

فإنما أراد ولكن إنني من حبها لكميد فأدخل اللام في خبر " إن " وهذا مثل قول الله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾ [2] "[3].

ورد أبو البركات الأنباري على احتجاج الكوفيين بهذا البيت بأنه : " شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب ، وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم ، وأشعارهم كما جاء في خبر " إن " وفي ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه "[4].

وهذا الشطر الشاذ الذي استدلوا به لم يذكر له أحد ما يتممه غير أن الشيخ بهاء الدين بن عقيل ذكر له شطره الآخر في لغة (أكلوني البراغيث) وهو :

يَلُومُونَنِي في حُبّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِـــــي مِنْ حُـــبِّهَا لَعَمِيدُ

---

[1]- معاني القرآن ٤٦٦/١.

[2]- الآية ٣٨ من سورة الكهف.

[3]- اللامات ص ١٥٨.

[4]- الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٩/١.

فعقب المحقق الشيخ محمد محي الدين على ذلك " ولا أدري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة ، أم وضعه من عند نفسه ، أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر ؟! مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا من أنه لا يعرف أوله "[١].

ثم إن أبا حيان قد قال بعدما ذكر أن عدم التتمة وعدم معرفة القائل والراوي لا يقدح في الاحتجاج قال : " وفي كتاب سيبويه أبيات استشهد بها لا يعرف قائلها، ولا تروى إلاّ من الكتاب واكتفينا بنقل سيبويه أياها واستشهاده بها "[٢] فقد ذكروا أن في الكتاب خمسين بيتاً مجهولة القائل[٣] ، فأخذ أبو حيان ذلك حجة على أن البيت إذا لم يعلم قائله يجوز الاحتجاج به ، لكن ابن علان المكي (ت ١٠٥٧ هـ)[٤] دفع تلك الحجة ولزومها قال : " وهذا الالتزام غير لازم ؛ لأن الواجب كون الشاهد معروفاً حال الاستشهاد به ، وطروّ الجهالة من بعد بقائله لا يضر في ثبوت ما ثبت به حال استقامته . فسيبويه ما استدل بكلٍ وسكت له مخالفوه ، وقامت حجته عليهم إلاّ وكلٌ منها معروف القائل ، ثم طرأت الجهالة بقائلي تلك الخمسين فلا ينقض البناء بعد ثبوته والله أعلم "[٥].

وقد أجاد البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)[٦] في الكلام عن هذا بعد أن ذكر ما أجاب به ابن النحاس عن إجازة الكوفيين ، وهو قوله[٧] : " والجواب أن هذا البيت

١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٩٤/١.

٢- التذييل والتكميل ١١٨/٥.

٣- ينظر : الاقتراح ص ٦٧.

٤- ينظر ترجمته في : الأعلام ٢٩٣/٦، معجم أعلام شعراء المدح النبوي ص٣٧٩.

٥- داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح ٣٧٢/١.

٦/١-ينظر ترجمته في : الأعلام ٤١/٤، معجم المؤلفين ٢٩٥/٥.

٧- ينظر قوله : في الإقتراح ٨٣.

لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلاّ هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان " قال البغدادي معقباً على ذلك : " ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمته ، إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبلَ ، وإلاّ فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ، وقد خرج الكتاب إلى الناس والعلماء كثير ، والعناية بالعلم وتهذيبه ، وكيدة ، ونظر فيه وفتش ، فما طعن أحد من المتقدمين عليه وادعى أنه أتى بشعر منكر "[1] فسيبويه كان كثيراً ما يقول : حدثني الثقة ، حدثني من لا أتهم ، وغير ذلك من العبارات التي توحي بأنه سمعه من راوٍ موثوق بعربيته وصدقه ، وهذا لا يطعن في الاستدلال به كما مر .

ـ البيت الشاذ هو المخالف للقياس وليس له ما يقويه من السماع ، أو مجهول القائل والراوي العدل .

ـ استدل الكوفيون على جواز دخول لام الابتداء على خبر " لكن " بشطر بيت شاذ ؛ لأنه خالف القياس إذ أن القياس أن لا تدخل اللام إلاّ على خبر " إن " دون غيرها ، ولا نظير له يقويه ؛ إذ لم يسمع كلام دخلت فيه اللام على خبر " لكن " غيره ، بل إنه لم ينسب إلى قائل ، وليس له راوٍ عدل يرويه عن عدلٍ ، لذلك قال ابن مالك إنه لا حجة فيه ، واعترض عليه أبو حيان بأن ذلك لا يقدح في الاحتجاج به.

ـ رد البصريون ما احتج به الكوفيون ؛ لأنه بالإضافة إلى شذوذه فقد تطرق إليه الاحتمال لإمكان تأويله ومتى تطرق الاحتمال إلى الشاهد سقط الاحتجاج به في النحو .

ـ عامة قول النحاة أنهم ينكرون الاحتجاج بالبيت الشاذ ؛ لأن ما كان مخالفاً للقياس ضعف إذا لم يظهر ما يسانده من السماع ، أما إن كان مجهول القائل والراوي الذي

---

[1]ـ خزانة الأدب ١/٥.

سمعه من ثقة فلا يحتج به خوفاً من أن يكون لمولد فسد لسانه لا لعربي سليم السليقة.

* وما ذُكر يرجح قول ابن مالك على اعتراض أبي حيان.

المبحث الثاني :

اعتراض في النقل والرواية عن العلماء، وترجيح مذهب نحوي على مذهب آخر .

مسألة:

(جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر)

قال ابن مالك:

(ويجوز حذفه [أي الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر] بإجماع إن كان مفعولاً به والمبتدأ كل ، أو شبهه في العموم ، والافتقار ، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك ... ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولاً به والمبتدأ " كل " قراءة ابن عامر (١١٨ هـ)[١]: (وكل وعد الله الحسنى)[٢].

ومثال ذلك قول الراجز[٣]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أمّ الْخِيَارِ تَدّعِي عَلَـــيّ ذَنْباً كُــلّهُ لَمْ أصْنَــعِ

فلو كان المبتدأ غير كل ، والضمير مفعول به لم يجز عند الكوفيين حذفه مع بقاء الرفع إلا في الاضطرار والبصريون يجزون ذلك في الاختيار، ويرونه ضعيفاً)[٤].

قال أبو حيان :

(في كلام المصنف دعوى إجماع لا تصح ، ونقل عن البصريين والكوفيين لا يوافق عليه)[٥].

---

[١]- ينظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار ٤٦/١، غاية النهاية ٤٢٤/١، الأعلام ٩٥/٤.

[٢]- الآية ١٠ من سورة الحديد.

[٣]- البيت من الرجز وهو لأبي النجم العجيلي وهو من شواهد سيبويه ينظر الكتاب ٨٥/١، وينظر : الخزانة ١٧٣/١، أمالي الشجري ٨/١.

[٤]- شرح التسهيل ٣٢٧/١-٣٢٩.

[٥]- التذييل والتكميل ٤١/٤.

قرر ابن مالك إجماع النحاة – بصريين وكوفيين – على جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان المبتدأ " كل " ، أو شبهه في العموم والافتقار ، واستدل على ذلك بقراءة ابن عامر برفع كل على أنه مبتدأ ، وكذلك بقول الشاعر : كله لم أصنع .....

مرفوعاً على الابتداء وحذف الهاء وهو الضمير العائد عليه من " وعد و "أصنع ".

أما لو كان المبتدأ غير ما ذكر فإن الكوفيين – على ما قرر – لا يجيزون الحذف إلاّ في الشعر ، والبصريون يجيزونه مطلقاً على ضعف ، فاعترض أبو حيان على ما قرره ابن مالك بأن دعوى الإجماع لا تصح ، ولا يوافقه على ما نقل عن البصريين والكوفيين .

اعتنى علماء اللغة ، وأصولها بمسألة النقل كثيراً ، وهي عملية ترتكز على ثلاثة عناصر : المنقول وهو الكلام العربي الفصيح ، والناقل وهو الراوي ، وزمن النقل ومكانه ، لذلك نراهم يفرقون بين المتواتر ، والآحاد ، والمرسل ، والمجهول واختلفوا فيما يقبل منها ويرد ، كما اختلفوا في الإجازة وجوازها[1].

ولما كانت للراوية عن العلماء والنقل عنهم أهمية عظمى ، ألزم الناقل وهو الراوي أن يتحرى نسبة ما يرويه ، وعلماء اللغة في ذلك شأنهم شأن علماء الحديث، وقد علل أبو البركات الأنباري ذلك بأن " بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها لتعلقها به ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله"[2] وسواء أكان ما ينقله عن العرب أنفسهم أو عن من سمع منهم وحكم بما

---

[1]- ينظر: لمع الأدلة ٩٠-٩٢، الاقتراح ١٠٢-١٠٣.

[2]- الإغراب في جدل الإعراب ٦٦.

سمع من لغتهم عليها بقاعدة قال ابن فارس : " فليتحر آخذ اللغة ، وغيرها من العلوم ، أهل الأمانة ، والثقة ، والصدق، والعدالة "[١].

وكان ابن مالك ينقل عن الكوفيين والبصريين ، وإذا أضاف طريقة غير ما سلكوه يشير إلى ذلك قال السيوطي : " لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقتي البصريين والكوفيين ، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين إتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ، وابن مالك يُعلم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل "[٢].

وكذلك كان أبو حيان كثير النقل عنهم آخذاً من آرائهم ما يخدم المسألة ، ويستقصي غالب الأوجه الواردة فيها " ويتتبع كل ما قيل فيها من نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع "[٣] وكان يختلف مع ابن مالك في كثير من المنقول وهو إما بسبب وجود أكثر من قولٍ للعالم الواحد في المسألة الواحدة ، أو بسبب اختلاف فهم المنقول بحيث يرويه ابن مالك على الوجه الذي فهمه وأبو حيان على وجه آخر كما مر في مسألة[٤] " شرط الاعتماد على نفي أو استفهام في إعمال الوصف المشتق " فقد نقل ابن مالك عن سيبويه ثم قال : " ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاماً أو نفياً فقد قوّله ما لم يقل ". فقال أبو حيان : " وسيبويه لا يجيز رفعه دون اعتماد على ما ذكر من غير النفي أو الاستفهام ".

لذلك نجد من بين اعتراضات أبي حيان اعتراضه على النقل عن العلماء ، ومنها نقل ابن مالك الاجماع على جواز حذف الضمير الرابط بين جملة الخبر

١- الصاحبي في فقه اللغة ٦٣.

٢- الاقتراح: ٢٤٤.

٣- التذييل والتكميل ١١/١.

٤- ينظر : المسألة في ص ٩٣ من هذا البحث.

والمبتدأ إذا كان " كل " أو ما أشبهه في العموم وكان اعتراض أبي حيان يتمثل في قوله : " لم يقل به في " كل " إلاّ الفراء في نقل ، وإلاّ الفراء ، والكسائي في نقل آخر "[1]، وقوله : " إنه فصل بين : " زيد ضربت " وبين " كل ضربت " فالرفع في " كل " جائز عنده بالإجماع ، والرفع في زيد ضربت ضعيف ، ولا فصل بينهما عند أصحابنا "[3] وقوله : " نقْله عن البصريين جواز " زيد ضربت " في الكلام ، وإن الكوفيين يخصونه بالشعر ، والنقل عن الكوفيين مختلف أما هشام ، فنقل عنه أنه يجيزه في الاختيار ، وأما الكسائي والفراء فمنعا ذلك في الشعر ، وأما البصريون فجوزوه في الشعر ، وهذا اضطراب كبير في هذه المسألة للمصنف رحمه الله " [3].

وبالنظر في بعض أقوال العلماء البصريين والكوفيين نجد سيبويه يقول : "ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ؛ ولا تذكر علامة إضمار الأول ، حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ، واشتغاله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام ، قال الشاعر وهو أبو النجم العِجْلِي :

قَدْ أَصْبَحَتْ أمّ الْخِيَارِ تَدّعِي عَلَـــيّ ذَنْباً كُــلّهُ لَمْ أصْنَــعِ

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النص لا يكسر البيت ولا يخلّ به ترك إظهار الهاء ، وكأنه قال : كله غير مصنوع "[2] فقوله : " أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم " معناه أن تجعل الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم المبتدأ كقولك: زيد ضربته[3].

---

[1]- التذييل والتكميل ٤/٤٥-٤٨.

[2]- الكتاب ١/٨٥.

[3]- النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٠٣.

قال السيرافي : " يعني أنك إذا جعلت الاسم مبتدأ ، وجعلت الفعل خبراً ، والوجه أن يظهر الضمير الذي يعود على الاسم حتى يخرج من لفظ ما يعمل في الأول ، يعني أنه قبيح أن تقول : " زيد ضربت " ؛ لأن " ضربت " في لفظ ما يعمل في زيد لحذفك الضمير في اللفظ ، ولابد من تقديره حتى يصح أن يكون خبراً للاسم ، إذ قد جعلت الاسم مبتدأ ولا يصح أن يكون الفعل خبراً له حتى يكون فيه ما يعود إليه قال سيبويه : " لكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام " ... يعني أن إضمار الهاء إذا قلت : " زيد ضربت " هو قبيح ومع قبحه هو جائز في الكلام ، قال : والدليل على جوازه في الكلام أن الشاعر لو قال : " كلّه لم أصنع " لاستقام البيت ولم ينكسر فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه فعلم بذلك جوازه في غير الشعر "[1].

وما قاله السيرافي هو قول الأعلم الشنتمري في النكت[2]، وخلاصة قولهم وقول سيبويه : أنه يجوز حذف الضمير العائد على مبتدأ في الشعر، والاختيار؛ إلاّ أنه في الاختيار قبيح سواء أكان المبتدأ " كل " أو غيره ؛ لأنهم قد مثلوا بـ " زيد ضربت " وأيضاً بقول العرب : (شهر ثرى ، وشهر ترى ، وشهر مرعى) أي شهر ترى فيه فرفعوا " شهر" على الابتداء وحذفوا الضمير العائد إليه .

وقد جاء في كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل بن أحمد " وقد يضمرون في الفعل الهاء فيرفعون المفعول به كقولك : زيد ضربت وعمرو شتمت على معنى ضربته وشتمته فيرفع زيد بالابتداء ويوقع الفعل على المضمر كما قال الشاعر[3]:

وَخَالدٌ يَحْمَدُ أصْحَابُه بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

---

[1]- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٧٩/١-٣٨٠.

[2]- ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٥/١-١٠٦.

[3]- البيت من السريع هو للأسود بن يعفر ينظر : ضرائر الشعر ١٧٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢٦٦/٢.

يعني يَحْمَدُهُ أصحابه "[1] فهو بذلك قد أجاز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر في الاختيار والشعر معاً وذلك بيّن من تمثيله .

وخرّجوا على مثل هذا التخريج قول الآخر[2]:

ثَلاث كُلّهُنّ قَتلتُ عَمْداً فَأَخْزَى اللهُ رَابِعَةٌ تَعُودُ

على التقدير قتلتهن عمداً ، وقد أجازه أبو علي الفارسي ثم ذكر قول ابن السراج : " يجوز أن يكون ثلاث مبتدأ ، وكلهن مبتدأ ثانٍ ، وقتلت خبر كلهن ، وهما جميعاً خبر المبتدأ الأول ، والعائد إلى المبتدأ الثاني المحذوف من " قتلت ، كأنه قال قتلته أو قتلتهم " "[3] وهذا دليل على إجازتهم حذف العائد في الشعر.

واستدل البصريون على جواز الحذف في الاختيار بقراءة أبي عبد الرحمن السلمي (ت٧٤هـ)[4] وغيره ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[5] بالرفع قال أبو البقاء العكبري : " ويقرأ بضم الحاء وسكون الكاف وضم الميم على أنه المبتدأ والخبر "يبغون " والعائد محذوف أي يبغونه وهو ضعيف ، وإنما جاء في الشعر إلاّ أنه

---

[1]- الجمل في النحو ص٦٥.

[2]- البيت من الوافر وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ينظر الخزانة ١٧٧/١، الكتاب ٨٦/١، أمالي الشجري ٣٢٦/١.

[3]- ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ١٢١/١.

[4]- ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٢٦٧/٤ ، معرفة القراء الكبار ٢٧/١ ، غاية النهاية في طبقات القراء ٤١٣/١.

[5]- الآية ٥٠ من سورة المائدة.

ليس بضرورة في الشعر ، والمستشهد به على ذلك قول أبي النجم ... كله لم أصنع ، فرفع كله ولو نصب لم يفسد الوزن "[1].

وقال الأخفش في تفسير قول الله تعالى :﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾[2] قال : " كأنه قال : فإن الله لهو غفور رحيم . كما تقول : عبد الله ضربت تريد ضربته "[3] قال ابن عصفور : " ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر فهو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة ، فقد حكي من كلامهم : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، والمعنى عنه ، ومنه : الحجاج الذي رأيت ابن يوسف ، أي الذي رأيته ... إلاّ أن ذلك قليل جداً "[4].

وقال في كتابه ضرائر الشعر تحت فصل سماه " النقص " وجعله منحصراً في نقص حركة ، أو حرفٍ ، أو كلمة ، قال بعد ما ذكر شواهده : " فحذف الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ولا يحسن في سعة الكلام ، بل إن جاء منه شيء حفظ ولم يقس عليه ... هذا مذهب المحققين من البصريين ، وأما الكوفيون ، ومن أخذ بمذهبهم من البصريين فإنهم يجيزون حذفه في سعة الكلام بشرط أن يكون المبتدأ " كلاً " أو اسم استفهام نحو قولك : كل الدراهم قبضت ، وأي رجل ضربت"[5] قال البغدادي في الخزانة : " أقول الصحيح جوازه بقلة الورود في المتواتر ومفهوم قول الفراء أن المبتدأ إن لم يكن " كلا " يمتنع حذف العائد ،

---

[1]- التبيان في إعراب القرآن ٤٤٩/١.

[2]- الآية ٣ من سورة المائدة.

[3]- معاني القرآن للأخفش ١٦٧.

[4]- شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١.

[5]- ضرائر الشعر ١٧٧-١٧٨.

والصحيح فيه أيضاً الجواز بقلة في الكلام والشعر "[1] وقد فصل – على عادته رحمه الله – المسألة بكلام طويل جيد .

وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك فيما نقله عن البصريين قال : " والظاهر أن الحق في ذلك مع المصنف ؛ لأن عمدته فيما أورده السماع ، وقد ذكر سيبويه أن الضمير لا يحذف من خبر المبتدأ إلاّ في الشعر ، أو في قليل من الكلام ، وفسر الناس كلامه بأنه إنما أراد أن ذلك قليل حيث يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه ، فظهر بذلك أن الذي ذكره المصنف موافق لما ذكره سيبويه ... وأفاد قوله أولاً : وقد يحذف إلى أن الحذف قليل ، وأفاد قوله : بإجماع ، وبضعف أن القليل منه ما هو قوي ، وهو ما كان المبتدأ فيه " كلاً " ، ومنه ما هو ضعيف وهو ما كان المبتدأ فيه غير كل "[2].

وقد أجازه ابن عطية ، وقال في تفسير قول الله تعالى :﴿سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖۗ ﴾[3] ، إنه : " يصح أن تكون " كم " في موضع رفع بالابتداء والخبر في آتيناهم ، ويصير فيه عائد على " كم " تقديره : كم آتيناهموه "[4] ، وهو عينه ما ذهب إليه السمين الحلبي بعد أن قرر مذهب ابن مالك وتضعيف اعتراض أبي حيان له ، قال : " فقد حصل أن الذي أجازه ابن عطية ممنوع عند الكوفيين ضعيف عند البصريين "[5].

---

[1]- خزانة الأدب ١٢٦/١.

[2]- تمهيد القواعد ٩٨٣/٢- ٩٨٧.

[3]- الآية ٢١١ من سورة البقرة.

[4]- المحرر الوجيز ٢٨٤/١.

[5]- الدر المصون ٣٦٧/٢-٣٦٨.

وقال أبو علي الفارسي في توجيه قراءة ابن عامر : (وكل وعد الله الحسنى) برفع كل : " وحجة ابن عامر أن الفعل إذا تقدم عليه مفعول لم يقوَ عمله فيه قوته إذا تأخر ، ألا ترى أنهم قد قالوا في الشعر زيد ضربت ، ولو تأخر المفعول فوقع الفاعل لم يجز ذلك فيه ، ومما جاء من ذلك قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار .....

فرووه بالرفع لتقدمه على الفعل ، وإن لم يكن شيء يمنع من تسلط الفعل عليه ، فكذلك قوله : (وكل وعد الله الحسنى) يكون على إرادة الهاء وحذفها "[1].

وذكر أبو حيان أن النحاة قد خصوا الحذف بالضرورة ، وقال في توجيه قراءة ابن عامر بالرفع : " وقد أجاز ذلك الفراء وهشام وورد في السبعة فوجب قبوله وإن كان غيرهما من النحاة قد خص حذف الضمير الذي حذف من مثل " وعد " بالضرورة "[2] وهو قول محجوج مرجوع بما قاله سيبويه وعامة البصريين من أنه لا ضرورة فيما رُوي من الشعر تمنع من إبدال الرفع نصباً ؛ لأن النصب لا يؤثر في وزن البيت فلا ينكسر بالرفع ؛ لذلك قالوا إنه جائز في اختيار على ضعف.

إن ما جر الشاعر إلى النصب أمر بياني متعلق بالدلالة لذلك قال أهل البلاغة والبيان : أن حذف الضمير والرفع على الابتداء يعطي الكلام غير ما يعطيه تقديم المفعول منصوباً ، قال عبد القاهر الجرجاني عن قول الشاعر: " **كُـلّهُ لَمْ أصْنَـعِ** " : "وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ، ولم يحمل نفسه عليه إلاّ لحاجة له إلى ذلك ؛ وإلاّ لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد ، وذلك أنه أراد أنها تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً ألبتة لا قليلاً ولا كثيراً ، ولا بعضاً ولا كلاً ، والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه "[3] ونقل أبو جعفر ابن

---

[1]- الحجة للقراء السبعة ٦/٢٦٦-٢٦٧.

[2]- البحر المحيط ١٠/١٠٣.

[3]- دلائل الإعجاز ١٨٣.

النحاس (ت ٣٣٨ هـ)[١] عن أبي العباس المبرد أنه لا يجيز هذا الحذف في منثور ولا منظوم[٢].

والملاحظ من كل ما سبق من النقول أنهم يجيزون حذف الرابط إذا كان ضميراً منصوباً ، وهو عندهم قبيح في الاختيار سائغ في الشعر ، وهو ما يؤيد قول ابن مالك : (والبصريون يجيزون ذلك في الاختيار ويرونه ضعيفاً) ، ولم يذكروا فرقاً في ذلك بين كون المبتدأ " كل " أو غيره ، وهذا يؤيد قول أبي حيان : (ولا فصل بينهما عند أصحابنا) .

فالروايتان اللتان قرئ بهما بالرفع أحدهما بـ " كلٍ " والأخرى بغيره وفي ذلك دليل على أن الاختيار يجوز فيه حذف الضمير ورفع الاسم مع كل وغيرها بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى تهيئة العامل للعمل في غيره[٣]، وأما في الشعر فقد احتج بما كان فيه المرفوع كلاً وغير كلٍ وهو قول الشاعر:

وَخَالدٌ يَحْمَدُ أصْحَابُه بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

أما الفراء فقد أجاز أن يحذف الضمير المنصوب الرابط بالمبتدأ في اختيار الكلام ، وذلك إذا كان المبتدأ " كل " أو ما في حكمه ، قال : " أن تجعل كل استفهامٍ أوقعت عليه فعلاً بعده رفعاً ؛ لأن الفعل لا يجوز تقديمه قبل الاستفهام ... ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم : كل الناس ضربت ، وذلك أن في " كل " مثل معنى هل أحد إلاّ ضربت ؟ ، ومثل معنى أي رجل لم أضرب ، وأي بلدة لم أدخل ، ألا ترى أنه إذا قلت كل الناس ضربت كان فيه معنى

---

[١]- ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ١٣٦/١، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٣٠٠/٣، الأعلام ٢٠٨/١.

[٢]- إعراب القرآن للنحاس ٢٣٥/٤، ولم أقف عليه في كتابيه الكامل والمقتضب .

[٣]- ينظر : همع الهوامع ٣٧١/١.

ما منهم أحد إلاّ قد ضربت "[1]. وقد رد هذا التأويل السيرافي قال : " ليس هذا بحجة إذ كل موجب يتهيأ رده إلى الجحد كما نقول : في زيد ضربت ما زيد إلاّ مضروب "[2].

وذكر الرضي أن الفراء يحذف الضمير المفعول به بعد " كل " قياساً بسبب تأويله بالجحد أي النفي بعد الإثبات قال : " قال الفراء ويحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به ، والمبتدأ " كل " ... قال ؛ لأن كلهم ضربت بمعنى الجحد أي ما منهم إلاّ ضربت ... ثم يقال له لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه "[3]. وممن قال أن الضمير المحذوف يحذف قياساً ابن جني عند كلامه عن قول الشاعر: ... " كله لم أصنع " قال : " أي لم أصنعه فحذف الهاء . نعم لو نصب فقال كله لم ينكسر الوزن فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة المطلقة ؛ بل لأن له وجهاً من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة وهو إلى الحال أقرب ؛ لأنها ضرب من الخبر ، فالصفة كقولهم : الناس رجلان : رجل أكرمت ورجل أهنت ؛ أي أكرمته وأهنته ، والحال كقولهم : مررت بهند يضرب زيد أي يضربها زيد فحذف عائد الحال وهو في الصفة أمثل "[4] فقد جعل حذف العائد على المبتدأ من جملة الخبر حذفاً قياسِياً له وجه من القياس لا يتعلق بكون المبتدأ كلاً أو غيره .

وقد لخص السيوطي جميع هذه النقول في قوله : " ... وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف بقلة ، وعليه ابن أبي الربيع ... وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت ، وقيل : يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كِلا ، أو كلتا ، وعليه الفراء ... وقولك أيهم ضربت ، ووجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقديم المعمول ، وكون " كلٍ " ، و " كِلا " ،

---

[1]- معاني القرآن للفراء ١٣٩/١.

[2]- شرح السيرافي على الكتاب ٣٨٠/١.

[3]- شرح الرضي على الكافيه ٢٣٩/١.

[4] ـ المحتسب في تبين وجوه القراءات ٢١١/١.

في معنى ما ... وقيل يجوز الحذف في كل ما أشبهها في اقتضاء العموم حكي عن الفراء "[1].

ـ نقل ابن مالك عن البصريين والكوفيين إجماعهم على حذف العائد في جملة الخبر إلى المبتدأ إذا كان " كل " أو ما وافقه في الافتقار والعموم . وعارضه أبو حيان في ذلك .

ـ بسرد آراء كثير من علماء الفريقين تبين أنهم يجيزون الحذف ورفع " كل " وما أشبهها على الابتداء ، ولم يذكر أحد منهم اشتراط أن يكون المبتدأ " كل " أو ما يوافقه ليصح الحذف ، بل استدلوا بما كان المحذوف فيه بعد " كل " ولم يخصوها ـ فيما وقفت عليه من آراء ـ إلاّ الفراء فقد اشترط أن يكون المبتدأ " كل " أو استفهام أو "كلا " أو " كلتا " أو ما وافقها في الافتقار والعموم ، وذلك يقوي اعتراض أبي حيان على ابن مالك .

ـ نقل ابن مالك عن البصريين أنهم يجيزون الحذف في الاختيار إذا كان المبتدأ غير " كل " على ضعف ، وأن الكوفيين لا يجيزون ذلك إلاّ في الشعر ، فاعترض عليه أبو حيان أن البصريين لا يجيزون الحذف إلاّ في الشعر ، وأنهم لم يفرقوا بين كون المبتدأ " كل " أو غيره لجواز الحذف ، أما الكوفيون فالنقل عنهم مختلف فهشام يجيز ذلك في الاختيار بكثرة ، والكسائي والفراء يمنعانه في الشعر ، وما منع في الشعر من باب أولى أن يمنع في النثر . هذا ما اعترض به ويمكن تفصيل ذلك في النقاط الأتية :

ـ البصريون يجيزون الحذف في الشعر ، والاختيار والأخير على ضعف ، فما نقله ابن مالك عنهم هو الصحيح ، وما اعترض به أبو حيان من أن البصريين لا يجيزون حذفه إلاّ في الشعر هو مخالف لصريح أقوالهم المنقولة .

---

[1] ـ همع الهوامع ١/٣٧٠-٣٧١.

ـ لم يفرق البصريون بين ما كان فيه المبتدأ " كل " أو غيره ، فهم يجيزون الحذف في الشعر مطلقاً وفي الاختيار على ضعف دون نظر إلى نوع المبتدأ . وهذا موافق لاعتراض أبي حيان ومخالف لنقل ابن مالك .

ـ أما نقل أبي حيان أن الكسائي والفراء منعا ذلك في الشعر ، فالفراء قد تمثل بأشعار كثيرة على جواز الحذف[1]. ولم يمنعه ولم يرو أحد عنه أنه منعه ، بل الظاهر من تمثيله أنه لا يجيز الحذف إلاّ بعد " كل " أو الاستفهام ، أو ما أشبههما في الشعر والاختيار على حد سواء ، ولو كان المبتدأ غير ذلك لا يجوز الحذف عنده . وهذا يوافق نقل ابن مالك .

ـ ما نُقل عن هشام الضرير أنه كان يجيز بكثرة حذف العائد فهو نقل أبي حيان ، وقد نقله عنه السيوطي في الهمع ، ولم أقف على نقلٍ غيره فيما اطلعت عليه .

---

[1] ينظر : معاني القرآن للفراء ١/١٣٩-١٤٠.

مسألة:

(إذا اتصلت ليت بـ "ما" هل تعمل أم تهمل ؟)

قال ابن مالك :

(وتصل " ما " الزائدة بليت فيجوز حينئذٍ إعمالها بإجماع ، وشاهد الوجهين قول النابغة[1]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ)[2].

قال أبو حيان :

(... وليس كما ذكر ؛ ألا ترى أن مذهب الفراء أنه لا يجوز في " ليتما"، و " لعلما " إلاّ الإعمال فليس جوازها بالإجماع)[3].

إذا اتصلت " ما " الكافة بالحروف الناسخة فإنها تكفها عن العمل فتُرفع حينها الأسماء الواقعة بعدها على الابتداء ، كما كانت قبل دخولها ، إلاّ ليت فإن عامة النحاة على أنه يجوز فيها الإعمال والاهمال إذا دخلت عليها " ما " ، نقل ذلك ابن مالك ، على أن النحاة قد أجمعوا عليه ، واعترض أبو حيان على نقله الإجماع بأن مذهب الفراء لا يجيز في " ليتما " و " لعلما " إلاّ الإعمال فليس جواز الإعمال فيها بالإجماع .

للعلماء ثلاثة مذاهب مشهورة في إعمال الحروف الناسخة أو إلغائها لاتصال " ما " الكافة ، بها وهي : إما جواز الإعمال والإلغاء في جميع الحروف الناسخة على حدٍ سواءٍ ، وإما أن يُخصّ بالجواز ليت ، ولعل ، وكأن ، والبواقي لا يجوز فيها إلاّ الإلغاء ، وإما أن تخص ليت وحدها بالجواز دون أخواتها ؛ لأنه لم يسمع

---

[1]- البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني

[2]- شرح التسهيل ٤٥٦/١.

[3]- التذييل والتكميل ١٤٧/٥-١٤٨.

الإعمال والإلغاء إلاّ فيها وحدها[1] ، ونقل أبو حيان مذهباً رابعاً عن الفراء أنه لا يجيز في " ليت " و " لعل " إلاّ الإعمال متى اتصلت بها " ما " ويُمنع إلغاؤها حينئذ .

والعلماء في اختيار أحد هذه المذاهب على خلاف أما المذهب القائل بجواز الإلغاء والإعمال في جميع الحروف فمذهب الزجاجي قال : " باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر تسمى حروف الرفع وهي : إنما ، و كأنما ، ولعلما، وبينما ، وليتما ، وبينا ... ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائم ولعلما بكراً مقيم ، فيلغي ما وينصب بـ " إن " وكذلك سائر أخواتها "[2]. فظاهر قوله أنه يجيز إعمال وإهمال جميع الحروف الناسخة إذا دخلت عليها " ما " ووافقه في ذلك الزمخشري قال : " الحروف المشبهة بالفعل وهي : إن ، وأن ، لكن ، وكأن ، وليت ، ولعل ، وتلحقها " ما " الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدئ بعدها الكلام "[3] وهو أيضاً مذهب ابن يعيش قال : " وقد تدخل " ما " على هذه الحروف فتكفها عن العمل ... ويجوز أن تكون " ما " زائدة مؤكدة فتنصب ما بعدها ... وكذلك سائر الحروف نحو : لكنما ، وكأنما ، وليتما ، ولعلما ، تقول لكنما زيد قائم قال الشاعر[4] :

وَلَكِنّمَا أهْلِي بَوادٍ أَنَيسُهُ ذِئَابٌ تَبغَّي النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ

... ومن ذلك " ليتما " الإلغاء فيها حسن والإعمال أحسن لقوة معنى الفعل فيها وعدم تغير معناها "[5].

---

[1]- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١-٤٣٤.

[2]- الجمل في النحو ص٣٠٢-٣٠٤.

[3]- المفصل في صفة الإعراب ٣٨٩.

[4]- البيت من الطويل وهو لساعدة بن جؤية الهذلي ينظر: الكتاب ٢٢٠/٣، شرح أشعار الهذليين ١١٦٦/٣.

[5]- شرح المفصل لابن يعيش ٥٧/٨-٥٨.

وأما المذهب الذي خص " ليت ، ولعل ، وكأن " بالإلغاء والإعمال فمنسوب إلى ابن السراج ، والزجاجي[1] قال الرضي : " إذا دخلت " ما " على " ليت " جاز أن تعمل أو تلغى ... والإلغاء أكثر ؛ لأنها تخرج بـ " ما " عن الاختصاص بالجملة الاسمية فأوْلى ألاّ تعمل ... وعدم سماع الإعمال في كأنما ، ولعلما ، ولكنما ، وقياسها في الإعمال على " ليتما " سائغ عند الكسائي وأكثر النحاة ؛ إذ لا فرق بينها وبين ليتنا ، وإذا سمع في " إنما " مع ضعف معنى الفعل فيها فما ظنك بهذه الحروف ، لكن الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع "[2].

والمذهب القائل بأن " ليت " وحدها هي التي يجوز إعمالها وإهمالها ، ولا يجوز في غيرها إلاّ الإلغاء هو المذهب الذي عليه أكثر النحاة ، وهو مذهب سيبويه[3]، ونسب إلى الأخفش[4] ، وإليه ذهب ابن جني قال : " باب ما يدخل على الكلام فلا يغيره وهو كل ما دخل على الاسم والفعل جميعاً ، وذلك : إنما ، وكأنما ، ولكنما ، وليتما ، ولعلما ... وأما ليتما خاصة فإن جعلت " ما " فيها كافة بطل عملها وإن جعلتها زائدة للتوكيد لم يتغير نصبها تقول : ليتما أخوك قائم ، وإن شئت : ليتما أخاك قائم "[5] قال الثمانيني : " وقال قوم من النحويين : لم يسمع في ما بعده هذه الحروف إذا دخلت عليها "ما " وكان بعدها كمبتدأ وخبر إلاّ الرفع، وحكى قوم عن الكسائي أنه روى عن العرب فيما بعد هذه الحروف الرفع والنصب"[6] . وانتصر لهذا المذهب أيضاً ابن عصفور ، وعلل لذلك بالسماع

---

[1]- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٣/١، همع الهوامع ٥٢٠/١، شرح التسهيل ٤٥٧/١، الأصول في النحو ٢٣٢/١.

[2]- شرح الرضي على الكافية ٣٣٨/٤-٣٣٩.

[3]- ينظر : الكتاب ١٣٧/٢.

[4]- ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، التذييل والتكميل ١٤٧/٥، شرح التسهيل ٤٥٧/١، همع الهوامع ٥١٩/١.

[5]- اللمع في العربية ٢٣٢-٢٣٣.

[6]- شرح اللمع للثمانيني ٩٩٦/٢.

والقياس قال : " فحجته القياس والسماع ، أما السماع فإنه لا يحفظ إلاّ في " ليت " باتفاق من النحويين ... وأما القياس فإن هذه الحروف كان عملها بالاختصاص ، وإذا لحقها ما فارقها الاختصاص ، فينبغي ألاّ تعمل إلاّ " ليت " فإنها تبقى على اختصاصها ... فلم تولها العرب الفعل قط ، فلا يحفظ من كلامهم " ليتما يقوم زيد" فقد بان إذٍ سداد هذا المذهب "[1].

وذكر أبو حيان أن هذا المذهب " منقول عن سيبويه والفراء وهو مذهب الأخفش وصححه أصحابنا "[2] لكنه زاد مذهباً رابعاً على هذه المذاهب نسبه إلى الفراء وهو (أنه لا يجوز كف " ليت " و " لعل " بما بل يجب الإعمال) وبه اعترض على ابن مالك الذي نقل الإجماع على جواز الإعمال بعد " ليت " وقد حكى عن ابن برهان مشيراً إلى بيت النابغة أن " الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال "[3].

والذي يبدو من نقل أبي حيان أن للفراء رأيين ، ألم يقل : إن المنقول عن سيبويه والفراء والأخفش أنه إذا دخلت " ما " الكافة على الحروف الناسخة يجب إلغاؤها إلاّ ليت فيجوز فيها الوجهان ؟ وهو أوّل المذاهب التي ذكرها ثم ذكر في المذهب الرابع أن الفراء لا يجيز كف " ليت " و " لعل " بما ، ولم يذكر مصدر هذا النقل ، أو ناقله ، ونسبه تلميذه ابن عطاء التنسي إلى أبي إسحاق بن أصبغ (ت٦٢٧هـ)[4] قال : " وتلي " ما " ليت فتعمل وتهمل هذا هو المعروف ، ومنع الفراء كف ليت ولعل بـ " ما " كذا نقل ابن أصبغ والبصريون والكسائي على جواز كفها بـ " ما " "[5].

---

[1]- شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١.

[2]- التذييل والتكميل ١٤٧/٥.

[3]- شرح التسهيل ٤٥٦/١.

[4]- ينظر ترجمته في : تاريخ الإسلام ٦٦٣/١٣ ، بغية الوعاة ٤٢١/١، الأعلام ٥٦/١.

[5]- شرح التسهيل للتنسي ٤٦٩/١.

وقد تفرد أبو حيان بهذا النقل عن الفراء ، ولم أجد فيما اطلعت عليه من آراء الذين سبقوه ما يشير إلى هذا النقل إلاّ ما نسبه التنسي إلى ابن أصبغ ولم أقف عليه، ثم تناقل من جاء بعد أبي حيان هذا القول عنه منسوباً إلى الفراء ، قال المرادي : " ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في " ليتما " وبهذا يبطل قوله في شرح التسهيل : يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع "[١] وقال ناظر الجيش : " ونقل الشيخ مذهباً رابعاً ، وهو أنه لا يجوز كف " ليت " و " لعل " بـ " ما " بل يجب الإعمال ، قال وهو منسوب إلى الفراء ، وقال : والسماع بالوجهين إنما ورد في ليت "[٢] ، وقال السيوطي : " وذهب الفراء إلى وجوب الإعمال في " ليت ولعل " ولم يُجوّز فيهما الإلغاء ، وعندي جواز الوجهين في ليت ، وإن قصراً على السماع ، وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها "[٣].

وقال البغدادي : " وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف ما لـ " ليت " و لـ "لعلّ" بل يجب إعمالهما "[٤] وقد أثبت أحد الباحثين أن الفراء " لم يشر في معانيه : لما نسب إليه هاهنا في المسألة ، وهذا لا يعني نفيه عنه ؛ لأن للفراء كتباً مفقودة لم تصلنا ، فمن المحتمل أن يكون الفراء قد أشار إلى ما نسب إليه في هذه المسألة في أحد تلك الكتب "[٥].

ـ نقل ابن مالك أن النحويين قد أجمعوا على أنه يجوز في " ليت " إذا دخلت عليها "ما " الإعمال والإهمال ؛ فإذا كانت " ما " زائدة عملت ، وإذا كانت كافة كفتها عن العمل فأهملت.

---

[١]- توضيح المقاصد والمسالك ٥٣٣/١.

[٢]- تمهيد القواعد ١٣٧١/٣.

[٣] همع الهوامع ٥٢١/١.

[٤] خزانة الأدب ٢٧٤/١٠.

[٥] آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب ، رسالة ماجستير ص٦٦.

ـ نقل أبو حيان عن الفراء أنه يوجب إعمال " ليتما ولعلما " ولا يجيز إهمالها ، ولم يذكر مصدر هذا النقل وراويه ، وأشار أحد تلاميذه إلى أن ناقله هو ابن أصبغ ولا يوجد لهذا النقل أثر .

ـ ونقل أبو حيان أيضاً أن مذهب الفراء هو مذهب سيبويه والأخفش وهو ما عليه غالب الجمهور ، وهو القول بأن " ليت " وحدها إذا اتصلت بها " ما " يجوز فيها الإعمال والإهمال دون أخواتها ، وفي هذا تضارب في النقل عن الفراء .

ـ لم ينسب هذا القول إلى الفراء ـ فيما اطلعت عليه ـ إلاّ أبو حيان ، ثم نقل قوله بعض تلاميذه ، وبعض المتأخرين عنه .

ـ لما كان للفراء كذا مؤلفٍ غيرُ موجود جاز أن يكون أبو حيان قد اطّلع على أحدها فنقل عنه هذا القول ولم يذكره ، وهو احتمال ضعيف ؛ لأن ما نسب إلى الفراء مخالف للمذهب الكوفي الذي يأخذ بالسماع كثيراً ، والسماع قد ورد في إهمال ليت وإهمالها .

* بهذا يترجح نقل ابن مالك الإجماع على نقل أبي حيان عن الفراء .

المبحث الثالث :

اعتراض في توجيه مشكل الأبيات وتوجيهها.

مسألة : توجيه قول الشاعر[1]:

أبِالْمَوْتِ الذِّي لابُدّ أنّي مُلاقٍ ـ لا أبَاكِ ـ تُخَوّفِينِي

قال ابن مالك :

(أراد لا أبالكَ، كذا زعموا وهو عندي بعيد ... والوجه عندي في لا أبالك، ولا أباك أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت ، وهذا توجيه ليس فيه من التكليف شيء والحمد لله) [2].

قال أبو حيان :

(أما تأويل المصنف " لا أباك " على أنه فعل ماضٍ ، و " لا " للدعاء، والفاعل مضمر كما قرره ففي غاية الفساد) [3].

يتردد على اللسان العربي كثيراً جملة " لا أباك " وتتكون من " لا " واسمها وأصلها " لا أبالك " وهي جملة دعائية ، غالباً ما تكون معترضة بين جزئي كلامٍ تامٍ، وقد حذف الشاعر في هذا البيت اللام الجارة الداخلة على المضاف إليه وهو ضمير الخطاب ، فوجّه ابن مالك ذلك على أن " لا " دعائية ، و " أبا " فعل ماضٍ من أبا يأبى ، والكاف في محل نصب مفعول ، والفاعل مضمر ، وقال هو تأويل ليس فيه تكلف . فأعترض أبو حيان هذا التوجيه ، وقال هو فاسد ؛ لأن العرب تستخدم جملة " لا أباك " حيث لم تذكر الموت فلا يكون دعاءً به ، وأنهم حذفوا الهمزة من أبا ، والألف كذلك فقالوا : " لا ب " ولو كان فعلاً ماضياً لم يجز هذا

---

[1]- البيت من الوافر وهو لأبي حية النميري في خزانة الأدب ١٠٠/٤ ، مجاز للقرآن ٣٥٢/١ ، ونسب في إيضاح شواهد الإيضاح إلى عنترة بن شداد ٢٨٠/١، وللأعشى في أمالي ابن الشجري ٣٩٢/١ .

[2]- شرح التسهيل ٤٨٧/١ .

[3]- التذييل والتكميل ٢٧١/٥ .

الحذف ، ثم إن ما بعده لم تلحقه نون الوقاية فقالوا : لا أباي ولم يقولوا : لا أباني . قال : وهذا قاطع يبطلان تأويل المصنف .

قد لجأ ابن مالك لهذا التأويل لسببين[1] أحدهما : أنه إذا كان " أب " مضافاً إلى الكاف عاملاً فيه امتنع لاستلزامه تعريف اسم " لا " ، والآخر : أنه إذا كان مقدر الانفصال باللام وهي العاملة في الكاف مع حذفها امتنع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به وهو شيء لا يعلم له نظير .

وقد تكلم النحاة في مسألة دخول " لا " على المعرفة ، وقالوا يجب عندها التكرار والرفع ، وأن الأصل في اسمها أن يكون نكرة لتفيد العموم ، وقد سمع عن العرب دخولها على المضاف الذي اكتسب التعريف من المضاف إليه في ظاهره فأوله النحاة .

قال ابن السراج : " العرب قد تقول : لا أباك في الموضع لا أبالك ، ولو أردتْ الإفراد لقلت : لا أبا لزيد ، فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة ... ولقائل أن يقول : إذا قلت إن قولهم : لا أبالك تريد به : لا أباك فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها " لا " ؟ قيل له : إن المعنى إذا قلت: لا أبالك الانفصال كأنك قلت : لا أباً لك فتنون لطول الاسم ، وجعلت لك من تمامه ، وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافاً ، وأضافوا وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة"[2]. فابن السراج لم يؤول الجملة بالفعل بل فسر دخول اللام وحذفها من الجملة الاسمية التي دخلت عليها لا وهو قول المبرد في باب ما يقع مضافاً بعد اللام قال : " وذلك قولك : لا أبالك ولا مسلمي لك ، أما قولك : لا أبالك فإنما تثبت اللام؛ لأنك تريد الإضافة ولولا ذلك

---

[1]- ينظر : شرح التسهيل ٤٨٨/١.

[2]- الأصول في النحو ٣٨٩/١.

لحذفتها ، ألا ترى أنك تقول : هذا أبٌ لزيد ... فإن قلت هذا أبوك رددت كذلك الأصل في هذا كقوله :

أبِالْمَوْتِ الذِّي لابُدّ أنّي مُلاقٍ ـ لا أبَاكِ ـ تُخَوّفِينِي

... لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلاّ أن يضطر شاعر "[1] وقال أبو علي الفارسي : " وربما حذف الشاعر هذه اللام للحاجة والتقدير بها الثبات "[2].

وأوله ابن جني على حذف اللام أيضاً والسبب أنه أصبح في حكم المثل فصار كثير التداول فخفف ، ولقد فصل كونه معرفة أو نكرة : " قولهم : لا أبالك فهاهنا تقديران مختلفان لمعنيين مختلفين ، وذلك أن ثبات الألف في " أبا " من لا أبالك دليل الإضافة فهذا وجه ، وجه آخر أن ثبات اللام وعمل " لا " في هذا الاسم يوجب التنكير والفصل ، فثبات اللام دليل الاضافة والتعريف ، ووجود اللام دليل الفصل والتنكير ... قال :

أبِالْمَوْتِ الذِّي لابُدّ أنّي .....

أراد لا أبالك فحذف اللام من جاري عرف الكلام "[3].

وذكر الزجاجي أن تنكير " لا أبالك " واجب ؛ لأنها تركيب مبهم لا يكتسب التعريف بالإضافة قال : " من قال : لا أبلك فإنما زاد اللام بين المضاف والمضاف إليه مقحماً التأكيد ... فإذا قال قائل: فإن كانت هذه اللام مزيدة فإنما التقدير: لا أباك، قيل هو كذلك وقد قال الشاعر : وقد حذف اللام وأضاف فقال :

أبِالْمَوْتِ الذِّي لابُدّ أنّي .....

---

[1]- المقتضب ٤/٥٨٥-٥٨٦.

[2]- الايضاح ص١٩٧.

[3] الخصائص ١/٣٤٣-٣٤٦.

وإذا قلت : لا أباك فقد نصبت بها المعرفة ؛ لأن الأب مضاف إلى الكاف وهي معرفة والمضاف إلى المعرفة معرفة ، وهذا نقض لما أصلتموه وضد لما أجمعتم عليه ، قيل : ليس كما ذهبت إليه ، وذلك أنه قد تكون أسماء بألفاظ المضاف وهي نكرات نحو : مثلك وشبهك ، وغيرك ، وضربك ، ونحوك ، وهدك ، وكفيك ، وشرعك ... وكذلك قولهم : لا أباك ولا أبالك بلفظ المعرفة وهو نكرة ؛ أصله أن يقال : لا أب لك وليس يراد بقولهم : لا أب لك ولا أبالك أنه ليس له أب في الحقيقة فهذا محال ... وإنما يراد بقولهم : لا أبالك أنه لا أب لك من الآباء الأشراف "[1].

وما قاله هؤلاء النحاة في توجيه هذا البيت موافق لقول أبي حيان وهو قول ابن عصفور[2]، وقول[3]أبي عبد الله محمد بن الفخار (ت٤١٩هـ) [4]، وقول ابن الحاجب[5]، والثمانيني[6]، وابن يعيش[7] وغيرهم.

فقد أجمع النحاة على أن دخول " لا " على أب وما أشبهها فيه ثلاث لغات إما أن تقول : لا أب لك ، وهو الأشهر ، أو لا أباً لك ، أو لا أباك وهو أضعفها لما في ظاهر لفظه من معرفة ، لأنه مضاف إلى معرفة وكل النحاة وجهوا " لا أبالك " من قول الشاعر:

أبِالْمَوْتِ الذِّي لابُدّ أنّي .....

على أنه محذوف اللام التي يجاء بها لإصلاح اللفظ ؛ لأن " لا " لا تعمل إلاّ في النكرات ولم يقل أحدهم بتأويل ابن مالك من أن أباك هو فعل ماضٍ للدعاء على

---

[1] اللامات ص١٠٤-١٠٥.

[2] ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢-٢٧٧.

[3] ينظر : شرح الجمل لابن الفخار ٣-١٠٢٥.

[4] ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء ٣٧٢/١٧ ، بغية الوعاة ١٧٤/١ ، الأعلام ٣١٢/٦ .

[5] ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٨٨/١.

[6] ينظر : شرح اللمع للثمانيني ٤٢٢/١.

[7] ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٢-١٠٢.

المخاطب بأن يأباه الموت ، بل إن ابن مالك نفسه ذكر أن الشاعر أراد " لا أبالك"[1].

وما وجه به ابن مالك قول الشاعر يظل احتمال خالف فيه الظاهر المجمع عليه ، وقد رد ذلك أهل الأصول قال ابن جني : " باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره حتى يرد ما يبين خلاف ذلك ، فإذا شهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحكم على ما شاهدت من حاله ، وإن أمكن أن يكون الأمر في باطنه بخلافه "[2] وأفرد السيوطي مسألة في الاقتراح في معارضة مجرد الاحتمال للأصل والظاهر[3].

ـ يشترط في اسم " لا " النافية للجنس أن يكون نكرة لإفادتها العموم ، ولما دخلت على أب وما أشبهها وهي أسماء مضافة للضمير فتعرفت ففصل بينها وبين ما أضيفت إليه بلامٍ مقحمة ، لكن ورد في الشعر " لا أبالك " على الأصل دون إقحام اللام .

ـ وجّه ابن مالك هذا المسموع على أنه فعل ماضٍ و " لا " نافية تفيد الدعاء ، والضمير المتصل في محل نصب مفعول ، وقال هو تأويل ليس فيه تكلف .

ـ اعترض أبو حيان على توجيه ابن مالك بأنه فاسد ، ووافق اعتراضه قول النحاة في توجيه هذا البيت ، ولم يقل أحد – فيما أطلعت عليه – بقول ابن مالك وتأويله ، بل جعلوا ما دخلت عليه " لا " نكرة شبيهاً بـ " مثل " و " شبه "، و " غير "، وحذف منه اللام ؛ لأنه قد جرى على الألسن مجرى المثل فحذف تخفيفاً .

* لذلك يترجح اعتراض أبي حيان على توجيه ابن مالك .

---

[1]- ينظر : شرح الكافية الشافية ٥٢٩/١.

[2]- الخصائص ٢٥١/١.

[3]- ينظر : الاقتراح ٢٢٢.

مسألة: توجيه قول الشاعر[1]:

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ والمَانِعُونَ يَداً إذَا مَا أُنْعَمُوا

قال ابن مالك :

(وأشرت بقولي : وربما استغني عن " لا " [من " لات " المشبهة بليس] بالتاء إلى قول الشاعر :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ والمَانِعُونَ يَداً إذَا مَا أُنْعَمُوا

أراد : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، فحذف حين مع " لا "، وهذا أولى من قول من قال : إنه أراد العاطفونه ، بهاء السكت ، ثم أثبتها وأبدلها تاءً)[2].

قال أبو حيان :

(تخريج المصنف هذا البيت على ما ذكر لا يُتَعَقّلْ ؛ لأنه يكون المعنى : هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثَم عاطف ، وأحسن من التخريج الثاني زعم من زعم أن التاء زيدت على حين في هذا البيت والمعنى على أن هؤلاء العاطفون وقت انتفاء العاطف وهذا هو المعنى الذي يمدح به)[3].

وجه ابن مالك قول الشاعر على أن التاء هي جزء من " لات " فحذفت منها مع الحين " لا " وبقيت التاء ، والتقدير عنده : هم العاطفون حين لات حين ما من

---

[1]- البيت من الكامل وهو لأبي وجزة السعدي ، ينظر : مجالس ثعلب ٣٧٤/٢ ، خزانة الأدب ١٧٥/٤، سر صناعة الإعراب ١٦٣ ، كتاب العين ٣٦٩/٨.

[2]- شرح التسهيل ٣٩٧/١.

[3]- التذييل والتكميل ٢٩٧/٤.

عاطف ، فاعترض أبو حيان على هذا التوجيه بأنه لا يُتَعَقّلْ ، لأن معناه : هم العاطفون وقت ليس الحينُ حينَ ليس ثَمّ عاطف ، وللعلماء في المسألة تأويلات .

ذكر العلماء في " لات حين " أقوالاً ، قال المرادي : " ذهب ابن الطراوة إلى أن التاء متصلة بالحين الذي بعدها ، لا بها ، هو مذهب أبي عبيد قال : ولم نجد في كلام العرب " لات " .... وزعم بعض النحويين أن التاء في " تلان " بدل من ألفِ الوصل وهو زعم لا يصح ، وأوّلَ بعضهم تحين على أنه آراد : لات حين فحذف "لا " وأبقى التاء دالة عليها ، وقيل أراد : العاطفونه بهاء السكت ، ثم أثبتها وصلاً ، وحركها مبدلة تاء تشبيهاً بتاء التأنيث ، وهذا بعيد جداً ، وقول أبي عبيد ولم نجد في كلام العرب " لات " معارض بنقل الخليل وسيبويه وغيرهما من الأئمة"[1].

قال الخليل بن أحمد : " أما " لات " فإنها ينفى بها كما ينفى بـ " لا " إلاّ أنها لا تقع إلاّ على الأزمان قال الله عز وجل : ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [2] ولولا أن " لات " كتب في القرآن بالتاء لكان الوقوف عليها بالهاء ؛ لأنها هاء التأنيث أنِّث بها " لا " وتزيد العرب في " الآن " وحين تاءً فتقول تلان ، وتحين ، مثل لات حين مناص، وإنما هي لا حين مناص قال أبو وجزة السعدي :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ .....

ومن جعل الهاء في قوله العاطفون تحين صلة وسط الكلام فقال العاطفونه فقد أخطأ إنما هذا على السكت "[3].

وقد ذكر أبو عبيدٍ القاسم بن سلاّم (ت٢٢٤هـ) [1] أن التاء قد تزاد في " حين " أو " الآن " قال : "وهي لغة معروفة يزيدون التاء في الآن وحين فيقولون : تلآن،

---

[1]- الجنى الداني في حروف المعاني ٤٨٨.

[2]- الآية ٣ من سورة ص.

[3]- كتاب العين ٣٦٩/٨.

وتحين ، قال : ومنه قول الله تبارك وتعالى: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ قال : إنما هي ولا حين مناص ، وأنشدنا الأموي لأبي وجزة السعدي :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ .....

وهو عندي على ما قال الأموي "[٢].

وضعف الرضي ما ذهب إليه أبو عبيد قال : " وفيه ضعف لعدم شهرة "تحين " في اللغات ، واشتهار " لات حين " وأيضاً يقولون : لات أوان ، ولات هنّا، ولا يقال تأوان ، ولا تهنّا "[٣] ، وقال ناظر الجيش : " ولا يخفى ضعف دعوى الزيادة بالنسبة إلى هذا الحرف في هذا المحل "[٤].

ورده أيضاً الزمخشري قال : " أما قول أبي عبيد إن التاء داخلة على حين فلا وجه له ، واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في الإمام لا متشبث به "[٥]. ولم يوافق السمين الحلبي أبا عبيد فيما ذهب إليه أيضاً قال : " وأغربَ أبو عبيد فقال الوقف على " لا " ، والتاء متصلة بـ " حين " فيقولون : قمت تحين قمت ، وتحين كان كذا فقلت كذا ... أما البيت فقيل إنه شاذ لا يلتفت إليه ... "[٦] فقد خرج البيت على الشذوذ ولم يرض أي توجيه من التوجيهات التي ذُكرتْ في التاء.

وإذْ لم يرتضه هؤلاء فقد رجحه غيرهم ورأوا أن القول بزيادة التاء في البت هو الأولى والأقرب وساروا على النهج الذي سار عليه أبو حيان قال المرادي: " وفي

---

[١]- ينظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٦٠/٤ ، بغية الوعاة ٢٥٣/٢ ، الأعلام ١٧٦/٥ .

[٢]- غريب الحديث للقاسم بن سلام ٢٥٠/٤.

[٣]- شرح الرضي على الكافية ١٩٨/٢.

[٤]- تمهيد القواعد ١٢٢٩/٣.

[٥]- الكشاف ٧٢/٤.

[٦]- الدر المصون ٣٥٠/٩.

تخريج المصنف نظر ، وأحسن من الثاني من زعم أن التاء زيدت مع الحين "[1]، وقال البغدادي بعد أن ذكر توجيه ابن مالك ومن وافقه : " ولا يخفى تعسفه ، وتخريج هذا البيت على زيادة التاء أسهل وأقل كلفة من هذين التخريجين ، وإن كان لا يطرد زيادة التاء في كل موضع فيه لا ، وهذه التاء زيادتها غير مطردة وغير لازمة "[2].

قال ابن جني : " أما قول الشاعر :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ .....

ففيه قولان : أحدهما : أنه أراد أن يجريه في الوصل على حد ما يكون عليه في الوقف ... فصار التقدير : العاطفونه ، ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث ، فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قلبها تاءً ، ... وقال قوم إنما هي العاطفون مثل القائمون ، والقاعدون ، ثم إنه زاد التاء "[3].

وقد نسب ابن هشام الأنصاري كون التاء من " لات " تاء تأنيث إلى الجمهور قال : " لا النافية والتاء لتأنيث اللفظة كما في " رُبت " ، و " ثَمّت " وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور ... ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، وإنها رسمت منفصلة عن الحين "[4]. وكذلك وجّه أبو العباس ثعلب هذا البيت بأن التاء فيه للوقف وهي مشبهة بتاء التأنيث قال : " وكذلك يشبهون التاء الأصلية بالتي ليست بأصلية وأنشد :

---

[1]- شرح التسهيل للمرادي ٣٢١/١.

[2]- خزانة الأدب ١٦٦/٤.

[3]- سر صناعة الإعراب ٥٨٣/٢-٥٨٥.

[4]- مغني اللبيب ٢٧٠/١.

الْعَاطِفُونَتَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ ..... "[1].

قال ابن كثير: " في حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – وسأله رجل عن عثمان وفراره يوم أحد وغيبته يوم بدر ، وبيعة الرضوان ، فذكر عذره ثم قال : اذهب بهذا تلان معك ، يريد الآن وهي لغة معروفة يزيدون التاء في الآن ، ويحذفون الهمزة الأولى ، وكذلك يزيدونها على حين فيقولون : تلان وتحين ، قال أبو وجزة :

الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ ..... "[2].

ورجح ابن عصفور توجيه البيت بزيادة التاء مع الحين وقال هو واضح لا يحتاج إلى دليل لوضوح كونها زائدة فيه[3] ، وجعل الزجاجي التاء زائدة في البيت كذلك ونسبه إلى بعض البغداديين[4]، ولم يرتضِ أبو جعفر بن النحاس القول بزيادة التاء في هذا البيت وذكر أن لعلماء اللغة فيه روايات تنقض ما ذهب إليه أبو عبيد من التخريج على الزيادة[5].

وضعف السمين الحلبي ما ذهب إليه ابن مالك من حذف " لا " بالاستغناء بالتاء وتأويل حين محذوفة قال : " وهو متعس جداً "[6].

فأكثرُ العلماء وجّهوا البيت على أن التاء زائدة وهي لغة معروفة ، وهو تخريج يستقيم به البيت وليس فيه تأويل وتقدير ، وقال بعضهم أن تخريجه إنما يستقيم بكون التاء للسكت جيء بها لإظهار حركة النون وهي لاحقة بها لا بالحين ثم حركت

---

[1]- مجالس ثعلب ٣٧٤/٢.

[2]- النهاية في غريب الحديث والأثر ١٩٦/١.

[3]- ينظر : الممتع الكبير في التصريف ١٨٢.

[4]- ينظر : حروف المعاني والصفات ٧٠.

[5]- ينظر : إعراب القرآن لابن النحاس ٣٠٤/٣.

[6]- الدر المصون ٣٥٠/٩.

وأثبتت تاءً لإقامة الوزن ، وانفرد ابن مالك بتوجيه البيت على أن فيه " لا " محذوفة مع الحين ، وضعفه كثير من العلماء واعترضوا على هذا التخريج .

ـ من الحروف العاملة في المبتدأ والخبر " لات " وهو حرف مشبه بليس يرفع المبتدأ وينصب الخبر، واختلف العلماء في تركيبه ، فمنهم من قال هي كلمة برأسها، ومنهم من قال : هو " لا " النافية والتاء للتأنيث ، ومنهم من قال إن التاء أصلها هاء السكت ، فيوقف عليها هاءً ، وهو حرف لا يدخل إلاّ على الأزمان .

ـ سُمع قول الشاعر : العاطفون ت حين ما من عاطف بتاء قبل " حين " ، فوجّه ابن مالك ذلك على أن التاء قد نابت عن " لا " ثم حذفت فاستغنى بها عنها ، وتقدير الكلام العاطفون حين لات حين ما من عاطف .

ـ اعترض أبو حيان على توجيه ابن مالك بأنه لا يُتعقل إذ كيف يمدح بهذا ، والتقدير فيه العاطفون وقت ليس الحين ليس ثم العاطف ، وقد اختار ترجيح قول من قال إن التاء زائدة في البيت .

ـ لم يخرّج العلماء هذا البيت على ما خرجه به ابن مالك ولم يقل أحد ـ فيما اطلعت عليه ـ بما قال به ، بل قال بعضهم أن التاء للسكت ، وقال أغلبهم أن التاء زائدة داخلة على حين وهي لغة معروفة وإن لم تكن مشهورة .

* وبهذا يترجح اعتراض أبي حيان على توجيه ابن مالك على البيت.

بسم الله الرحمن الرحيم

الخاتمة

الحمد لله أهل الحمد والثناء ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للخليقة جمعاء ، وآله وصحبه الطاهرين الشرفاء ... أما بعد

فهذه دراسة اعتراضات أبي حيان على ابن مالك في سِفْرِه الموسوم بالتذييل والتكميل قد أزفت على النهاية ، ولما استوت على أشدها ، حاولت تلخيص أهم النتائج التي تستفاد من البحث فيها فيما يلي :

* يعد كِتاب التسهيل لمؤلفه ابن مالك من أمهات كتب النحو ومن أنفسها إلاّ أنه قل تداوله بين طلاب العلم لصعوبة مادته ولاحتياجه إلى التوضيح والشرح ، ولم يجرؤ أحد على إقرائه بعد موت مصنفه حتى تولى ذلك أبو حيان ، وقد التزم ألاّ يقرئ أحدًا إلاّ في مصنفاته هو ، أو كتاب سيبويه ، أو التسهيل ؛ لِما وجد فيه من حسن صنعةٍ وإحكام ترتيب ، وبما أن التسهيل قد بلغ من الشهرة والرواج بين أهل الصنعة وخاصة بعد أن جسر أبو حيان الناس عليه ، فإن كثيراً من العلماء قد شرحه لتوضيحه لما في مادته من تركيز ودقة، فخرجت بذلك عشرات الشروح بين الطويل المستطرد ، والمكتفي بما يَكْفُل التوضيح .

* كان أبو حيان ذا عقل فلسفي منطقي استطاع به تحليل العديد من المسائل التي أشكلت على غيره ، فكان في شرحه لكتاب التسهيل يجمع للمسألة الواحدة العديد من الآراء ، وكان كثير الاعتراض على آراء ابن مالك حتى أن بدر الدين الدماميني قال عنه : إنه مولع بالاعتراض على المصنف ، وكان في اعتراضاته يستخدم ألفاظاً كـ "ليس كما ذكر " ، " ما ذكره غير صحيح " ، " لا حجة فيه " ، " الذي اختاره غير مختار " ، ثم يذكر بعد ذلك رأيه وما وافقه من النقول .

* أما كتاب أبي حيان " التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل " فهو من أشمل الكتب التي ألفت في بابه ، وأوسعها ، وأغزرها مادة ، لكنه لم يلق الاهتمام اللائق به لطوله ، ولم يخرجه أحد إلى الحياة إلاّ مؤخراً ولم يُحقَّق حتى الآن إلاّ بعضه ، ولا تزال المكتبات الليبية عازفة عن اقتنائه إلاّ نادراً .

* إن اعتراض عالمٍ على عالم آخر يشكل أرضاً خصبة للبحث في الفكر العربي وتطوره ، فالقاعدة النحوية واحدة واختلاف فهوم المطبقين عليها لها جعلتهم يطبقون عليها على غير وجه فاختلفت التأويلات باختلاف الفهوم ، ومما يزيد أهمية دراسة الاعتراض أن البعض ينظر إلى هذه الاختلافات في الفهوم من حيث الخطأ والصواب ، وكأن كلَّ رأي لا يُوافَقُ صاحبه عليه فَيُعْتَرضُ عليه فيه خطأ ، وليس الأمر كذلك على الإطلاق .

* اعتمد ابن مالك في ترجيح الآراء وانتخاب أرجحها ، أو بناء فكرة جديدة على أسلمها على الأدلة السماعية فإن لم يجد فالقياسية ، فكان غالباً ما يدعم رأيه بالدليل السمعي ، وإن فقد قاس ، وكان يجمع بين المذهبين البصري والكوفي ، فكان يكثر من التأويل على عادة البصريين ، وقد يبني قاعدة على الشاهد الواحد على عادة الكوفيين .

* اعتمد أبو حيان على السماع أكثر من القياس فكان غالباً ما يعترض على قياس ابن مالك ، وكان يعيب على استخدام التعليل في النحو ، وينكره على خلاف ابن مالك ، ويعد أبو حيان ميالاً للرأي البصري ويقول عنهم أصحابنا ، وإن كان يأخذ بمذهب غيرهم في بعض المسائل ، وقد قال : لسنا متعبدين لرأي بصري أو كوفي .

وكان يخالف منهج ابن مالك في الاستشهاد بالحديث لكن اتضح من خلال البحث أنه يستدل بالحديث في مصنفاته ، وقد ورد ذلك في غير موضع من كتابه ، وكما كان يكثر من التأويل الذي يكون في بعض المسائل بعيداً لإخضاع النص للقاعدة ، أو للاعتراض على ابن مالك وهو في ذلك على منهج البصريين .

* إن كثرة الاعتراضات في كتاب التذييل والتكميل في نظري أمر مفتعل من أبي حيان لإثارة النقاش في المسألة ، وليس تقليلاً من اختيارات أو اجتهادات ابن مالك ، والدليل – كما مر – أنه ألزم نفسه ألاّ يقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه أو كتب ابن مالك ، أو مصنفاته هو، وهذا كافٍ على الاعتراف بفضله ، ورفعة شأن مصنفاته عنده ، ولما كان يشرح التسهيل كان يعترض على الآراء محاولة منه للوصول – ولو بشكل نسبي – إلى الإحاطة بفروع المسألة وتشعباتها ، لا تخطئة ابن مالك كما فهم البعض ، بل إنه قد يكون في عامة آرائه متفق مع ابن مالك ثم يعترض بغير مذهبه الذي سار عليه كما في مسألة : هل لام الابتداء هي نفسها لام جواب القسم ؟.

* قد اعترض أبو حيان على كثير من مسائل ابن مالك برأي ابن عصفور في شرح الجمل ، وكان كثير النقل عنه بل ويقعد القاعدة على ما ينقله عنه ، وفي بعض الأحيان ينقل عنه حرفياً دون نسبة ذلك .

* جاءت معظم اعتراضات أبي حيان في المسائل الخلافية بين العلماء التي كثر فيها الترجيح ، والتفنيد ، وكل عالمٍ يسند رأيه بدليل نقلي أو قياسي ، إلاّ ما ندر، فيختلف ابن مالك وأبو حيان تبعاً لاختلاف من سبقهما ، أو لاختلافهما في فهم قول من سبقهما .

* من خلال مناقشة كل مسألة من مسائل هذا البحث اتضح أن رأي ابن مالك ، أو نقله هو الأقرب للترجيح على اعتراض أبي حيان ؛ لأن النقول عن العلماء في المسألة ، واعتمادهم على الأدلة التي غالباً ما تؤيد رأيه وترجيحاته .

تمت

قائمة المصادر والمراجع

ـ **القرآن الكريم** ، مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم .

أولاً : الرسائل العلمية .

ـ آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب عرض ودراسة وتقديم ، رسالة ماجستير قدمها علي محمد صالح ، جامعة أم القرى ، ١٤٣٢هـ .

ـ اعتراضات ابن الشجري على النحويين في الأمالي ، رسالة دكتوراه تقدم بها سعيد بن علي الغامدي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٥ هـ .

ـ اعتراضات ابن الضائع النحوية على ابن عصفور في شرح الجمل ، رسالة ماجستير قدمها جمعان بن بنيوس السيالي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤١٥ هـ .

ـ اعتراضات ابن يعيش على الزمخشري في شرح المفصل ، رسالة دكتوراه قدمها محمد سعيد الغامدي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤١٩ هـ .

ـ اعتراضات الأزهري على ابن هشام في شرح التصريح ، رسالة ماجستير قدمها غريب بن ياسين وداني ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٦ هـ .

ـ اعتراضات الخوارزمي على النحويين في كتاب التخمير ، رسالة ماجستير تقدمت بها غالية حسن الفيفي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٣٢ هـ .

ـ اعتراضات الدماميني على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد ، رسالة ماجستير تقدمت بها وداد بنت احمد القحطاني ، جامعة بغداد ، سنة ١٤١٩ هـ .

ـ اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافيه ، رسالة دكتوراه قدمها مهدي بن علي آل ملحان القرني ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٠ هـ .

ـ اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافيه ، رسالة ماجستير قدمها حسان محمد تايه ، الجامعة الإسلامية غزة ، سنة ١٤٣٢ هـ .

ـ الاعتراضات النحوية لشراح الجمل على الزجاجي ' رسالة ماجستير تقدمت بها زينة عادل عبد الوهاب ، جامعة بغداد، سنة ١٤٢٦ هـ .

ثانياً : الكتب .

ـ **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله السلماني ، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٤هـ .

ـ **أخبار النحويين البصريين** ـ الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ) ، تحقيق : طه محمد الزيني ، ومحمد عبد المنعم خفاجي ، مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة : ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م .

ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب** ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق: رجب عثمان محمد ، دار الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.

ـ **أساس البلاغة** ، أبو القاسم محمود الزمخشري جار الله ، دار الفكر - ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م .

ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد الجزري، عز الدين ابن الأثير ، تحقيق : علي محمد معوض ـ عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .

ـ **أسرار العربية** ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م .

- **إسفار الفصيح** ، محمد بن علي أبو سهل الهروي ، تحقيق : أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٠هـ .

- **أسماء الكتب** ، عبد اللطيف بن محمد الشهير بـ «رِياض زَادَه» ، تحقيق : محمد التونجي ، دار الفكر - دمشق/ سورية ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

- **الإصابة في تمييز الصحابة** ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى - ١٤١٥ هـ .

- **إصلاح المنطق** لابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، تحقيق : أحمد محمد شاكر و عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة : الرابعة ، ١٩٤٩م .

- **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث** ، محمد عيد ، دار عالم الكتب القاهرة الطبعة ١٩٨٩م.

- **" الأصول " دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب** ، تمام حسان ، دار عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة : الأولى ، ٢٠٠٠م .

- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط٤، ١٩٩٩م.

- **إعراب القرآن** ، أبو جعفر أحمد بن النحاس ، تحقيق : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية لبنان ، الطبعة : الثانية ، ٢٠٠٤م.

- **إعراب القرآن وبيانه** ، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش ، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية ، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت) ، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ .

- **الأعلام** ، خير الدين بن محمود الزركلي ، دار العلم للملايين ـ الطبعة : الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

- **أعلام الحنابلة في أصول الفقه** ، إبراهيم عبد الله آل إبراهيم ، قسم أصول الفقه ، الطبعة : الثالثة ، مقال نشر في مجلة : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/مجلة علمية محكمة العدد السادس عشر ، ١٩٩٦ م .

- **أعيان العصر وأعوان النصر** ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : علي أبو زيد ، نبيل أبو عشمة ، محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر، دمشق – سوريا ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

- **الإغراب في جدل الإعراب** ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١م .

- **الاقتراح في علم أصول النحو** ، جلال السيوطي ، تحقيق : حمدي عبد الفتاح خليل، مكتبة الآداب القاهرة ، الطبعة الرابعة ٢٠١٠م.

- **الأمالي** ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- **أمالي ابن الشجري** ، هبة الله بن علي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي .

ـ **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، المكتبة العنصرية ، بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٤ هـ .

ـ **الأنساب** ، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، دار الفكر ـ بيروت ، سنة النشر ١٩٩٨م .

ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، أبو البركات الانباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، ٢٠٠٩م.

ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ابن هشام الأنصاري ، مطبعة المدني ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م .

ـ **الإيضاح** ، أبو علي الفارسي ، تحقيق : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، لبنان ، ط٢، ١٩٩٦م.

ـ **إيضاح شواهد الإيضاح** ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق : الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، لبنان ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ **الإيضاح في علوم البلاغة** ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني المعروف بخطيب دمشق ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الجيل – بيروت.

ـ **البحر المحيط** ، محمد بن يوسف أبو حيان ، تحقيق : عادل احمد عبد الموجود ، وآخرين ، دار الكتب العلمية لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

ـ **البداية والنهاية** ، عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي ، تحقيق: عبدالله عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات بدار هجر ، هجر للطباعة والنشر – الجيزة ، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧ م .

- **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني ، دار المعرفة – بيروت .

- **البسيط في شرح جمل الزجاجي** ، ابن أبي الربيع الاشبيلي ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** ، أبو جعفر أحمد بن يحيى الضبي ، دار الكاتب العربي – القاهرة ، ١٩٦٧ م .

- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .

- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .

- **البيان والتبيين** ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨

- **تاريخ ابن الوردي** ، زين الدين عمر بن مظفر ابن الوردي ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، لبنان/ بيروت ، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- **تاريخ علماء الأندلس** ، أبو الوليد عبد الله بن محمد الأزدي ، المعروف بابن الفرضي ، تحقيق : عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **تاريخ قضاة الأندلس** (المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا) ، أبو الحسن بن عبد الله بن الحسن النباهي المالقي ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، دار الآفاق الجديدة - بيروت / لبنان ، الطبعة : الخامسة ، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣ م .

- **التبصرة والتذكرة للصيمري** ، أبو محمد عبد الله الصيمري ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

- **التبيان في إعراب القرآن** ، أبو البقاء عبد الله الكعبري ، تحقيق : محمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان ط١ ١٩٩٨م.

- **تجريد المنطق** ، نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي ، منشورات : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٨م .

- **التحرير والتنوير** ، محمد الطاهر بن عاشور ، دار سحنون ، تونس.

- **تذكرة الحفاظ** ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

- **تذكرة النحاة** ، أبو حيان الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .كتاب الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار كنوز اشبيلية ، المملكة السعودية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م.

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد** ، بدر الدين الدماميني ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المفدي ، الطبعة الأولى دار الفكر ١٩٨٣م.

ـ **التعليقية على كتاب سيبويه** ، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : عوض ابن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.

ـ **تقريب المقرب** ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، دار المسيرة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢م.

ـ **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** ، ناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف ، تحقيق : علي محمد فاخر وآخرين ، دار السلام ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

ـ **تهذيب اللغة** ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ٢٠٠١م .

ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، ابن أم قاسم المرادي ، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

ـ **الجامع الصحيح سنن الترمذي** ، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ،

ـ **الجامع المسند الصحيح المختصر** من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة : الأولى، ١٤٢٢هـ .

ـ **الجدول في إعراب القرآن الكريم** ، محمود بن عبد الرحيم صافي ، دار الرشيد ، دمشق ـ مؤسسة الإيمان ، بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ .

ـ **الجمل في النحو** ، الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

- **الجنى الداني في حروف المعاني** ، أبو محمد حسن بن قاسم المرادي المصري ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، الطبعة : الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

- **حاشية الصبان على شرح الاشموني** ، محمد بن علي الصبان ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٧م.

- **الحجة للقراء السبعة** ، أبو علي الفارسيّ ، تحقيق : بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي ، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

- **الحدود في علم النحو** ، شهاب الدين أحمد بن محمد الأُبَّذيّ ، تحقيق : نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة : ٢٠٠١م .

- **حروف المعاني والصفات** ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٩٨٤م .

- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، الطبعة : الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

- **حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر** ، عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي ، تحقيق : محمد بهجة البيطار - من أعضاء مجمع اللغة العربية ، دار صادر، بيروت ، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

- **الخصائص** ، أبو الفتح عثمان بن جني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : الرابعة .

- **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع** ، عبد القادر رحيم الهيتي جامعة قاريونس ، بنغازي الطبعة الثانية ، ١٩٩٣م.

- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، محمد أمين بن فضل الله الحموي ، دار صادر – بيروت .

- **داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح** ، محمد علي بن علان ، تحقيق : محمد سالم الدرويش ، من منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، فرع مصراتة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .

- **دراسات في العربية وتاريخها** ، محمد حسين الخضر ، المكتب الإسلامي ، دمشق.

- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند ، الطبعة : الثانية ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية** ، أحمد بن أمين الشنقيطي، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية دار المعارف ١٩٧٣م.

- **دلائل الإعجاز في علم المعاني** ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** - إبراهيم بن علي بن محمد ، تحقيق وتعليق : محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة .

- **ديوان النابغة الذبياني** ، حمود طماس ، دار المعارف لبنان الطبعة الثانية ٢٠٠٥م.

- **ديوان جرير بن عطية** ، إيليا الحاوي ، الشركة العالمية للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٨٣م.

- **ديوان حاتم بن عبد الله الطائي** ، تحقيق :عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ١٩٩٠م.

- **ديوان ذي الرمة** غيلان بن عقبة ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤.

- **ذيل طبقات الحنابلة** ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد البغدادي ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان – الرياض ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م .

- **رحلة ابن بطوطة** (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطنجي، ابن بطوطة ، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط ، ١٤١٧ هـ .

- **الرّد عَلى النّحاة** ، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، الطبعة : الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

ـ **سر صناعة الإعراب** ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علاء حسن أبو شنب ، المكتبة التوفيقية القاهرة الطبعة ٢٠١٢م.

ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك** ، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي ، تقي الدين المقريزي ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

ـ **سنن ابن ماجه** ، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية .

ـ **سنن أبي داود** ، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، دار الفكر ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد .

ـ **سنن النسائي الكبرى** ـ المؤلف : أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، تحقيق : د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩١ .

- **سير أعلام النبلاء** ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الثالثة ، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م .

ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي ، دار الكتب العلمية

ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، طبعة ٢٠٠٥م.

ـ **شرح أشعار الهذليين** ، السكري ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة .

ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العلمية القاهرة.

ـ **شرح التسهيل** ، جمال محمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : أحمد السيد علي ، المكتبة التوفيقية مصر .

ـ **شرح التسهيل لابن عطاء التنسي** ، أحمد بن عطاء التنسي ، تحقيق : فريدة حسن معاجيني ، جامعة أم القرى ، ١٩٩٣م.

ـ **شرح التسهيل للمرادي** ، ابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : محمد عبد النبي عبيد ، مكتبة الإيمان ، المنصورة الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

ـ **شرح الجمل لابن الفخار** ، أبو عبد الله الفخار ، تحقيق :حماد بن محمد الثمالي ، جامعة ام القرى ، طبعة ١٤١٠ هـ.

ـ **شرح الرضي على الكافية** ، رضي الدين الأستراباذي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ١٩٧٨ م .

ـ **شرح السلم في المنطق للأخضري** ، عبد الرحيم فرج الجندي ، المكتبة الأزهرية للتراث .

ـ **شرح السيوطي على ألفية ابن مالك** ، تحقيق : محمد صالح الغرسي ، دار السلام، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

ـ **شرح الكافية الشافية** ، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى .

ـ **شرح اللمع لابن جني**، أبو القاسم عمر الثمانيني، تحقيق: فتحي علي حسنين، دار الحرم للتراث، القاهرة الطبعة الأولى: ٢٠١٠م.

- **شرح المفصل لابن يعيش** ، أبو البقاء بن يعيش ، تحقيق : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.

- **شرح المكودي على ألفية ابن مالك** ، أبو زيد عبد الرحمن المكودي ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

- **شرح جمل الزجاجي** ، ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : صاحب أبو جناح طبعة العراق .

- **شرح ديوان المتنبي** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، تحقيق : مصطفى السقا ، إبراهيم الأبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة – بيروت .

- **شرح شواهد المغني** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد محمود الشنقيطي ، المطبعة البهية مصر .

- **شرح كتاب سيبويه للسيرافي** ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدوي ، علي السيد علي ، دار الكتب العلمية لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

- **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ، أبو عبد الله محمد السلسيلي ، تحقيق : الشريف عبد الله البركاتي ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة الطبعة : الأولى ١٩٨٦م.

- **الصاحبي في فقه اللغة العربية** ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ، دار الكتب العلمية ، الطبعة : الطبعة : الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٧م .

- **الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية** ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

ـ **ضرائر الشِّعْر** ، أبو الحسن ابن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : الأولى، ١٩٨٠ م

ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع** ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت .

ـ **طبقات الشافعية** ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة ، تحقيق : د. الحافظ عبد العليم خان ، دار عالم الكتب ـ بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٧هـ.

ـ **طبقات الشافعية** ، عبد الرحيم بن الحسن الآسنوي الشافعيّ ، تحقيق: كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ـ الطبعة : الأولى ٢٠٠٢م .

ـ **طبقات الشافعية الكبرى** ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، د. عبد الفتاح محمد الحلو ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ الطبعة : الثانية ، ١٤١٣هـ .

ـ **الطبقات الكبرى** ، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ، أبو عبد الله محمد المعروف بابن سعد ، تحقيق : زياد محمد منصور ، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٨هـ .

ـ **طبقات المفسرين** ، أحمد بن محمد الأدنهوي ، تحقيق : سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم ، السعودية ، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ **طبقات النحويين واللغويين** ، أبو بكر محمد الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية دار المعارف .

ـ **طبقات النسابين** ، بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار الرشد ، الرياض ، الطبعة : الأولى، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

- **العبر في خبر من غبر** ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الذهبي ، تحقيق : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية – بيروت .

- **علل النحو** ، أبو الحسن محمد بن عبد الله ابن الوراق ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م .

- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، مكتبة ابن تيمية ، طبعة : ١٣٥١هـ .

- **غريب الحديث** ، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم تحقيق : محمد عبد المعيد خان ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد- الدكن ، الطبعة : الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .

- **الغريب المصنف** ، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

- **فوات الوفيات** ، محمد بن شاكر الكتبي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، الطبعة : ١ .

- **في أدلة النحو** ، عفاف حسانين ، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦م.

- **في أصول النحو** ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، القاهرة، ١٩٩٤م.

- **في علم أصول النحو** ، علي أبو القاسم عون ، دار الوليد طرابلس ليبيا ، طبعة ٢٠١٢م.

- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح** ، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ، تحقيق : محمود يوسف الفجال ، دار البحوث والدراسات الإسلامية دبي الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.

- **القاموس المحيط** ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الثامنة ، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

- **القياس في اللغة العربية** ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

- **كتاب الأفعال** ، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي ابن القطاع ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

- **كتاب التعريفات** ، علي بن محمد الجرجاني ، تحقيق : جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .

- **كتاب العين** ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : مهدي المخزومي ، إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

- **كتاب سيبويه** ، أبو بشر عمرو بن قنير ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الخانجي ، القاهرة ، الطبعة : الرابعة ، ٢٠٠٤م.

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، جار الله الزمخشري ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية لبنان ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢م.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة ، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية) - تاريخ النشر: ١٩٤١م .

- **الكليات** معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش - محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت .

- **الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة** ، نجم الدين محمد بن محمد الغزي ،

- **اللامات** ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .

- **لب اللباب في تحرير الأنساب** ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، دار صادر – بيروت .

- **اللباب في تهذيب الأنساب** ، أبو الحسن علي الجزري، عز الدين ابن الأثير ، دار صادر – بيروت .

- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق: عبد الإله النبهان ، دار الفكر – دمشق ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

- **لسان العرب** ، محمد بن مكرم بن منظور ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الأولى.

- **لمع الأدلة في أصول النحو** ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ١٩٥٧م.

- **اللمع في العربية** ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق : سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ١٩٨٨م.

- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، ضياء الدين بن الأثير ، تحقيق : أحمد الحوفي ، بدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، الفجالة - القاهرة .

- **مجاز القرآن** ، أبو عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق : محمد فواد سزگين ، مكتبة الخانجى ، القاهرة ، الطبعة: ١٣٨١ هـ .

- **مجالس ثعلب** ، أبو العباس ثعلب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق : علي نجدي ناصف وآخرين ، لجنة إحياء كتب السنة القاهرة ، ١٩٩٤م.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى - ١٤٢٢ هـ .

- **المحكم والمحيط الأعظم** ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، طبعة : ٢٠٠٠م .

- **المدارس النحوية** ، شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة الطبعة : السابعة .

- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان** ، أبو محمد عفيف الدين عبد الله اليافعي ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان - الطبعة : الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- **مراتب النحويين** ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر .

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

- **مسند البزار** (المطبوع باسم البحر الزخار) ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، تحقيق : محفوظ الرحمن زين الله وآخرون ، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، الطبعة : الأولى ، (بدأت ١٩٨٨م ، وانتهت ٢٠٠٩م) .

- **المسند الصحيح** المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي - الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت .

- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار** ، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي ، المكتبة العتيقة ودار التراث .

- **المصباح المنير** في غريب الشرح الكبير ، أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي الحموي ، المكتبة العلمية – بيروت .

- **معاني القرآن** ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢م.

- **معاني القرآن** ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، الطبعة: الأولى .

- **معاني القرآن وإعرابه للزجاجي** ، أبو إسحاق إبراهيم بن سري الزجاجي ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، دار الحديث القاهرة طبعة ٢٠٠٥م.

- **معجم أعلام شعراء المدح النبوي** ، محمد أحمد درنيقة ، دار ومكتبة الهلال ، الطبعة : الأولى .

- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

- **معجم البلدان** ، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله ، دار الفكر – بيروت .

- **معجم الشيوخ** ، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ، تحقيق : الدكتور بشار عواد - رائد يوسف العنبكي - مصطفى إسماعيل الأعظمي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٤م .

- **المعجم الفلسفي** (بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية) ، جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب – بيروت ، طبعة : ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م .

- **معجم اللغة العربية المعاصرة** ، أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م .

- **المعجم المختص بالمحدثين** ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق: محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائف ، الطبعة : الأولى ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **معجم المطبوعات العربية والمعربة** ، يوسف بن إليان بن موسى سركيس ، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م .

- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** ، إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م.

- **معجم المؤلفين** ، عمر بن رضا كحالة ، مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

- **المعجم الوسيط** ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) ، دار الدعوة .

- **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة** ، عمر رضا كحاله ، دار العلم للملايين بيروت ١٣٨٨ ه - ١٩٦٨ م .

- **معجم لغة الفقهاء** ، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- **معجم مقاييس اللغة** ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ .

- **معيار العلم في فن المنطق** ، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، تحقيق: سليمان دنيا ، دار المعارف، مصر ،١٩٦١ م .

- **المعين في طبقات المحدثين** ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : همام عبد الرحيم سعيد ، دار الفرقان - عمان – الأردن ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ م .

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ٢٠٠٩م.

- **المفصل في صنعة الإعراب** ، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري ، تحقيق : علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، الطبعة : الأولى ، ١٩٩٣م .

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا ، عبد المجيد قطامش ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

- **المقتصد في شرح رسالة الإيضاح** ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحديث القاهرة، طبعة ٢٠٠٨م.

- **المقتضب** ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.

- **الممتع الكبير في التصريف** ، أبو الحسن علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، مكتبة لبنان ، الطبعة : الأولى ١٩٩٦م .

- **من تاريخ النحو العربي** ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني ، مكتبة الفلاح .

- **من ذيول العبر** ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت .

- **المنصف في شرح كتاب التصريف** لأبي عثمان المازني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة : الأولى ١٩٥٤م .

- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي** ، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله ، تحقيق : دكتور محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** ، محمد بن علي التهانوي ، تحقيق : علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية : عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : جورج زيناني ، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ، الطبعة : الأولى - ١٩٩٦م .

- **موصل النبيل إلى نحو التسهيل**، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: ثريا عبد السميع، جامعة أم القرى ١٩٩٨م.

- **الموطأ** ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ، تحقيق : محمد مصطفى الأعظمي ، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية - أبو ظبي – الإمارات ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .

- **نتائج الفكر في النحو** ، القاسم عبد الرحمن السهيلي ، تحقيق : عادل عبد الموجود، على محمد معوض ، دار الكتب العلمية لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.

- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دار الكتب، مصر .

- **النحو الوافي** ، عباس حسن ، دار المعارف ، ط ١٣ .

- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، أبو البركات كمال الدين الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء – الأردن ، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، الشيخ محمد الطنطاوي ، تحقيق : أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل ، مكتبة إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة : الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ .

- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** - أحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ .

- **نقد الشعر** ، قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي ، مطبعة الجوائب – قسطنطينية ، الطبعة : الأولى ، ١٣٠٢هـ .

ـ **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان ، الأعلم الشنتمري، تحقيق : يحي مراد ، المملكة المغربية ١٩٩٩م.

ـ **نكث الهميان في نكت العميان** ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .

ـ **نهاية الأرب في فنون العرب** ، شهاب الدين احمد بن عبد الوهاب النويري ، تحقيق : مفيد قمحية وآخرين دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

ـ **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب** ، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي ، تحقيق: إبراهيم الأبياري ، دار الكتّاب اللبنانيين ، بيروت ، الطبعة : الثانية ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير الجزري ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، إسماعيل بن محمد الباباني البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .

ـ **همع الهوامع بشرح جمع الجوامع** ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

ـ **الوافي بالوفيات** ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث – بيروت ـ عام النشر:١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن ابن خلكان، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، الطبعة : الأولى ١٩٧١ / ١٩٩٤م.

فهرس المحتويات

ر/م	الموضوع	رقم الصفحة
١	الآية.....	ت
٢	ملخص الرسالة.....	ث
٣	الإهداء.....	ج
٤	الشكر والتقدير.....	ح
٥	المقدمة.....	خ
٦	الفصل الأول	٧
٧	المبحث الأول : التعريف بابن مالك وكتابه تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.....	٨
٨	نسبه ومولده	٩
٩	نشأته وشهرته	١١
١٠	حياته العلمية	١٤
١١	شيوخه	١٥
١٢	مذهبه النحوي	٢٠
١٣	استشهاد ابن مالك بالقراءات القرآنية	٢٠
١٤	استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي الشريف	٢٢
١٥	آراء ابن مالك النحوية بين الانتخاب والتجديد	٢٥
١٦	تلاميذه	٢٨
١٧	مصنفاته	٣٣
١٨	وفاته	٣٥
١٩	كتاب تسهيل الفوائد.....	٣٧
٢٠	المبحث الثاني : الشارح أبو حيان وكتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل	٤١
٢١	نسبه ومولده	٤٢
٢٢	نشأته وشهرته	٤٣
٢٣	حياته العلمية	٤٦
٢٤	شيوخه	٤٩

٢٥	مذهبه النحوي	٥٤
٢٦	موقفه من القراءات والاستشهاد بها	٥٤
٢٧	موقفه من الحديث النبوي والاستشهاد به	٥٧
٢٨	موقفه من التعليل النحوي	٥٩
٢٩	تلاميذه	٦٣
٣٠	مصنفاته	٦٧
٣١	وفاته	٦٩
٣٢	كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل	٧٠
٣٣	المبحث الثالث : مفهوم الاعتراض.....	٧٣
٣٤	الاعتراض في اللغة	٧٤
٣٥	الاعتراض في الاصطلاح	٧٥
٣٦	أهمية الاعتراض النحوي والدراسات التي قامت عليه	٧٧
٣٧	أمثلة للاعتراضات النحوية لبعض العلماء	٨٠
٣٨	الفصل الثاني مسائل الاعتراضات النحوية	٨٥
٣٩	المبحث الأول : مسائل الاعتراضات في باب المبتدأ والخبر..	٨٦
٤٠	مسألة : في حد المبتدأ	٨٧
٤١	مسألة : شرط الاعتماد على نفي أو استفهام في إعمال الوصف المشتق.....	٩٩
٤٢	مسألة : حذف الخبر جوازاً بعد " إذا " الفجائية ، ووجوباً بعد لولا	١١١
٤٣	مسألة : هل يعمل المبتدأ النصب في الظرف الواقع خبراً ؟	١٢٢
٤٤	مسألة : هل لام الابتداء هي نفسها لام جواب القسم ؟	١٣١
٤٥	المبحث الثاني : الاعتراضات في باب الأفعال الناسخة للمبتدأ والخبر	١٣٦
٤٦	مسألة : هل يجب أن يكون اسم ليس ضمير الشأن إذا كان خبرها فعلاً ماضياً ؟	١٣٧
٤٧	مسألة: دخول الواو على خبر ليس، وكان المنفية ، الموجبة بإلاّ ...	١٤٣
٥٠	مسألة : هل "حرى" فعل ناقص بمعنى "عسى " أم اسم منون ؟ ...	١٥٠
٥١	إلحاق " رأى " الحلمية بـ " رأى " العلمية، فتنصب مفعولين	١٥٥
٥٢	تعليق نظر – بالعين أو القلب – وأبصر ، وتفكر ، وسأل ، وما وافقهن عن العمل مع الاستفهام دون غيره من المعلّقات	١٦٠
٥٣	مسألة : هل تُرَادِفُ إنّ نعم فلا تعمل ؟	١٦٧

٥٤	مسألة : ما وجه رفع المعطوف الواقع بعد "إن" التي استوفت خبرها؟	١٧٤
٥٥	مسألة : ما الذي رفع خبر " لا " النافية للجنس ؟	١٨٢
٥٦	الفصـــل الثالـــث : مسائل الاعتراضات في الأصول النحوية ، والنقول ، والتخريجات	١٨٨
٥٧	المبحث الأول : اعتراضات في القياس والسماع	١٨٩
٥٨	مسألة: الاعتراض على استعمال القياس دون السماع	١٩٠
٥٩	مسألة: الاحتجاج بالبيت الشاذ	١٩٩
٦٠	المبحث الثاني : اعتراضات في النقل والرواية عن العلماء ، وترجيح مذهب نحوي على مذهب آخر	٢٠٧
٦١	مسألة: في النقل عن العلماء (جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر)	٢٠٩
٦٢	مسألة: في النقل عن العلماء (إذا اتصلت ليت بـ "ما " هل تعمل أم تهمل ؟)	٢٢٢
٦٣	المبحث الثالث : اعتراضات في توجيه مشكل الأبيات وتوجيهها ..	٢٢٨
٦٤	مسألة : توجيه قول الشاعر: أبِالْمَوْتِ الذِّي لابُدّ أنّي مُلاقٍ ـ لا أبَاكِ ـ تُخَوّفِينِي	٢٢٩
٦٥	مسألة: توجيه قول الشاعر: الْعَاطِفُونَ تَ حِينَ مَا مِن عَاطِفٍ والمَانِعُونَ يَداً إذَا مَا أُنْعَمُوا	٢٣٥
٦٦	الخاتمة.....	٢٤١
٦٧	فهرس الفهارس.....	٢٤٤